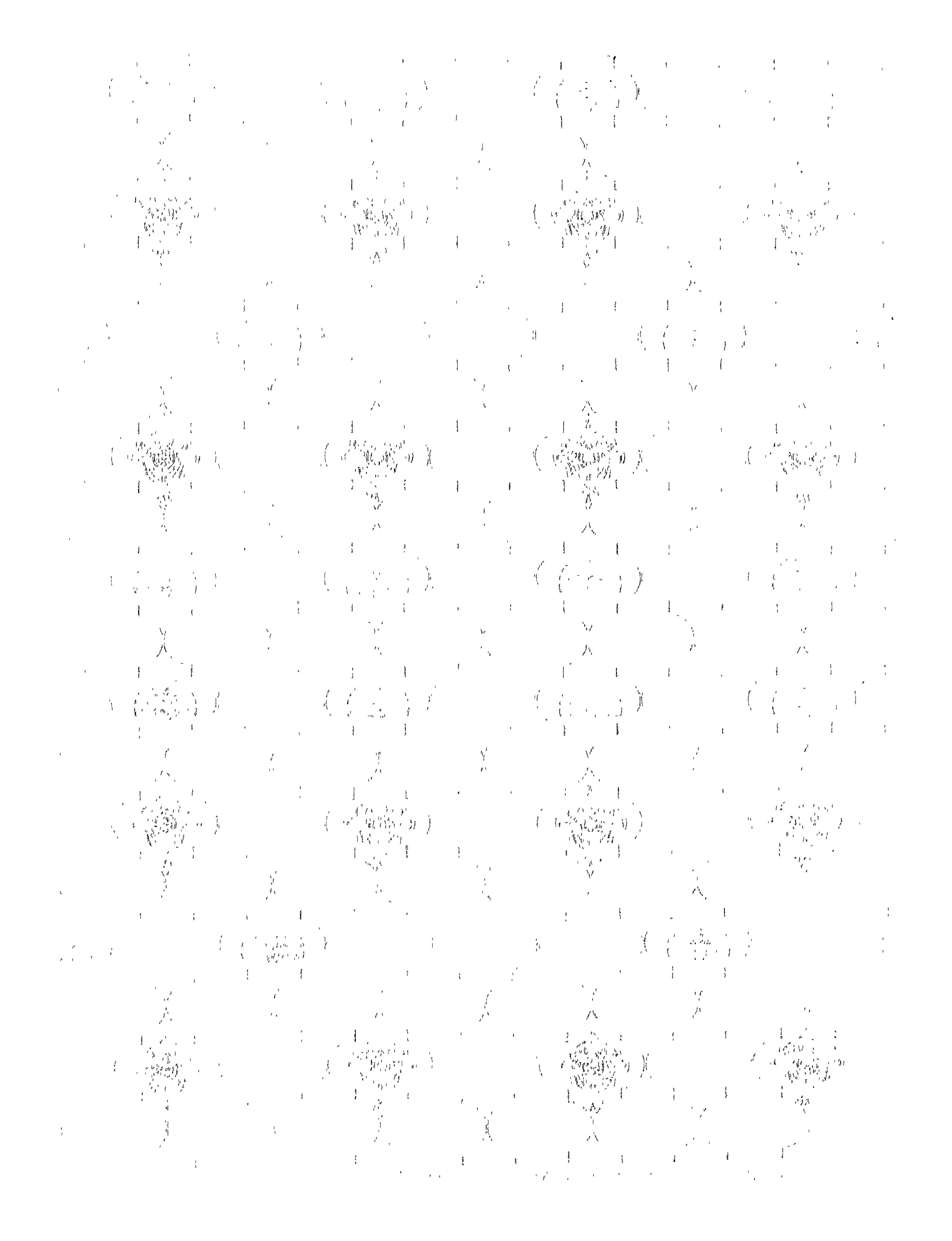
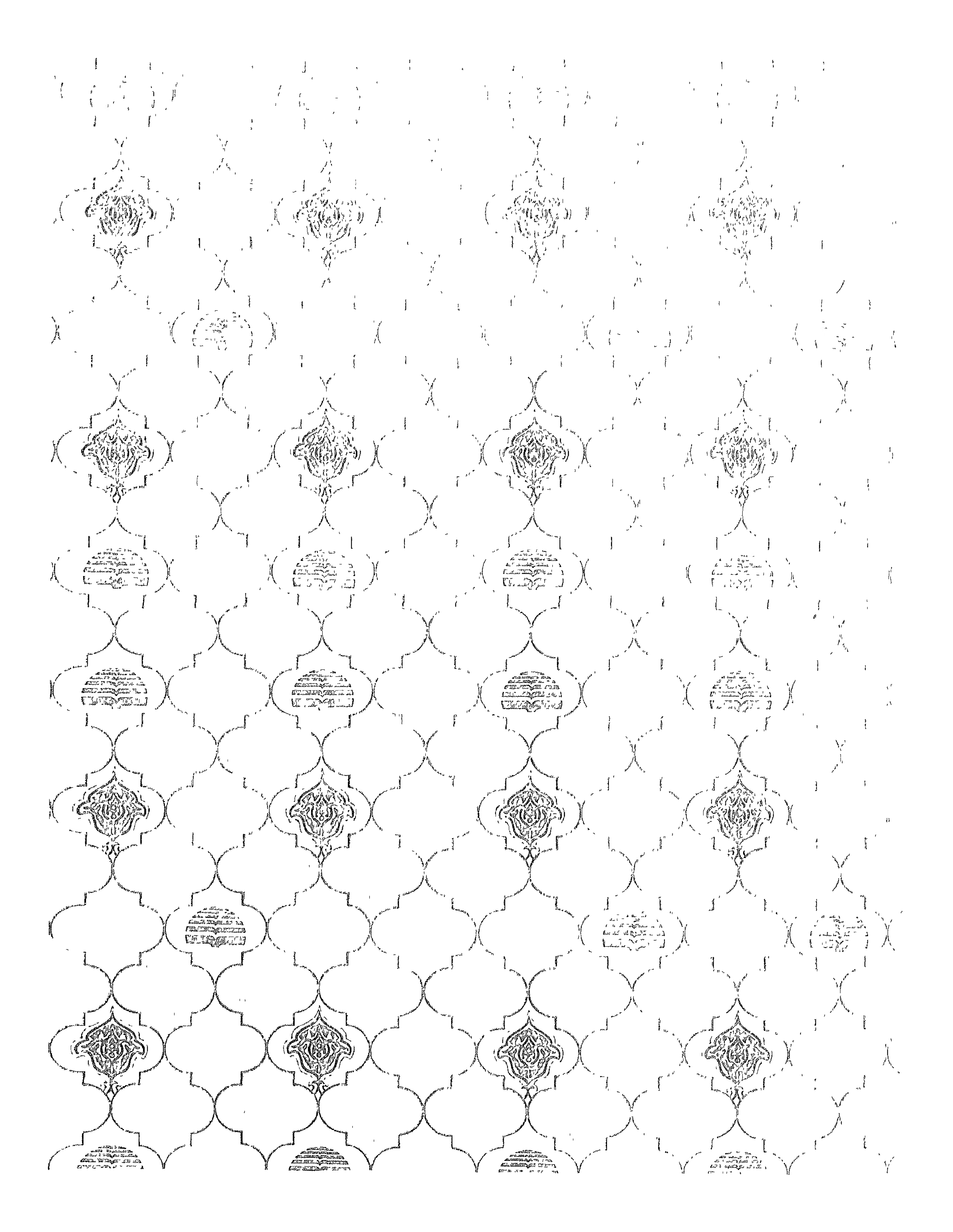
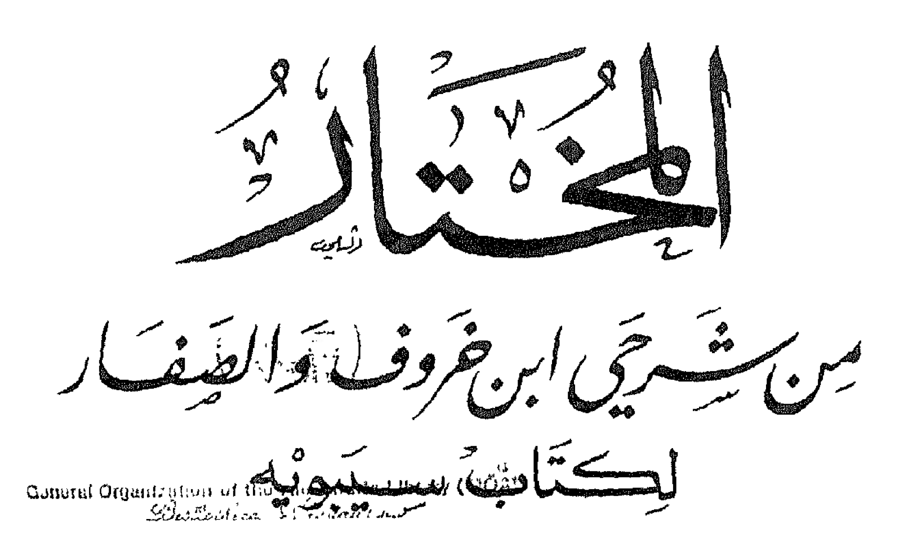




المختار

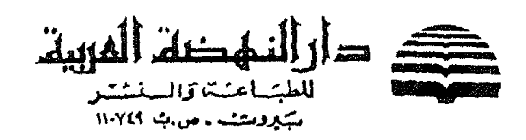
من شرحي ابن خروف والصفار

لكتاب سيبويه

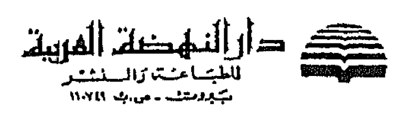


تأليف
الدكتور محمد خليفة الدناع
أستاذ النحو العربي - جامعة قاريونس

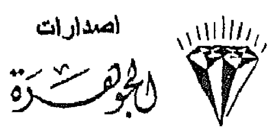
إصدارات
الجوهرة



الطبعة الاولى 1996 م .



اصدارات



الادارة : بيروت – شارع مدحت باشا – بناية كريدية
تلفون : 743166– 743167 – 736093
برقيا : دانهضة – ص .ب 749–11
فاكس : 232 – 4781 – 212 – 001
فاكس : 735295 – 1 – 00961

المكتبة : شارع البستاني – بناية اسكندراني رقم 3
غربي جامعة بيروت العربية
تلفون : 316202 – 818703

المستودع : بئر حسن – خلف تلفزيون المشرق – سابقا
بناية كريدية – تلفون : 833180

الإهـــــداء

هذا الكتاب يعنى بالتراث النحوي في العدوة القصوى (الأندلس) وقد رأيت أن يسدى للرجل الذي أمضى أكثر من ثلاثة عقود في خدمة التراث والنشر والكشف عن نوادر الكتب ونفائس المخطوطات إلى الأخ الأستاذ:

عبد الرحمن محمود الشريدي

مع تقديري لخبرته وعطائه العلمي الفياض خدمةً للمؤلف والكتاب في رحاب جامعتنا ـ جامعة قاريونس.

د. محمد خليفة الدناع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

كنت قد عقدت العزم ـ منذ مدة طويلة ـ على نشر دراسة تقوم على عرض علمي لمنهجي عالمين أندلسيين من خلال أثرين حول كتاب سيبويه، أعني أبا الحسن بن خروف وأبا القاسم الصفار، وأهم ما يوصف به هذان الشرحان أنهما ناقصان، ولكن القيمة العلمية تتجاوز حدود هذا الوصف وتجعلهما علامة بارزة تعد سمة من سمات النحو الأندلسي، وعهدي بهذين الشرحين قديم؛ إذ كانا مدار بحث في فصل من فصول أطروحتي للدكتوراه سنة 1977، ثم قمت بمناقشة رسالة للماجستير أعدها الأستاذ خليفة بديري في جامعة الفاتح حول تنقيح الألباب (شرح ابن خروف)، ورأيت بعد هذه السنوات الطويلة أن أشذب دراسة علمية لعرض رأي العالمين في كتابٍ يجمعهما لإبراز منهجهما النحوي ومكانتهما بين النحاة الأندلسيين، بل النحاة عموماً مشارقة ومغاربة، وقد اخترت لهذه الدراسة عنواناً يناقش المادة التي اطلعت عليها من هذين الشرحين الجليلين وهو: (المختار من شرحي ابن خروف والصفار).

وحاولت التركيز خلال العرض والدراسة على آراء النحاة الأندلسيين لأنها تعد إضافة إلى ذخائر المكتبة النحوية المشرقية، ثم إنها ـ في معظمها ـ محفوظة ضمن مخطوطات لم يكتب لها الذيوع إلا عن طريق رسائل علمية يكون أغلبها محفوظاً في مكتبات الجامعات التي تبنت تلك الرسائل.

وقد عقدت العزم على نشر ما يتعلق بالآثار الأندلسية التي تعني بكتاب

سيبويه شرحاً وتعليقاً واستدراكاً وشرح شواهد، فدفعت إلى المطبعة بكتاب اسميته (سيبويه في الأندلس) ناقشت في ثناياه الكتب التي عنيت بشرح الأبنية والنص والشواهد، واعتمدت فيه النصوص الكاملة، وهذا كتاب يليه، كانت العناية فيه مركزة على ما عثرنا عليه من هذه المؤلفات، وقد رأينا أن يكون عنوانه (المختار) لتتوفر لدينا الذريعة في ترك ما رأينا إهماله من نصوص، وفي سد ثغرة النقص الذي اعترى المخطوطين.

ودعاؤنا لله أن يعيننا على خدمة تراث هذه الأمة الأصيلة.

د. محمد خليفة الدنَّاع
بنغازي 1995/10/1

القسم الأول

شرح الصفار

أبو القاسم الصفار

عالم أندلسي جليل كان موجوداً في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري، واسمه كما اتفق عليه أصحاب التراجم ـ قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي[1]، ويكنى أبا القاسم[2] أو أبا الفضل[3] ويعرف بالصفار[4] ويشتهر بأنه أحد شراح كتاب سيبويه[5].

وقد غفل المترجمون عن تفاصيل حياة هذا العالم الفاضل فلم يأتنا من أخبارهـا إلا القليل، والذي نستطيع إثباته هو أن الصفار كان إماماً في العربية متبحراً في علومها. نلحظ ذلك من خلال هذا الجزء من شرحه. فهو حريص «على سلامة الاستشهاد، وترجيح أصح الروايات عند التعدد، وعلى بيان ذلك بلغة سليمة تمتاز بالدقة كما تمتاز بالوضوح كما نلحظ براعته في التعليلات النحوية حين يرد على المخالفين فيلزمهم الحجة»[6].

وكما تغفل المصادر ذكر جوانب حياته المتعددة تسكت عن ذكر شيوخه وتلاميذه أي تهمل الحديث عن بيئته الفكرية، فلا نعرف من شيوخه إلا واحداً ذكره الصفار في ثنايا شرحه وهو: أبو الفتوح بن فاخر، فقد ذكر في باب

(1) البلغة للفيروز أبادي 188، البغية 2/256.
(2) إشارة التعيين ورقة 81.
(3) معجم المؤلفين 8/107.
(4) الذيل والتكملة/ ابن عبد الملك سفر «5» ص 247 وفيه: ابن علي بن سليمان.
(5) الكشف 1428.
(6) الاتجاهات النحوية في الأندلس د. أمين السيد 369.

الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل[1].

وينقل أحد الباحثين رأياً عن الفيروزأبادي صاحب البلغة والسيوطي صاحب البغية، فيقول: «وقد ادعى الفيروزأبادي أن الردود الموجودة في شرح الكتاب للصفار ليست من رأي الصفار وإنما هو رأي ابن عصفور الذي كان بينه وبين الشلوبين منافرة ذلك لأن ابن عصفور كان شيخاً للصفار».

يقول الباحث: ونحن لا نسلم بذلك فالشلوبين وابن عصفور كل منهما كان شيخاً للصفار[2]. . وهذا الرأي يحتاج إلى مناقشة وإيضاح، ونحب أن ننوه أولاً إلى أن صاحبي البلغة والبغية لم ينصا على أن ابن عصفور وأبا علي شيخان للصفار، ولكن نصهما: ـ صحب ابن عصفور والشلوبين ـ أو صحب الشلوبين وابن عصفور ـ، وفرق كبير بين الصحبة والإقرار بأنهما شيخان له. والمختار عندنا أن الصفار عاصر العالمين أبا علي وأبا الحسن لأنهم متعاصرون تقريباً وإن توفى ابن عصفور متأخراً عنهما قليلاً ـ 669. وبذلك يتضح لنا أن ما أورده الفيروزأبادي في البلغة ـ 188 ـ من أن بعض الشرح من كلام ابن عصفور لا سند له يدعمه، فالصفار لم يذكر ابن عصفور إلا في ثلاثة مواضع من الجزء الموجود بين أيدينا[3]، ثم إن هذه الردود التي يرد بها على أبـي علي الشلوبين والتي نرى نماذج منها في «4، 48، 100، 105، 136، 137». من شرح الصفار، لا نوافق على أنها صادرة من ابن عصفور، ذلك لأن أبا الحسن كان قد تخرج على الشلوبين فهو من تلاميذه ولا نتصور أن تصدر هذه الآراء من تلميذ واصفاً بها أستاذه.

ثم إن هناك عالمين يحملان هذا اللقب ـ الشلوبين ـ وهما الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين وهو إمام في العربية وقد

---

(1) شرح الصفار ورقة 49.

(2) خصائص مذهب الأندلسي النحوي/ عبد القادر الهيتي رسالة ماجستير 347 دار العلوم.

(3) شرح الصفار ورقة 85، 149، 155.

أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه وله تآليف منها شرح الجزولية وإملاء على سيبويه، وقد ولد سنة 552هـ وتوفي سنة 645هـ[1]. أما الآخر فهو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري، من أهل مالقة يكنى أبا عبد الله ويعرف بالشلوبين قرأ على الأستاذ أبي عبد الله بن أبي صالح، وأخذ عنه علم العربية، وقد ألف كتاباً في الآيات التي استشهد بها سيبويه وأوضح أوجه استشهادها، وشرح الجزولية أيضاً، توفي في حدود 660هـ[2].

والصفار لم يصرح بالاسم كاملاً بل ذكر في عدة مواضع من الشرح: «الأستاذ أبو علي»، وفي مواضع أخرى قال: الأستاذ أبو علي الشلوبين ونحن لا نستبعد أن يكون الصفار قد نقل عنهما الاثنين. وقد كان الأول أستاذاً لابن عصفور وكان الثاني تلميذاً له.

وبناءً على هذا كله فإننا نستبعد ما ذهب إليه صاحب البلغة وصاحب كتاب إشارة التعيين[3] إذ كان نصها واحداً، وقد ذكرا أن الصفار لم يكمل الشرح، وبلغ فيه أول باب من أبواب التصغير. ومع عدم وجود الدليل على ذلك، إلا أنني لم أقف على رأي يثبت نقيضه، فقد راجعت الشرح فوجدت الصفار قد أحال على أبواب أثناء الشرح كلها قبل باب التصغير، ولنضرب أمثلة على ذلك. توجد ثلاث ورقات في أول الشرح ـ من 13 ـ 16 يشرح فيها باب ما ينصرف وما لا ينصرف. وقال في باب ـ الأفعال التي تستعمل وتلغى ـ: «والمبرد يجعله جواباً وهو عنده على حذف الهاء، وسيأتي الصحيح من المذهبين في أبواب الجزاء» ثم قال في باب ـ ما يجري فيه مجروراً كما كان منصوباً ـ تعليقاً على قول سيبويه ـ ستراه في بابه مفصلاً ـ: يحيل على أبواب الصفات حيث ذكر مررت برجل مخالط بدنه داء، وقد أحكمنا تلك الأبواب وأتينا على جملتها. . .

---

(1) إشارة التعيين 73 ـ 74. والبغية 173 وهامشها.

(2) إشارة التعيين 101.

(3) انظر ص 81.

وتدور للصفار آراء ـ في أبواب متفرقة من أبواب النحو ـ في كتب النحو وسنورد أمثلة عليها؛ قال السيوطي في باب دخول اللام بعد أن المكسورة هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك ونقل أبو حيان والصفار وابن السيد عن سيبويه أنه منع دخولها على الجامد أيضاً[1].

وجاء في الأشباه والنظائر: «من» إنما تدخل على العدد المجموع المعرف، تقول: عشرون من الدراهم، ولا يجوز عشرون من دراهم، وهذا قول المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي، وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصفار، والذي جرأهم بذلك أو محمد بن السيد فإنه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك[2].

فهذه الآراء وغيرها قد تكون مأخوذة من هذا الشرح لأننا لم نعثر على أي أثر غيره للصفار.

بقي أن نورد بعض الملاحظات حول هذا الجزء الموجود بين أيدينا من هذا الشرح الجليل:

أولاً: بدأ بلا مقدمة، ويكون بذلك قد اقتفى أثر سيبويه أو أن المقدمة ساقطة، والترجيح الأول أقرب إلى الصواب لأننا نجد في بداية الورقة الأولى:

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
قال سيبويه رحمه الله: هذا باب علم ما الكلم من العربية. . . .

ثانياً: يقدم للأبواب بمقدمة مطولة يلخص فيها الاتجاهات النحوية التي قيلت حول ذلك الباب، وقد يستطرد في هذا العرض كما فعل في باب ـ ما يحتمل الشعر ـ ولعل ذلك كان سبباً في عدم تمكنه من إنجاز هذا العمل الجليل إن لم يكن قد أتمه وأضاعه الزمان.

---

(1) الهمع 1/140.
(2) 4/157 محققاً.

ثالثاً: توجد بعض الأخطاء النحوية ولعل مرجع ذلك إلى النساخ ونود أن نذكر نماذج من هذه الأخطاء حتى ندعم قولنا:

الورقة	الخطأ	الصواب
8	لأن فيها أمران	لأن فيها أمرين. .
59	فإن كان الإسمان معرفتان	فإن كان الإسمان معرفتين
60	ثم أنشد سيبويه قول العجاج	وهو لذي الرمة[1]
93	حتى تكون الجملتين	حتى تكون الجملتان
105	(وإن كان الاسم في السؤال مشتغل عنه)	(وإن كان الاسم في السؤال مشتغلاً عنه)
113	لأن له سببين مرفوع ومنصوب	لأن له سببين مرفوعاً ومنصوباً
137	إن فيه حذف	إن فيه حذفاً
140	وإنما قالوهما النحويون	وإنما قالهما النحويون
144	رأيت زيد	رأيت زيداً
160	فلم تفصل إلا شيء	فلم تفصل إلا شيئاً
161	لأن سارقاً منصوباً	لأن سارقاً منصوب
169	(هل يتصور أن يكون ـ . أعداءه ـ منصوب)	(هل يتصور أن يكون ـ أعداءه ـ منصوباً)

رابعاً: الورقة الوحيدة المهشمة في الشرح ورقة رقم 173 وقد صحح فيها بيت العجاج:

* محتبك ضخم شؤون الرأس *

(1) هذا ليس خطأً نحوياً ولكنه خطأً في نسبة البيت لصاحبه.

خامساً: يهتم الصفار بنسبة الآراء إلى أصحابها فلم نعثر إلا على آراء قليلة غير منسوبة أو منسوبة إلى اتجاه أو مدرسة معينة، ويقابل هذه الآراء ـ منسوبة أو غير منسوبة ـ بالقبول أو الاستحسان أو السكوت أو الرفض، ولا يرى الصفار حرجاً من وصف غيره بالحماقة والسفه والهذيان والتخلف وعدم رجحان العقل والفساد في التفكير. . .

سادساً: نرجح أن تكون هناك نسخة أقدم من التي بين أيدينا ولذلك أخطأ الناسخ في النقل عنها ونلحظ ذلك في عدم ترتيب الأبواب إذ يوجد قسم من باب الممنوع من الصرف من ورقة 13إلى ورقة 16. ويوجد أول باب الأمر والنهي في ورقة 10 إلى ورقة 13 والباقي في ورقة 133 وبقية باب الاستفهام توجد في ورقة 7 إلى ورقة 10وأوله في ورقة 128.

ملخص عام لشرح الصفار

يبدأ شرح الصفار مع بداية كتاب سيبويه بل مع أول لفظ جاء به أبو عمرو وهو «هذا» في قوله: (هذا باب علم ما الكلم من العربية) فيورد الخلاف الذي دار حولها ويعدد الآراء في ذلك فيذكر رأي أبـي سعيد السيرافي وأبـي علي الفارسي[1].

وتضيع أوراق من هذا الشرح ونجد أنفسنا أمام شرح الصفار لصيغة الأمر من الباب السابق فيذكر بعض الآراء كرأي أبـي الحسين بن الطراوة وسنذكره في موضعه.

ونأتي إلى «باب مجاري أواخر الكلم من العربية» فنرى الصفار يطنب في شرح (مجرى) ويتساءل هل هي مصدر أو ظرف للمكان أو للزمان لأن كل مفعل معتل لا يخرج عن هذه الاحتمالات ويخرج بعد نقاش طويل بنتيجة يراها، يقول: فالذي يختار في هذه الترجمة: أن تكون المجاري جمع مجرى الذي هو مصدر، وكأنه قال: باب أنواع جرى أواخر الكلم»[2].

---

(1) لم يستوف الصفار رأي أبـي سعيد في «هذا» فقد ذكر لها ثلاثة أوجه، وقد أملى النحوي الأندلسي - إبراهيم بن أصبغ القرطبـي عشرين كراساً على قول سيبويه «هذا باب علم ما الكلم من العربية».

انظر هامش كتاب سيبويه 1/2 ط بولاق، البغية 1/1421.

(2) كثيراً ما استعمل سيبويه افظ مجرى وعبارة يجري في الكتاب وانظر على سبيل المثال 1: 28، 33، 43، 55، 72، 79، 82، 89، 97، 128، 138، 158، 159، 160، 172، 209، 218، 226، 229، 234، 241، 252، 297، 326، 327، 352، 375، 377، 399، 404.

=

أما باب المسند والمسند إليه فيرى الصفار أن موقعه من الأبواب في الكتاب يحتاج إلى تعليل فرأى أن سيبويه بعد أن خلص من مناقشة المفردات من اسم وفعل وحرف لجأ إلى المركبات ومنها المسند والمسند إليه. ثم أورد اصطلاحات أربعة للمسند والمسند إليه:

1 ـ إن المسند هو المبتدأ وهذا هو الذي يريده سيبويه لأنه جعل المبتدأ في باب الابتداء مسنداً[1].

2 ـ عكس الأول وهو أن المسند إليه هو الأول والمسند هو الثاني.

3 ـ أن يكون كل واحد منهما مسنداً ومسنداً إليه لأن كل واحد منهما قد أضيف إلى الآخر وأضيف الآخر إليه.

4 ـ إن المسند إليه هو المخبر عنه والمسند هو المخبر بمعنى أن المبتدأ والفاعل قد أسند إليهما الخبر.

وهذا الاصطلاح الأخير كثير الدوران على ألسنة النحويين.

وأورد سيبويه ما ظاهره الخروج عن قسمي المبتدأ والخبر وذلك قوله: كان عبد الله شاخصاً[2].

= ورأى السيرافي أن استعمال هذا اللفظ قد يكون موضع سؤال فأجاب بجوابين:

أحدهما: أن أواخر تنتقل من حركة إلى حركة فجعل سيبويه كل حركة مجرى لذلك وجمعها على مجار.

والثاني: أن مجرى في معنى جرى فهو مصدر والمصادر قد تجمع. (شرح السيرافي ورقة 1/14).

(1) الأصل مراعاة الرتبة في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ويجوز العكس مع عدم اللبس وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقديمه الخبر الجائز التأخير وفيه نظر لأن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز (في داره زيد) ونقل ابن الشجري الإجماع من الفريقين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة وفيه نظر لأن الخلاف ما زال واقعاً.

(انظر شرح ابن عقيل 1/129، 132، حاشية الخضري: 1/100، 101).

(2) شرح المفصل 1/83.

ويرى الصفار أن هذا في ظاهره خارج عن قسم الفعل والفاعل لاحتياج هذا الفعل إلى ما بعده، ولأن المبتدأ يرفعه التعري وهذا قد تقدمه عامل لفظي[1] ولكنه في حقيقته بمنزلة المبتدأ لأن المرفوع هنا يحتاج لما بعده كاحتياج المبتدأ ونهاية هذا العامل أن دخل بعد الابتداء وصارت الجملة معمولة له.

ثم يبين اضطراب الناس في تفسير قول سيبويه (واعلم أن الاسم أوله الابتداء وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ) فيوضح أن كلام سيبويه (وإنما يدخل...) كلام مستقل برأسه ويرى أن يجعل (سوى) بمعنى (بدل) أو مكان لأنك تقول مررت برجل سواك أي بدلك فكأنه قال: وإنما يدخل الرافع والناصب بدل الابتداء والجار على المبتدأ.

ونأتي إلى باب:

اللفظ للمعاني، ويرى الصفار مناسبة بين ذكر الإعراب وهذا الباب، فقد ذكر من الإعراب ما هو مشترك كحذف النون في النصب والجزم وانقلاب الألف إلى الياء في التثنية في النصب والجر.

ثم يورد آراء أناس ينكرون ظاهرة الاشتراك اللفظي[2]، ولكن الصفار يوضح أن هذه الظاهرة تفيد الشاعر لأن من الألفاظ ما لا يأتي في كل عروض ولا في كل قافية.

ويتناول بعد ذلك (باب ما يكون في اللفظ من الإعراض) أي) ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه[3]، فيناقش

---

(1) الهمع 1/93 وشرح المفصل 7/85.
(2) راجع كتابنا (دور الصرف في منهجي النحو والمعجم) ص 89 وما بعدها.
(3) الكتاب هامش 1/8 ط بولاق، 1/24 ط محققة.

رأي السيرافي الذي جعل (مما) في قول سيبويه ـ اعلم أنهم مما يحذفون ـ بمنزلة (ربما) ويورد الصفار شواهد شعرية للاستدلال على نقض رأي أبـي سعيد، ثم يبدأ في شرح نص سيبويه.

أما باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فإنه يعالج الكلام المركب واللفظ إذا تركب لا يخلو من أن يكون حسناً أو قبيحاً، ونعني بالحسن ما هو على النظم المألوف نحو: لم يقم زيد، والقبيح ما لم يكن كذلك نحو: قد زيد ضرب عمراً.

والحسن لا يخلو من أن يكون مستقيماً أو غير مستقيم.

والحسن المستقيم لا يخلو من أن يكون مطابقاً لما في الوجود أو لا يكون.

ويتردد الصفار في حصر المحال ويرى أن قول سيبويه ـ وأما المحال الكذب فيجيء مشكلاً، ولهذا يمكن انحصار الكلام في: الحسن والقبيح والمستقيم والمحال والكذب والصدق، وزاد الأخفش الغلط[1] وهو ما لا يتعمده الإنسان.

وفي باب ما يحتمل الشعر يسرد الصفار كلاماً كثيراً في تعريف الضرورة وآراء النحاة فيها وحصر أنواع الضرائر، ونرى من خلال ذلك أن كلاماً كثيراً خارج عن نص سيبويه فلا يعتبر شرحاً له، فيورد اختلافهم في الضرائر الجائزة في الشعر[2]، وحصر الضرائر في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل، ثم يورد تعقيباً على هذا الباب مجموعة من الأبيات التي تتمثل فيها الضرائر ولكنها ضرائر قبيحة.

---

(1) يسميه أبو الحسن (الخطأ) الكتاب 1/26 هامش تحقيق عبد السلام هارون.

(2) تكلم في هذا الموضوع جماعة من العلماء كالشاطبـي في شرحه على الألفية وأبـي حيان والسيوطي، وقد أفرد لها السيد محمود شكري الألوسي كتاباً خاصاً باسم الضرائر.

ونأتي إلى «باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول» ونلاحظ أن ما قيل تحت هذا الباب يعتبر تفصيلاً لأبواب لاحقة، وبعد ذلك يورد الصفار أمثلة لما نص عليه سيبويه تحت هذا الباب، فيأتي بوجهات نظر مختلفة في رافع الفاعل، ويرد الصفار رأي القائل إنه ارتفع بمعنى الفاعلية[1] ومن قال بشبهه بالمبتدأ في كونه مفتقراً إلى الفعل ويتقبل رأي سيبويه كما بدا له وهو ارتفاعه بتفريغ الفعل إليه أو الاسم الذي في معناه[2].

ويهتم الصفار في أول باب ـ الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ـ بالمفعول وناصبه، فبعد أن يوضح أن الفاعل في (ضرب عبد الله زيداً) ارتفع على النحو الذي ارتفع في باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، سأل: ما الناصب للمفعول؟ فيورد الخلاف في ذلك. ثم يناقش الصفار عبارة سيبويه: (وهم ببيانه أعني) ويرى أن (أعني) تعجب من المفعول لا من الفاعل.

وأخذ الصفار في آخر هذا الباب ـ أو هذا الفصل كما يرى ـ يختصر شرحه.

وتكلم عن باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ولك أن تقتصر فأوضح رأي النحاة في الاقتصار على الفاعل نحو أعطيت وكسوت[3] والاقتصار على الأول خاصة والاقتصار على الثاني ثم أورد رأي أبـي القاسم السهيلي وناقشه.

أما باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر فيبدأه الصفار بملاحظة، قال: هذه أفعال دخلت على ما كان مبتدأ وخبراً فنصبهما بالتشبيه بأعطيت، وكان ينبغي ألا تعمل لأن كل فعل يدخل على

---

(1) الكتاب 1/13 ط بولاق.

(2) الهمع 1/159، شرح التصريح 1/270.

(3) لم يكن المقصود هنا إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير.

الجملة فهو غير مؤثر فيها ألا ترى أنك تقول: قال فلان زيد قائم، وقرأت الحمد لله رب العالمين، والعلة في أن لم تؤثر الأفعال في الجمل أنها كلام عمل البعض منها في البعض. فلو عمل فيها الآخر لأدى ذلك إلى إعمال عاملين في معمول واحد، فكان حق ظننت وأخواتها ألا تعمل شيئاً لكن أشبهت أعطيت في دخولها على اسمين فنصبت بالتشبيه[1].

ثم بدأ الصفار في شرح نص سيبويه، وأهم ما يلفت إليه التفريق بين الحذف والاقتصار فيجوز الحذف ويذهب في الاقتصار مذهب سيبويه.

ونأتي إلى باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل ولا يجوز ذلك أن تقتصر على واحد منها، وقبل أن يبدأ الصفار في شرحه يناقش عنوان هذا الباب ويبين أن به إشكالاً من وجوه:

الأول: كان يجب أن يقول سيبويه: دون الاثنين لا دون الثلاثة.

والثاني: أنه اعتل للاقتصار بعلة توجب الاقتصار، وهي تمثيله بالفاعل والفاعل يجوز الاقتصار عليه.

والثالث: أنه عمم جواز الاقتصار فلا يدري على أيهم يقتصر.

وخرج بنتيجة وهي: أن سيبويه لم يعلل المنع من الاقتصار وإنما زعم أن الاقتصار على واحد دون الآخرين لا يجوز.

ونأتي إلى باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى المفعول، ويعالج الصفار رأي العلماء في الناصب للمفعول، فمنهم من قال إن موجب النصب اعتباره مفعولاً والمفعول فضلة ويرده الصفار، ومنهم من قال: انتصب لأنه خبر ما لم يسم فاعله وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي، ويصفه الصفار بأنه هذيان، ويرى أن الصحيح أنه فضلة تعدى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ولا فرق

(1) هذا داخل في باب الحكاية وهي ثلاثة أنواع: حكاية الجمل، وحكاية المفرد وحكاية حال المفرد ويهمنا هنا حكاية الجمل وخاصة بعد القول انظر شرح التصريح 2/282.

بين المبني للفاعل والمبني للمفعول.

ونأتي إلى باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر.

قال الصفار: لما كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى المفعول إلى اثنين، مثل رأيت عبد الله أبا فلان. وأرى هنا بمعنى أظن ورأيت يتعدى إلى مفعولين على معنيين: علمت وظننت وقد توافر هذان المعنيان في قوله تعالى: ﴿انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً﴾ أي يظنونه بعيداً ونعلمه قريباً.

ومن المعروف أن (أرى) لا يكون مفعوله إلا ضمير المتكلم وذاك مبني لكل فاعل فلو غير إلى المفعول لكان مفعوله كل اسم، ولكن الصفار لا يمتنع عنده قياساً أرى عبد الله ويكون مغيراً من أرى بمعنى أعلم لكن لم يسمع قط[1].

أما باب ما تعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال فيقول عنه الصفار: إن سيبويه أورد هذا الباب هنا لأنه سبق أن عالج ظرفي الزمان والمكان وهما مفعول فيه والحال شبيهة الظرف إذ هي مفعول فيها أيضاً، ثم يشرح الفرق بين وقع عليه الفعل ووقع فيه الفعل، ويرى أن وقع عليه أعم ويأتي باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول.. ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل والحديث عن النواسخ ـ كان واخواتها ـ وقد جعل سيبويه المبتدأ فاعلاً والخبر مفعولاً ذلك لأن المنصوب كما يقول الصفار قد قام مقام الحدث لهذه الأفعال، ثم عدد الصفار أفعال هذا الباب كما استوفاها النحويون.

---

(1) ذلك لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني لأن الشك وقع فيه والأول كان معروفاً عنده فصار ذكره كاللغو فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثاني لأن الأول كالمعدوم والتعدي في الحقيقة إلى الثاني.

شرح المفصل 7/88

وقال الصفار في «باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة»: معتمد هذا الباب أنه لا بد وأن تكون في الأخبار فائدة ما، فأجاز سيبويه ـ ما كان أحد مثلك ـ لأن النكرة هنا عامة فجازت.

أما باب: ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف ما. فيقدم له الصفار بمقدمة يوضح فيها أن كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى فأصله ألا يعمل لعدم الاختصاص، وما غير مختصة فكان حقها إلا تعمل فمن راعى هذا لم يعملها وهم بنو تميم، ومن أعملها وجد لها شبيهين عاماً وخاصاً فالعام أنها بمنزلة الحروف التي لم تختص، والخاص شبهها بليس.

ونأتي إلى باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله، ويرى الصفار أن لهذا الباب عدة وجوه يجري فيها الموضع، ولكن الصفار يتبع سيبويه في قبول وجه واحد وهو الذي لو صرح بالموضع فيه ولم يتغير العامل، فلا يقبل على هذا القياس ما أجازه الفراء من نحو قولك: ليس زيد قائماً ولا قاعد أي العطف على التوهم كما في قول الشاعر:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا[1]

فما يقبله الصفار هو ما يكون الاسم فيه مجروراً بحرف جر زائد وذلك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، لأن الموضع إذا صرح به لم يتغير.

ثم يشرح قول سيبويه: وتقول ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، شرحاً حسناً قال: هذا تفسير حسن في الحمل على الموضع لأنه قسمه ثلاثة أقسام:

1 ـ قسم يحمل على لفظه وموضعه والحمل على لفظه أحسن للمشاكلة والتشريك في الحرف وهو: ما زيد بجبان ولا بخيل.

2 ـ وقسم لا يحمل إلا على موضعه وهو: ما زيد على قومنا ولا عندنا.

---

(1) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 2/290.

3 ـ وقسم يحمل على لفظه وموضعه على معنيين مختلفين، فلا يقال إن الحمل على الموضع أحسن ولا أن الحمل على اللفظ أحسن، وهو ما زيد كعمرو ولا شبيه به، ان جررت فالمعنى: ولا كشبيه به، وإذا قلت: ولا شبيهاً به فالمعنى ما زيد شبيهاً بعمرو، وهذان معنيان متباينان.

ووضح الصفار أن المقصود بالاضمار في ليس وكان كالإضمار في إن أنه إضمار الشأن[1] وبعد مناقشة رأي أبي علي الفارسي في توجيه إعراب «ليس الطيب إلا المسك» يعود إلى لفظ سيبويه.

أما باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولا تمكن تمكنه، فإن المقصود به باب التعجب، ويبدأ الصفار بمقدمة طويلة يعرف فيها التعجب بقوله: «التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره» ثم أوضح صيغة فعل التعجب ومعمول فعل التعجب وبعدها يرجع إلى لفظ سيبويه.

وقد أوضح الصفار أن كلام الأخفش قد أقحم في نص سيبويه وهو قوله: (وإن شئت جعلت أحسن صلة لـ (ما) واضمرت الخبر فهذا أكثر وأقيس).

ويوضح الصفار رأي الأخفش ويرى أنه يجيز رأي سيبويه إلا أنه يختار هذا لأن فيها إبقاء (ما) على ما استقر فيها، والذي يدل على بطلان مذهب الأخفش عند الصفار:

1 ـ أنه حذف الخبر والتزم ذلك لغير ضرورة، والخبر لا يلتزم حذفه إلا أن يكون قد قام مقامه شيء.

2 ـ أن التعجب قد خفي بسببه وإذا قال الذي أحسن زيداً فقد أحال

---

(1) اعلم أن كل جملة حديث وأمر وشأن والعرب تقدم قبل الجمل ضمير الأمر والشأن ثم تأتي بالجملة خبراً له.

هامش الكتاب 1/35

على معهود، فهذا ينقض معنى التعجب.

ويأتي بعد ذلك إلى باب «الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك».

ويسميه الصفار باب الإعمال[1] ويعرفه بقوله: «هو أن يتقدم عاملان فصاعداً ويتأخر عنهما معمول فصاعداً، كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى».

ويمثل لذلك بـ «ضربني وضربت زيداً». .

ثم يذكر اختلاف الكوفيين والبصريين في أي العاملين أحق بالعمل، ويتصدى للرد على الكوفيين متمثلاً مذهب أهل البصرة.

ويعود إلى لفظ سيبويه فيشرح نصه، وشواهده.

أما باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل[2] قدم أو أخر فهو باب الاشتغال، ويعرفه الصفار بقوله: هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو ما جرى مجراه قد عمل في ضميره أو في سببه ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم الأول أو في اسم آخر في موضعه إلا أنه إذا كان يعمل في آخر في موضعه لم يجز أن يكون ذلك من باب الاشتغال إلاّ بشرط أن يكون في الكلام ما يطلب الفعل.

هذا حد الاشتغال، إلا أن النحويين خالفوا الصفار في بعض الأوجه:

---

(1) وقد سمى فيما بعد ـ باب التنازع ـ وفيه خلاف بين البصريين والكوفيين من حيث العمل، وقد ورد ذلك الخلاف مفصلاً في المسألة الثالثة عشرة من الإنصاف في مسائل الخلاف» 1/ 83.

(2) كثيراً ما يدور في كلام سيبويه بناء الشيء على الشيء، وقد فسره السيرافي فقال: إذا قال: بنيت الاسم على الفعل فمعناه أنك جعلت الفعل عاملاً في الاسم، وإذا قال: بنيت الفعل على الاسم، فمعناه أنك إذا جعلته وما يتصل به خبراً عن الاسم وجعلت الاسم مبتدأ كقولك: زيد ضربته، فزيد مبني عليه وضربته مبني على الاسم. نصوص في النحو العربي د. سيد يعقوب بكر 1/31.

1 ـ أما ابن العريف فأجاز في «زيد قائم» أن يكون من الاشتغال، وان يرتفع «زيد» على أنه فاعل.

وهذا فاسد ـ كما يرى الصفار ـ لأن حد الاشتغال ينص على أنه لو لم يعمل العامل في الضمير أو السببي لعمل في الاسم، وهذا لا يعمل فيما قبله أصلاً لأن الفاعل لا يكون مقدماً[1]..

2 ـ أما الفراء فزعم أن ـ ضربته ـ في ـ زيداً ضربته ـ هو العامل فيه لأن الضمير هو الأول.

3 ـ وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن ـ زيداً ضربته ـ لما نبه عليه وأنه مفعول من جهة المعنى انتصب.

4 ـ وخالفه الكوفيون في فعل الجواب نحو: أن تكرم زيداً نكرمه عمرو، فأجازوا أن يشتغل الفعل الثاني فنقول: زيداً أن تكرمه نكرمه عمرو لأن الجواب متقدم..

وبعد نقاط الخلاف هذه يرجع الصفار إلى لفظ سيبويه ليشرحه..

ويقول الصفار عن باب «ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى»: هذا هو الباب الأول بعينه، وليس بينهما فرق إلا أن اليوم هنا قد ينتصب على أنه ظرف فيكون على حسب ضميره، وقد يكون متسعاً فيه فلا يكون على حسب ضميره، وذلك: يوم الجمعة ألقاك فيه.

ثم يورد الصفار الاختلاف بين وجهتي نظر الأخفش وسيبويه، يقول: وزعم أبو الحسن الأخفش أن هذا ليس من الاشتغال وأن ما بعد اليوم صفة

---

(1) جاء في الهمع: الاشتغال في الرفع بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل كالنصب فيجب الابتداء في «زيد قام» لعدم تقدم ما يطلب الفعل لزوماً أو اختياراً خلافاً لابن العريف أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية باضمار فعل يفسره الظاهر، قال أبو حيان: وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل.

الهمع 2/114

و «أقل» مبتدأ خبره محذوف، ويرى الصفار أن في هذا التزام حذف العمدة وأن العرب رفضتها ولم تنطق قط بها.

ويورد الصفار مقدمة طويلة قبل شرحه لباب «ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل» ملخصها أنه إذا تقدمت جملة فأما أن تكون فعلية أو اسمية أو ذات وجهين، فإن كانت فعلية فحكمها ما أورده سيبويه من نحو ـ لقيت زيداً وعمراً كلمته ـ وإن كانت اسمية اختير الرفع على الابتداء، وان كانت ذات وجهين فأنت بالخيار[1] إن حملت على الفعلية نصبت، وإن حملت على الاسمية رفعت.

وقد وضح آراء النحويين وتوجيهاتهم في باب «ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل، يقول: يريد سيبويه أن يبين حكم الاسم الذي اشتغل عنه الفعل إذا تقدمه جملة صدرها اسم وبعدها فعل، ومثل ذلك: زيد لقيته وعمراً كلمته، فلك أن تحمل ـ عمراً ـ على الجملة الكبرى وهي ـ زيد لقيته ـ ترفع، وكذلك تحمل على الصغرى، وهي ـ لقيته ـ فتنصب[2].

(1) إذ يستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين أي اسمية الصدر فعلية العجز لتعادل التشاكل نحو: زيد ضربته وعمرو أكرمته، وهند ضربتها وزيداً كلمته في دارها، فالنصب عطفاً على العجز والرفع عطفاً على الصدر.
الهمع 2/113.

(2) جاء في البسيط أن أبا علي رجح الرفع، وهو مقتضى قول ابن الشجري إن اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل.
وقال أبو حيان: قال بعض معاصرينا: لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء، وإنما ذلك قول الجزولي، والأظهر ترجيح النصب لأن الحمل على الصغرى أقرب، وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار فلكل منهما مرجح فتساويا.
شرح التصريح 1/304
ولا يجيز الأشموني الترجيح لأن في كل منهما مشكلة.
حاشية التونسي على الأشموني 1/254

فأما حملها على الكبرى فلا اشكال فيه، وأما حملها على الصغرى ففيه اشكال، وذلك أنك عطفت على جملة لها موضع من الاعراب لأنها خبر فإذا كان لها موضع وأنت قد شركت، فالثانية أيضاً لها موضع وهي خبر، فيحتاج فيها إلى عائد على المبتدأ لأنها في تقدير زيد عمرو أكرمته وكيف أجاز سيبويه خلو هذه الجملة من ضمير؟

قال الصفار: للناس في هذا الموضع اضطراب.

أما أبو سعيد: فمنع المسألة وقال: سيبويه لم يشتغل بصحة اللفظ وإنما قال: تنصب إلا أن النصب يكون على الوجه الذي يصح، وهو أن يقول: وعمراً كلمته في داره أي: في دار زيد:

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: الواو تكون جامعة خاصة وعاطفة، فالعاطفة يتكرر معها العامل، فتقول: قام زيد وعمرو، وزيد قام وقعد، تقديره: قام زيد وقام عمرو، وزيد قام وزيد قعد.

والجامعة لا تحتاج فيها لذلك تقول: هذان زيد وعمرو، أي هذان زيد مع عمرو، ولا سبيل إلى: هذان زيد ولا هذان عمرو، فإن جعلت الواو هنا عاطفة لم تصح المسألة، وان جعلتها جامعة صحت، لأن الخبر ليس لقيته وحده، إنما هو ـ لقيته وعمراً أكرمته ـ أي زيد ملقى مع إكرام عمرو والمجموع هو الخبر، فلا يحتاج لأكثر من رابطة.

وهذا يقرب من مذهب أبي سعيد لأنه منه العطف.

إلا أن سيبويه قد أبطل هذا الذي ذهب إليه ابن خروف، ألا ترى أنه يجيز ذلك مع حتى وليست جامعة[1].

---

(1) قال ابن خروف تبعاً لطائفة من المتقدمين: جميع حروف العطف يحصل بها الربط، وقال هشام الضرير من الكوفيين: الواو كالفاء في حصول الربط، لأن الواو فيها معنى الجمعية، كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل: هذان زيد وعمرو. ورد بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز: هذان يقوم ويقعد.

شرح التصريح 1/305

وأما الفارسي فادعى أن المسألة جائزة صحيحة، ولا يقدر ضمير، ولا تكون الواو جامعة. . قيل له: وكيف ذلك؟

زعم أن العطف في الحالين على الكبرى، وأنت في لحظ أيهما شئت بالخيار ولا يلزم أن يكون العطف على الصغرى أن لحظت قبل العطف على الكبرى وشاكل بين هذه الجملة والجملة الصغرى. . هذا أحسن ما يلتمس لسيبويه في الموضع. .

ثم يوضح الصغار الاضمار في الاشتغال، وذلك قول سيبويه: ولو قلت مررت بعبد الله وزيداً، كان عربياً، ويسأل الصفار؟ كيف هذا؟ ويجيب: يريد أن يستدل على حسن الاضمار من غير اللفظ في باب الاشتغال، قال: فإذا قال مررت بعبد الله وزيداً، فهو قد اضمر من غير اللفظ إلا أنك قد تجشمت فيه ترك الاتباع وحسن مشاكلة الألفاظ مع استواء المعنيين.

أما باب ـ ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل ـ فهو باب الاستفهام، ويقدم له الصفار شارحاً اضرب الحروف، فيبين أن أقسامها خمسة، ثم يرجع إلى لفظ سيبويه، ونلاحظ أن الصفار يسهو عن شرح فقرة كاملة من هذا الباب، وتبدأ من قول سيبويه: فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً قد وسوف، وتنتهي بقوله: كما فعلوا ذلك في مواضع سنراها إن شاء الله.

ثم أوضح أن مذهبه ـ تبعاً لمذهب أهل البصرة ـ عدم جواز وقوع المبتدأ بعد هلا خلافا للكوفيين الذين أجازوا أن تليها الجملة الاسمية، واستدلوا بقوله:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة   إليَّ فهلا نفس ليلى شفيعها[1]

---

(1) حروف التحضيض هلا وإلا ولولا ولوما لها صدر الكلام، ويلزم الفعل لفظاً أو تقديراً، ومعناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل.

شرح الكافية 2/387

قال الصفار: وهذا عندنا مؤول لأنه لم يحفظ في الكلام، وهذا البيت يكون على الاشتغال، «وشفيعها» يكون إذ ذاك خبر ابتداء كأنه قال فهلا شفعت لهم ليلى هي شفيعها.

ونأتي إلى باب ـ ما ينصب في الألف ـ وذلك قولك: أعبد الله ضربته وأزيدا مررت به؟

قال الصفار: قد تقدم أن الاسم والفعل إذا وقعا بعد الألف اختاروا تقديم الفعل، فإن قدم الاسم كان مؤولا على الفعل، فلهذا قال سيبويه: كل هذا قد اضمرت فيه بين الألف والاسم فعلاً ثم يناقش رأي ابن الطراوة[1] في قول الشاعر:

أثعلبـة الفـوارس أم ربـاحـا عدلت بهم طهية والخشابا

ويترك الصفار في آخر هذا الباب نص سيبويه مؤقتاً ليناقش رأي الأخفش الذي ورد ضمن لفظ سيبويه وهو قوله: أأخواك ظناها منطلقين. . .
قال الصفار: لا يجوز هنا إلا الحمل على المرفوع خاصة، ولولا أنه الظن لم يجز لأن تقديره: أظنهما أخواك، ففعل الظاهر قد تعدى لمضمره المتصل، والذي منع من هذا أن الفاعل بجملته يكون المفعول بجملته، وهذا بعينه منع تعدي فعل المضمر إلى مضمره لأنه يكون الفاعل والمفعول، فلو كان المفعول منفصلاً لجازت المسألة.

ونأتي إلى باب «ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما جرى في غيره مجرى الفعل «ويخرج منه الصفار بحكم سجله في شرحه: إن الاسم ـ إذا تقدمته الهمزة واشغل عن العمل فيه اسم

(1) قال ابن الطراوة إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو: أزيد ضربته أم عمرو، لأن الضرب محقق وإنما الشك في المفعول، والاستفهام عن تعيينه، وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في بيت جرير أي نصب (ثعلبة) بفعل محذوف.
شرح التصريح 300/1

فاعل أو اسم مفعول فهو بمنزله ما اشغل عنه الفعل بغيره مجرى اسم الفاعل في الاستفهام مجرى الفعل كما جرى في غير الاستفهام وهو الخبر المحض مجرى الفعل[1]. فإذا قلت أزيداً أنت ضاربه نصبت زيداً.

ثم شرح قول سيبويه: وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا المبالغة في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، قال: هنا ذكر سيبويه رحمه الله الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، فينبغي أن نستوفي الكلام عليها وهو خمسة: فعول وفعال ومفعال وفعل وفعيل، وكلها عند البصريين تعمل إلا فعلا وفعيلاً فإن فيهما خلافا، فسيبويه يعملهما والمبرد يمنع العمل فيهما، ومستند سيبويه السماع ومعتمد أبي العباس القياس وزعم أهل الكوفة أن هذه الأمثلة لا يجوز **إعمال** شيء منها[2] لأنها غير جارية والأسماء لا حظ لها في العمل، ولا يجوز إضافتها لأن الاسم غير معمول.

ونأتي إلى باب «الأفعال التي تستعمل وتلغى» فنجد الصفار يحاول تعليل سبب وجود الاشتغال بين بابي ظننت واخواتها في الترتيب وسعى وراء إيجاد عذر لسيبويه لفصله بين البابين بالاشتغال، قال: إن الاسم الذي يقع

---

(1) ذلك لأن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل ويعمل عمله، فإن قيل: إن الضمير العائد على زيد مجرور فكيف ينصب هو؟ فالجواب: أن جر الضمير لا يمنع أن يكون ضارب في معنى الفعل ونظير ذلك قولك: أزيداً مررت به فالجر في اللفظ، والنية نية التنوين في «ضاربه» كأنك قلت: ضارب له.

الكتاب 1/55

(2) وذلك لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر، أما البصريون فيعملونها مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان. وقال ابن بابشاذ: لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل.

شرح الكافية 2/202

وأنكر الجرمي فعل دون فعيل وقال أبو عمرو يعمل فعل بضعف وقال أبو حيان: لا يتعدى فيها السماع وأعمل ابن ولاد وابن خروف فعيلاً بالكسر والتشديد.

الهمع 2/97

عليه الظن بمنزلة الاسم المشتغل عنه الفعل، ألا ترى أن الاسم في زيد ضربته، يجوز رفعه على الابتداء ونصبه بإضمار فعل، وزيد أظن منطلق يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب بالفعل فلما اشتبه البابان اعترض به في الاشتغال.

ثم أعطى فكرة عن الإلغاء والإعمال وأوضح أن المصدر في هذا الباب يجري مجرى الفعل فتقول: ظني زيداً منطلقاً، وزيداً ظني منطلقاً وزيد منطلق ظني.

فإن قلت: ولم جاز الإلغاء هنا والمصدر منصوب بفعله فهو مؤكد بالمصدر، وقد قلتم إن الظن إنما أكد بالمصدر لم يكن بد من الإعمال؟.

قال الصفار: لتعلم أن هذا المصدر بدل من الفعل ناب منابه لا يظهر معه أصلاً فهو بمنزلة الفعل، فعومل معاملته ولهذا جرى مجراه[1].

ثم يذكر رأي النحويين في قول سيبويه: «ظننت أنه منطلق... الخ، ويقول: وللناس في هذا طريقان:

- إنه حذف المفعول الثاني اختصاراً، فكأنك قلت ظننت أن زيداً منطلق ثابتاً، كأنك قلت: ظننت انطلاق زيد ثابتاً.

- ومنهم من لم يحذف شيئاً، وأجاز المسألة من حيث جرى المفعولان بالذكر في أن وكأنك ذكرتهما.

وهذا القول الأخير أولى وإن كان الظاهر المذهب الأول لأن ظننت لا بد لها من اسمين وليس هنا إلا واحد، ثم إن في الأول ادعاء أصل لم ينطق

---

(1) مصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يقوم مقام فعله في الإعمال والتعليق نحو: أعجبني ظنك زيداً قائماً وعلمك لزيد قائم.
وأما الإلغاء فواجب مع التوسط والتأخير نحو زيد قائم ظني غالب أي ظني زيداً قائماً غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله.
شرح الكافية 2/280

به، والتزام الحذف من غير ضرورة.

وقد يترجح المذهب الثاني بحجة ثبوت استغنائهم عن الخبر في «لولا».

وفي قولهم: أقائم زيد، لأن زيداً فاعل هنا فيكون مثنى ومجموعاً ولا يكون ما قبله إلا مفرداً على كل حال، فثبت ترجيح المذهبين وأمامنا الآن باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك، ويقدم الصفار لهذا الباب بمقدمة يوضح فيها المواضع التي تمنع في هذا الباب من الاشتغال. وهي:

أن تفصل بين الاسم والفعل أدوات الاستفهام وأدوات التحضيض، وإن وأخواتها ولام الابتداء وما، لأن رتبة المذكورات صدر الكلام.

أو يقع الفعل صلة أو صفة فلا يجوز أن يفسر لأن الصلة والصفة لا تعملان فيما قبلهما.

وأدوات الشرط بخلاف فأما بالنظر إلى فعل الشرط فلا خلاف في منع الاشتغال، وأما فعل الجواب فلا يخلو أن يتقدم المعمول قبل أداة الاستفهام أولاً، فإن تقدم ففيه خلاف: نحن: نمنع والأخفش يجيز، لأن الجواب عنده يتقدم واستدل بقوله: ـ أنابه الدهر ما أنابه ـ.

والتقدير ما أنابه الدهر به أنابه. وهذا عندنا من قبيح الضرائر بحيث لا يقاس عليه لأنه مجزوم وكيفما قدرته مجزوماً بأن أو بالفعل أو بالمجموع فالمجزوم لا يقدم على الجازم، فإن تقدم على الجواب، ويكون بعد الشرط مثل من يقم زيداً اضرب لأجله، ففي هذا تفصيل:

أما الفراء فزعم أنه يجوز إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً، وإن كان غير ذلك لم يجز.

وأما الكسائي فأجاز ذلك مطلقاً وأنشد:

وللخيل أيام فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها الخير تعقب

قال: التقدير، تعقب الخير فقدم بالاشتغال يجوز بالنظر لفعل الشرط عنده إذا كان معموله متأخراً عن فعل الشرط وكان المعمول ما كان.

وزعم الفراء أن هذا من الوصف بالمصدر وكأنه قال: أيامها الصالحات، ولا معمول متقدم. وهذا هو الصحيح لما يؤدي إليه من الفصل بين الجازم والمجزوم، وكذلك مذهب الفراء لا يجوز عندنا لأن العرب لم تفصل بين الجازم وبين المجزوم بشيء من الأشياء، فأدوات الشرط بمنزلة أدوات الاستفهام لا فرق. ومما فيه خلاف لا النافية.

فمن الناس من زعم أنها من حروف الصدور وزعم أن ذلك مذهب سيبويه. لأنه جعل قوله ـ آليت حب العراق الدهر أطعمه ـ.

التقدير: آليت على حب العراق، ولم يجعله منصوباً بفعل مضمر يفسره أطعمه لأن أطعمه على تقدير ـ لا أطعمه، ولا يعمل فلا يصح له أن يفسر.

والصحيح أن «لا» ليست من حروف الصدور لأنه قد سمع منهم تقديم معمول معموله قال ـ إلا أنني كيده لا أكيد ـ وقال الآخر:

ورجٍّ الفتى بالخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

فهذا يدل على أن الاشتغال جائز فيما بعدها.

وأما ما ذهب إليه سيبويه في البيت فإنه يتخرج على وجهين ولا يكون فيه دليل على أنَّ لا من حروف الصدور، وذلك أن لا التي هي صدر إنما هي التي من وصل القسم فصارت بمنزلة اللام وأن واللام في البيت من وصل القسم فهذا وجه.

والآخر أن منع التفسير هنا إنما هو لأمر آخر وهو أن «لا» مضمر والمضمر لا يفسر.

ثم يرجع الصفار إلى لفظ سيبويه، ونصل إلى قوله: ولو جاز أن تجعل زيداً مبتدأ على هذا الفعل، ولا نجد شرحاً لبقية الباب.

ونأتي إلى باب «الأمر والنهي» ويوجد في الورقة العاشرة من شرح الصفار، ويبدأ الصفار في شرح لفظ سيبويه بعد إعطائه فكرة عامة عن هذا الباب، وتستوقفنا الآيتان الكريمتان ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ ﴿السارق والسارقة فاقطعوا﴾ ويسأل الصفار إذا كان ذلك بمنزلة زيد فأضربه، قال: أما الفراء[1] فأجاز مثل هذا لأن الاسم عام، ألا ترى أنه لا يريد سارقاً مخصوصاً بل كل سارق، فصار كأسماء الشرط يختار فيها الرفع لعمومها. وأما سيبويه فقد انفصل عنه بأحسن انفصال وذلك بتأويل (يفرض)، فكأنه قال: ومما يفرض عليكم أمر الزانية والزاني فهو خبر لهذا المبتدأ، فالكلام جملة ومما يدل على أنه على الإضمار إجماع القراء على الرفع مع أن الأمر الاختيار فيه النصب فإذا كان ثم إضمار فتكون الفاء داخلة في موضعها تربط بين الجملتين. . .

ونأتي إلى باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي. وهي حروف النفي:

قال الصفار إيضاحاً لهذا الباب:

---

(1) ذهب الفراء والمبرد والزجاج إلى أن الخبر «فاجلدوا» وجوزه الزمخشري، وقرأ عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبه وأبو السمال ورويس: الزانية والزاني بالنصب على الاشتغال.
وسبب الخلاف أن الفاء لا تزاد في خبر المبتدأ عند سيبويه ما لم يكن موصولاً بفعل أو بظرف وصلة أل وأجاز الأخفش زيادة الفاء في الخبر، ونقل عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين الجواز أيضاً وقيد الأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً.

البحر المحيط 6/427، 3/475
شرح التصريح 1/299

هذه الحروف إذا تقدمت الاسم المشتغل عنه الفعل فإنها مضارعة لحروف الشرط في أن الكلام معها غير ثابت كما أن الفعل مع أدوات الجزاء كذلك، فلهذا كان النصب جيداً مع هذه الحروف لأنها أشبهت الشرط من وجهين:

أحدهما: أن الكلام غير ثابت مع الاستفهام كما أنه كذلك مع الشرط.

والثاني: أن الكلام لا يحتمل الصدق والكذب مع الاستفهام كما أن أداة الشرط مع الفعل لا تحتمل الصدق والكذب.

فلما أشبهه من وجهين كان النصب فيه أقوى منه مع حروف النفي لأن النفي لم يشبه إلا من وجه واحد كما قلنا.

ولما أشبه الاستفهام من طريقين أخرجوه إلى الشرط لقربه منه فقالوا: أين بيتك أزرك! وأتقوم أضربك!.

ولم يفعلوا ذلك مع أدوات الشرط لأنها نقصت درجة عن أدوات الاستفهام، فلهذا قال رحمه الله إنها حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام.

وقوله: وحروف الأمر والنهي، يريد بها أفعال الأمر والنهي، لأن أفعال الأمر والنهي يختار في الاسم الذي يشتغلان عنه الحمل على إضمار فعل، كما أن حروف الاستفهام والجزاء كذلك.

أما باب من الفعل يستعمل في الاسم، فهو باب البدل، وقد عرفه الصفار بقوله: هو إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة التأكيد أو البيان بشرط أن ينوي بالأول الطرح معنى لا لفظاً[1].

---

(1) يعرفه السيوطي بقوله: هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة، والبدل اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه التبيين وابن كيسان يسميه التكرير.

الهمع 2/125

ثم يفسر الصفار عبارة الباب فيقول: ظاهره أن البدل يعمل فيه الفعل الأول، وقد تقدم ضد ذلك، وأن الصحيح أن يكون على نية استئناف العامل، وقد ثبت ذلك في قوله عز وجل: ﴿قال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ فكيف يقول إنه يعمل فيه كما عمل في الأول، فلا وجه له يتخرج عليه إلا أن يكون «يعمل فيه» بمعنى أن العامل إنما هو من لفظه مكرراً فكأن الأول عامل لأنه إنما يقرر ذلك اللفظ بعينه، فالأول هو العامل أي لفظه لا أنه بنفسه العامل وذلك ممكن سائغ.

ثم ذكر أقسام البدل الستة فذكر أن ثلاثة منها اتفق عليها النحويون والسماع قد ورد بها وهي بدل الشيء من الشيء والبعض من الكل والاشتمال. وأن اثنين لم يرد بهما سماع وإنما جاءت على القياس وهما بدل النسيان وبدل الغلط[1] وواحد اختلف فيه هل هو بدل أو عطف.

ثم قسمه بالنظر إلى التعريف والتنكير أربعة أقسام وكذلك بالنسبة للإظهار والإضمار أربعة أقسام:

ثم يشرح لفظ سيبويه حتى تصادفنا الآية الكريمة ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ فيقدم ثلاثة مذاهب حول تخريجها[2].

---

(1) أنكر قوم بدل الغلط، قال المبرد: بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم، وادعى محمد بن السيد أنه وجده في قول ذي الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعس ... وفي اللثات وفي أنيابها شنب

قال لعس بدل غلط لأن الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة، ورد أنه من باب التقديم والتقدير. وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر لوقوعه غالباً عن ترو.

الهمع 2/127

(2) أورد النحاة أكثر من رأي حول تخريج هذه الآية الكريمة:

1 ـ إن ﴿من استطاع﴾ بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر: وهذا رأي ابن إياز.

=

الأول: أندلسي ويرى البدل وأن من فاعلة وكأنه قال: ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع، فيجعل حج البيت مصدراً عاملاً في ﴿من﴾وهذا المذهب خطأ لفساد المعنى ألا ترى أنه يكون المعنى: لله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت مستطيعهم، والله تعالى يلزم المستطيع.

ثانياً: وزعم الكسائي أن ﴿من﴾ شرطية وجوابها محذوف للعلم به وكأنه قال: من استطاع منهم ذلك فعليه الحج، وهذا مذهب حسن.

ثالثاً: وأما سيبويه فجعله بدلاً لأن المستطيع من الناس منهم بعضهم. ويقارن الصفار بين رأي الكسائي وسيبويه فيرجح مذهب سيبويه بعد تردد ومع عدم إنكار لمذهب شيخ الكوفة.

ثم قال سيبويه: هذا ما يجري منه مجروراً كما كان منصوباً، ويجعل الصفار هذه العبارة باباً مستقلاً[1] فيلخصه ذاكراً مصادر هذه الأفعال مضافة ثم أبدل مما أضيفت إليه، وأتى بالمفعول الثاني. فلا يمكن أن يبني على ما قبله لأنه في الأصل، ألا ترى أن قوله عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض، لا يتصور فيه الرفع على الابتداء لأن «ببعض» هو المفعول في الأصل، وكأنه قال: من أن دفع بعض الناس بعض ولم يذكر الفاعل لأن المصدر يحذف معه الفاعل، ويكون الفعل منصوباً كما قال تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة﴾.

= 2 - وقال ابن برهان هو بدل كل واحتج بأن المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص.

3 - ورأي الكسائي هو الرأي الذي ذكره الصفار ورد أنه لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام.

4 - وقال ابن السيد ﴿من﴾ فاعل حج والمصدر مضاف إلى مفعوله. ورد أنه يقتضي على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل.

البحر المحيط 3/10، شرح التصريح 2/157

(1) الورقة 7 من شرح الصفار وانظر الكتاب 1/76.

ونأتي إلى باب «من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم وينتصب بالفعل لأنه مفعول وقبل أن يبدأ الصفار في شرح ألفاظ سيبويه أعطى فكرة عامة عن هذا الباب.

هذا الباب يخالف ما قبله في أن الاسم هنا ينتصب ويكون تأكيداً غير بدل والباب الأول كان البدل فيه مؤكداً ولم يكن تأكيداً معرى عن البديلة حين قلت: رأيت قومك أكثرهم ألا ترى أن المعنى رأيت أكثر قومك فجاء أكثرهم بياناً للأول، فإن فهم من القوم أن هم الأكثر جاء هذا البدل على طريق التأكيد وإلا فهو بيان.

وأما ضرب عبد الله ظهره وبطنه فإنما أردت به ضرب كله، ولم تأخذ في بيانْ الأول وإنما عممته بجملته وكنيت بمعظمه الذي هو الظهر والبطن عن الجملة.

والثاني قد أخرج عن موضوعه وكنى به عن الأول من حيث هو بعضه، وكذلك ضرب زيد اليد والرجل كنى بالطرفين الأعلى والأسفل عن الجملة، والمعنى في التأكيد مفارق للمعنى في البدل، ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب عبد الله ظهره وبطنه وأردت البدل كان المضروب منه الظهر والبطن، وإذا جعلته تأكيداً كان المضروب جملة الشخص[1].

ونعود إلى لفظ سيبويه، وبدأ الصفار بشرح قوله: وينصب بالفعل لأنه مفعول، قال: يريد: لأنه مفعول به لا ظرف، وسينص على أن نصبه إنما هو على السعة لا على الظرفية.

ثم قال: فالبدل أن نقول: ضرب عبد الله ظهره.

وأوضح الصفار أن هذا يكون من قبيل بدل البعض من الكل.

---

(1) الفرق بين البدل والتوابع الأخرى كالنعت والبيان والتوكيد، أن هذه الأخيرة مكملات المقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم.

شرح التصريح 2/155

وكذلك قول سيبويه: ومطرنا سهلنا وجبلنا، يتصور فيه أن يكون بدل بعض من كل على الحذف الذي قدرناه، فيكون المعنى، مطر أرضنا سهلنا وجبلنا، ويتصور أن يكون بدل اشتمال، ولا يكون فيه إذ ذاك حذف.

ثم قال سيبويه: وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين.

أي وإن شئت كان محمولاً على الاسم تأكيداً. وقد أعطينا الفرق بين هذا المعنى وبين المعنى الذي يكون فيه بدلاً وأن كونه تأكيداً لا يشوبه بدل وإنما معناه ومعنى أجمعين وكله واحد.

وذكر النصب وأن المعنى مطرنا في السهل والجبل وهو حق.

ثم قال سيبويه: وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف.

فهذا نص على أنه لم ينتصب على الظرف وإنما هو منصوب على السعة وكأن المطر وقع فيها.

ثم أخذ يستدل على أنه ليس بظرف بأنه لا يحسن هو ظهره وبطنه تريد هو على ظهره وبطنه. وليس في هذا دليل لأنهم إذا اشذوا فيه في موضع ما فاستعملوا ما لا يكون زماناً ولا مكاناً ظرفاً لم يلزم أن يكون ذلك في جميع الأماكن، لكن الأولى ألا يكون ظرفاً لأن ما ليس بزمان ولا مكان لا يكون ظرفاً إلا حيث سمع، وقد أمكن في هذا أن يكون قد حذف حرف الجر وكان الأصل: مطرنا على السهل والجبل، فارتكابه أولى.

ورأى سيبويه أن الذي شذ فيه مع العامل من الظروف إنما يكون على قسمين:

إما أن يشذ فيه مع عامل ما نحو الشام مع ذهبت، وليس ذلك في مطرنا السهل والجبل لأنه يستعمل مع غير مطرنا.

وإما أن يشذوا في جميع الظروف المختصة مع عامل ما، ألا ترى أن البيت شذوا فيه وفي كل ظرف مكان مختص مع دخلت خاصة فيقولون:

دخلت الشام والعراق، وليس مثل ذلك السهل والجبل لأنه يستعمل مع مطرنا وغيره.

ثم يوضح قول سيبويه في هذا الباب: وإن قلت: ضرب زيد اليد والرجل جاز أن يكون تأكيداً وأن يكون بدلاً، ولا يحسن النصب، بأن سبب ذلك أن المجاز لا ينحصر فإذا جعلته بدلاً لم يكن فيه تجوز، وإن جعلته تأكيداً كنت قد عبرت باليد والرجل عن الجميع تجوزاً.

وأما نصبه فلا يجوز لأن ما ليس بمكان ولا زمان لا يجوز نصبه أصلاً على الظرف إلا أن يسمع ذلك من العرب، وقد نقل عنهم سيبويه أنهم إنما أنفذوها في الظهر والبطن والسهل والجبل والزرع والضرع ثم يفسر ـ الوجه الآخر ـ في قول سيبويه: وتقول: مطر قومك الليل والنهار، على الظرف وعلى الوجه الآخر، قال الصفار، يريد: على أن يكون ظرفاً وكأنهم مطروا في الليل وفي النهار، والوجه الآخر أن يكون محذوفاً منه حرف الجر ويكون نصبه على السعة لأن هذا الوجه هو الذي قدم في السهل والجبل والظهر والبطن، ألا ترى قوله: ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا: دخلت البيت، أي أجازوا حذف حرف الجر وأن ينتصب على السعة.

ثم قال سيبويه: وإن شئت رفعته على سعة الكلام.

أي: وإن شئت جعلته بدلاً إلا أنه لا يكون فيه تجوز من طريق التعبير بالأقل عن الجميع، ألا ترى أن الليل والنهار يعمان الزمان أجمع فإنما وجه السعة فيه أنه يكون ممطوراً لأن البدل على نية استئناف العامل فيكون التقدير: مطر الليل والنهار، فإما أن يكون بدل اشتمال وإما أن يكون بدل شيء من شيء، فيلزم حذف المضاف في هذا الوجه الأخير، ويكون التقدير مطر زمان قومك الليل والنهار فهذا وجه السعة، كما أن صيد عليه الليل والنهار كذلك لأنه جعلهما مصيدين تجوزاً.

ثم جاء للتجوز بنظير وهو نهاره صائم وليله قائم، ألا ترى أن هذا

بمنزلة: جعل الليل ممطوراً، لأن الليل لا يقوم والنهار لا يصوم كما أن الليل لا يمطر فالمجاز فيهما واحد.

والوجه الذي سوغ المجاز هنا سوغه هنا، وهو كثرة وقوع الفعل فيه فجعل كأنه الفاعل له كما أن لكثرة المطر فيه جعل الممطور اتساعاً.

ونأتي إلى باب من اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول وفي المعنى.. وبعد أن قدم الصفار فكرة مبسطة عن عمل اسم الفاعل وشروطه المعروفة بدأ في شرح ألفاظ هذا الباب، فشرح أول قول سيبويه: هذا باب..... فقال:

يظهر من كلام سيبويه أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي يعمل في المرفوع ألا ترى قوله جرى مجرى المضارع في المفعول، فكونه قد خص المفعول بالذكر دليل على أنه لم يجر مجراه في الفاعل إذ الذي بمعنى فعل قد جرى مجراه في ذلك، فالذي اختص بهذا هو المفعول والفاعل يشتركان فيه فنص على موضع الاختصاص، وهذه المسألة لم يتعرض لها أحد من النحويين ولا ذكر فيها حكماً، والجاري على ألسنتهم أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل وعندما يمثلون إنما يمثلون بالمنصوب[1].

وربما أراد النحويون بأنه لا يعمل نفس العمل عنه مطلقاً.

---

(1) قد بين سيبويه أنه لا مضارعة بين اسم الفاعل والماضي إذا كان في معناه فلما لم يكن بينهما مضارعة ما بينه وبين الفعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لم يعملوه عمله بل يكون مضافاً إلى ما بعده بحكم الاسمية فتقول: هذا ضارب زيد أمس ووحشي قاتل حمزة يوم أحد بالإضافة ولا يجوز تنوينه والنصب به فهو كقولك هذا غلام زيد ولا يجوز غلام زيداً بالتنوين وإعماله فيما بعده ولا أن تجمع فيه بين الألف واللام والإضافة.

شرح المفصل 6/77

وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال، واستدلوا بقوله:

فبت والهم يغشاني طوارقه ... من خوف رحلة بين الظاعنين غداً

شرح الكافية 2/201

قال الصفار: ألا ترى أنا قد اتفقنا على أنه يعمل في المضمر، فالمسألة مهملة فينبغي أن يرتكب فيها طريق القياس، ومن ادعى أنه يعمل لم يكن ليكون قد اختلق مذهباً بل أقصى مراتبه أن يكون قد ذهب لبعض ما ذهب إليه الكسائي حيث ذهب إلى أنه يعمل على الإطلاق مع أن سيبويه يفهم منه هذا لأنه خص المنصوب بالذكر.

وأيضاً فإن طلب اسم الفاعل للمرفوع أشد فإنه متى وقع خبراً أو صفة لزمه الضمير فلما كان طلبه له أشد عمل فيه.

أما باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى:

فقد قال الصفار توضيحاً لهذا الباب: يريد أن اسم الفاعل الذي تقدم إذا اعملته في الظرف فاتسعت فيه فإنه يصير بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين نحو (معطى) فتقول: يا سارق الليلة أهل الدار، فيصير بمنزلة يا معطى زيد درهماً، فزعم سيبويه أن يا سارق الليلة على الاتساع، واعتل لهذا النحويون بأن في ـ فيه ـ تبطل الإضافة لأنها تفصل، فلهذا تقول أن هذا الظرف متسع فيه.

فإن قلت: ألم تجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحرف الملفوظ به نحو: لا أبا لزيد[1]، فالأحرى أن تجيزوا هذا الذي هو سرق فما عذركم عن هذه الورطة التي وقعتم فيها؟

---

(1) هذه اللام هي اللام المقحمة، قال ابن هشام: ومن ذلك قولهم لا أباً لزيد ولا أخاً له ولا غلامي له على قول سيبويه إن اسم لا مضاف لما بعد اللام وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وعلى قول من جعلهما خبراً وجعل أباً على لغة من قال ـ مكره أخاك لا بطل ـ وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله بيضك ثنتا وبيضي مائتا فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف.

حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٢٢٧

أجاب الصفار: العذر أن الإضافة إنما تكون على معنى في أو معنى اللام، وتقدير في يؤدي إلى أن يكون الاسم على معنى اللام وعلى معنى في، وذلك لا يتصور وإنما جاز: لا أبا لزيد لما قال سيبويه من أن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة فلم تفصل إلا شيء[1] ينقض المعنى، بخلاف: يا سارق الليلة إذا قدرت في.

ثم قال سيبويه: تقول على هذا الحد: سرقت الليلة أهل الدار. يريد أنك تنصبه على أنه مفعول به، إلا أنه إنما يتبين كونه متسعاً فيه مضافاً لأن تقدير ـ في ـ لا يتصور فيه لما قلنا أو مضمراً نحو اليوم صمته لأن ضمير الظرف لا يصل له الفعل هكذا بل لا بد من ـ في ـ لأن المضمر يرد الشيء إلى أصله، فإنما صيرته بمنزلة زيد وذلك جعلت ضميره كضمير الاسماء نحو زيد وعمرو.

ومعنى قوله: فيجزي اللفظ على الفعل في سعة الكلام، أنه يجري عليه متسعاً فيه.

وقوله: كما صيد عليه يومان، مسألة نظر، هل إذا قام مقام الفاعل الظرف برفع، هل يبقى على معناه من الظرفية أو يصير مفعولاً به مجازاً؟

فالذي يقوم عليه الدليل أنه متسع فيه، وذلك أن الذي يحذف منه حرف الجر إنما يكون أبداً منصوباً كذا استقر ذلك في اللسان العربـي، فلو قدرنا هذا محذوفاً منه حرف الجر لكان خارجاً عن اللسان العربـي لأن ما يصل إليه الفعل بعد إسقاط الحرف على معنى الحرف، كذا ثبت.

وأما ان يرتفع بعد حذف الحرف فلا يوجد ذلك أصلاً وإنما هو على أن صار بمنزلة الأسماء وارتفع على الاتساع.

---

(1) هكذا عبارة الصفار ورقة 160 ولعلها إلا شيئاً.

ومعنى قوله: واللفظ يجري على قولك هذا معطى زيد درهماً[1] والمعنى إنما هو في الليلة، أنه مجاز وانه مشبه بما تعدى إلى مفعولين.

ثم قال: غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام.

أي أوقعوه على الظرف على هذا المعنى لمجرد الاتساع.

قال سيبويه: فإن نونت فقلت: يا سارقا الليلة كان حد الكلام أن تكون الليلة ظرفاً: لأن سارقاً منصوب[2] فلم يضف إلى الليلة فيلزم الاتساع فإنما يلزم الاتساع للظرف إذا أضيف إليه من الطريق الذي بينا، وأما إذا نون ونصب به فإنه لا يلزمه ذلك بل ينبغي الا يدعي الاتساع إلا بدليل ولك أن تجعل الليلة مع التنوين منتصبة على السعة لأن الاتساع قد ثبت في الظروف.

وقوله: لا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا في الشعر.

لأن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك قبيح.

ثم قال: وإن كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب: أي لا يكون الاسم إلا منصوباً لأنه موضع فصل فتكون الأسماء منصوبة كما يكون في الفعل وأنشد سيبويه أبياتاً في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ثم قال: وهذا لا يكون فيه إلا هذا.

---

(1) وقال قوم يعمل ـ اسم الفاعل ـ النصب إن تعدى لاثنين أو ثلاثة نحو هذا معطي زيداً درهماً أمس لأنه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للإضافة إليه لاستغنائه بالإضافة إلى الأول. والأكثرون قالوا: هو منصوب بفعل مضمر، قال ابن مالك: يرده أن الأصل عدمه.

الهمع 2/96

قال السيرافي: الأجود ههنا أن يقال إنما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه لأنه أضيف إلى المفعول الأول فاكتفى في الأعمال، ولذا لم يوجد عاملاً في المفعول بل منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كأنه لما قال معطى زيد قيل وما أعطى قال درهماً أي أعطاه درهماً.

شرح الكافية 2/330

(2) عبارة الصفار لأن سارقاً منصوباً. ورقة 161.

يعني الجر في: ـ لله در اليوم من لامها ـ[1].

لأن درا ليس مما ينصب، فيكون اليوم ظرفاً ويكون في موضع خفض.

فإن قلت: وكيف أجزتم تقديم معمول الصفة أو الصلة عليها ألا ترى أن ـ من ـ أن جعلها صلة أو صفة كان اليوم معمولاً لما في صلتها أو لصفتها؟.

أجاب الصفار: يكون العامل في اليوم ـ لله ـ لأنه خبر لـ (در) فيعمل لأنه ناب مناب الفعل ألا ترى أنه واقع خبراً، فلا يكون في البيت ما قلت وهو موضع مشكل.

أما باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه فقد أوضح الصفار أن مراده أنه صار بمنزلة الفعل في معناه ومعموله. ولا يفهم منه ما فهمه بعض النحويين من أن اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام فإنه يكون أبداً ماضياً[2]، بدليل قول الشاعر:

هـم القـائلـون الخيـر والآمـرونـه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً

---

(1) لو أضفت در إلى اليوم لبقي قولك ـ من لامها ـ لا موضع له لأنه ليس كالضرب فيكون الثاني في موضع نصب بالمصدر فيكون بمنزلة عجبت من إعطاء زيد درهماً فإذا بقي لا موضع له لم تجز الإضافة في در إلى اليوم وإذا لم تجز جعلته فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه وجعلته متصلاً باللام ومعمولاً له ولا يكون معمولاً للامها لأن ما في حيز الصلة لا يعمل فيما قبله.

خزانة الأدب 347/2، وانظر باب الإضافة من شرح الكافية والإنصاف 432.

(2) قال أبو علي في كتاب الشعر والرماني إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً نحو الضارب زيداً أمس عمر. ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلا ومعناه المضي ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل إلى إعماله بمعناه باللام وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما قد تكرر ذكره.

ونقل ابن الدهان ذلك أيضاً عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيداً بمعنى ضرب.

شرح الكافية 201/2

ثم يشرح قول سيبويه: وعمل عمله لأن الألف واللام منعتا الإضافة أي عمل النصب كما يعمل الفعل لأن الألف واللام يمكن معهما الجر.

ثم قال: وقد قال قوم يرتضى عربيتهم هذا الضارب الرجل شبهوه بالحسن الوجه.

قال الصفار: قد قلنا إن هذا مجرد تشبيه ولم يحذف للإضافة شيء، ولو أمكن الشبه في: الضارب زيد لقنا به لكن تعذر.

ثم أنشد على هذه اللغة قوله الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشر   عليه الطير ترقبه وقوعاً

قال الصفار: فبشر عندنا عطف بيان، ولا يتصور فيه أن يكون بدلاً لأنه في نية استئناف التارك وذلك لا يجوز.

وقوله: وأجرى بشراً على مجرى المجرور. معناه: على الذي جرى عليه البكرى وهو الجر فأجراه على جريان ذلك.

ثم قال: لأنه جعله هنا بمنزلة ما يكف منه التنوين.

أي جعل التارك هنا جاراً، فهو بمنزلة ما يحذف تنوينه، فلو جعله بمنزلة المنون لنصب البكرى فكان يجري بشراً على مجراه منصوباً.

قال سيبويه: ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله هو الضارب زيداً والرجل لا يكون فيه إلا النصب[1].

يعني في المعطوف لأنه قد عمل في الأول، ولهذا قال: عمل عمل المنون.

ثم قال: ولا يكون هو الضارب عمرو.

(1) يتعين النصب في نحو هذا لعدم صحة إضافة الوصف المحلي بأل إليه لخلوه منها كذا في التسهيل ومذهب سيبويه الإطلاق لاغتفارهم في التابع ما لا يغتفرون في المتبوع.
حاشية التونسي على الأشموني 358/1

أي لا يجوز. ثم أخذ سيبويه يتكلم في المعطوف على المجرور بعد أن تكلم في المعطوف على المنصوب فقال: ومن قال هو الضارب الرجل قال هو الضارب الرجل وعبد[1] الله.

«لكن قد يقول أحدهم: إن هذا التمثيل الذي مثل به خلف جداً لأن الجر في المعطوف إنما يكون إذا كان فيه ألف ولام وجري مجرى العلم فإنه يكون بمنزلة زيد وعمرو ألا ترى أن عبد الله بمنزلة زيد لا بمنزلة الرجل؟

رد الصفار: قد حكمت العرب لهذا بحكم الجنس، ألا ترى قولهم: نعم عبد الله، فما ذاك إلا أنهم جعلوه جنساً، فكذلك يكون: هو الضارب زيداً وعبد الله. وأنشد قوله الأعشى:

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى بينها أطفالها

فهذا رواه حملة الكتاب مجروراً ومنصوباً.

هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه.

ويقدم الصفار لهذا الباب بفكرة عن المصادر واستعمالاتها، وضح فيها أن المصدر لا يخلو أن يكون بعد فعل من لفظه أو معناه، وإن لم يكن كذلك فلا يخلو أن يكون جارياً أو غير جار فإن كان غير جار فإن فيه خلافاً ـ بيننا ـ أي بين أهل البصرة وبين أهل الكوفة، فالكوفيون يعملونه بقياس والبصرة لا يعملون منه إلا ما أعملته العرب، فإن كان جارياً فلا يخلو أن يكون قد أضمر أو يكون ظاهراً، فإن كان قد أضمر ففيه الخلاف

---

(1) قال الشاعر:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخاعون بن مخراق

فعبد نصب عطفاً على محل دينار وهو اسم رجل، ولا حاجة إلى تقديم ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيبويه، وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف منون لأجل المطابقة قولان، ولو جر عبد رب لجاز فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصب نحو «وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً».

حاشية التونسي 1/358

نفسه[1]، وان كان غير مضمر فهو ينقسم قسمين:

قسماً: ينوب مناب فعله ويكون في موضع الفعل. وهذا القسم سيذكره سيبويه فهو مهمل لموضعه.

وقسماً: يتقدر بأن والفعل وفي هذا يتكلم هنا[2].

ومعنى قول سيبويه: كأنه قال عجبت أنه يضرب عمرا، أن هذا تقدير المصدر الذي هو بمعنى الحال.

وقوله: وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلاً ومفعولاً.

يريد أن المصدر فيه فاعل ومفعول ملفوظ بهما ولا يستتر فيه ضمير أصلاً[3].

هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل:

---

(1) من شروط عمل المصدر ألا يكون مضمراً خلافاً للكوفيين، وأجاز ابن جني والرماني أعماله في المجرور وقياسه في الظرف، ولكن أهل البصرة مجمعون على أن يكون مظهراً لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل.

حاشية التونسي على الأشموني 1/351

(2) يقدر المصدر بأن والفعل إذا أريد المعنى أو الاستقبال ويقدر بـ «ما» إذا أريد الحال، ويعمل المصدر في ثلاثة أحوال مضافاً أو منوناً أو محلى بأل وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى بأل.

شرح ابن عقيل 2/93، 94

(3) بقي أن نعرف أن المصدر يعمل ماضياً ومستقبلاً خلاف اسم الفاعل الذي لا يعمل إلا مقيداً بزمن الحاضر أو الاستقبال، ولا يتقدم على المصدر معموله فلا يقال زيداً ضربك خير له، لأن المصدر موصول ومعموله من صلته من حيث كان المصدر مقدراً بأن والفعل وأن موصولة كالذي فلذلك لم يتقدم عليه ما كان من صلته لأنه من تمامه بمنزلة الياء والدال من زيد بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز تقديم معموله عليه لأنه ليس موصولاً.

شرح المفصل 6/67

يعرف الصفار الصفة المشبهة بقوله: الصفة المشبهة هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد شبهت بالمتعدي فعملت عمله. ووجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها متحملة لضمير طالبة لاسم من تمام المعنى بعد ذلك وإنما تثنى وتجمع وتؤنث كما يفعل ذلك بالفاعل فلما أشبهته عملت عمله[1]. .

وهذه الصفة لا تخلو من أن تشبه أولاً تشبه فإن لم تشبه فإنها جارية على الأول كائنة ما كانت، فتقول: مررت برجل عذراء بنته وبامرأة مليح ولدها لأنها غير مشبهة، فهذه تجري على ما قبلها، فإن اشبهت فإنها تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق النحويون على تشبيهه عموماً وهو كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها كذلك فتقول مررت برجل حسن الوجه وبامرأة حسنة البنت وبرجل حسن البنت وبامرأة حسنة الابن.

وقسم اتفق النحويون على أنه لا يشبه إلا خصوصاً وذلك كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر أو للمؤنث وذلك نحو عذراء ومليح.

---

(1) الصفة مشبهة باسم الفاعل والمشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم فلذلك تعمل في شيئين لا غير أحدهما ضمير الموصوف والثاني ما كان من سبب الموصوف ولا تعمل في الأجنبـي، وكذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول هذا الوجه حسن كما تقول هذا زيد ضارب ولا تضمره فلا تقول: هذا حسن الوجه والعين فتنصب العين على تقدير وحسن العين كما تقول هذا ضارب زيداً وعمراً.

شرح المفصل 6/82

ومما تتميز به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه ـ بخلاف أسم الفاعل ـ فإنه يصاغ من اللازم والمتعدي. انظر الفرق في الاستعمال بينهما في:

حاشية التونسي على الأشموني 1/366/369

وقسم فيه خلاف فمنهم من يشبهه عموماً وهو الأخفش، ومنهم من لا يشبهه إلا خصوصاً، وذلك كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاص بأحدهما وذلك مثل حائض. فالأخفش يجيز: مررت برجل حائض البنت.

قال الصفار: والصفة لا تخلو من أن تكون معرفة بالألف واللام أو نكرة فإن كانت معرفة بالألف واللام فإن معمولها لا يخلو من أن يكون فيه الألف واللام أو مضافاً للضمير أو نكرة، والمضاف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام فلنأخذ الصفة معرفة، والثاني فيه الألف واللام، فيتصور في المسألة ثلاثة أوجه الحسن الوجهُ والوجهَ والوجهِ[1] إلا أن بعضها تفضل بعضاً.

ثم نأخذ المعمول مضافاً إلى الضمير فيتصور وجهان الحسن وجهه والحسن وجهه إلا أن هذا لا يجوز إلا ضرورة، وأما الحسن وجهه فلا تجوز أصلاً، فهذه خمسة أوجه.

ثم نأخذ المعمول منكراً فيتصور وجه واحد وهو الحسن وجهاً، ولا يجوز الحسن وجه ولا وجه، فهو ستة أوجه، مع كون الصفة معرفة بالألف واللام.

فإن كان نكرة، فإن المعمول لا يخلو من أن يكون بالألف واللام أو مضافاً إلى الضمير أو نكرة، فإن كان معرفاً بالألف واللام جاز ثلاثة أوجه، حسن الوجه والوجه والوجه فهي تسعة.

---

(1) لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية، قال الفارسي أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة والخفض بالإضافة.

حاشية التونسي 1/369
وشرح ابن عقيل 2/140/146

ثم نأخذ المعمول مضافاً إلى الضمير فيتصور ثلاثة أوجه حسن وجهه، وحسن وجهه ولا يجوز إلا ضرورة، وأما حسن وجهه ففي نهاية الضعف ونصبه أضعف لما تبين، وبالجملة فكل مسألة تكرر فيها الضمير فهي قبيحة إلا مثل الحسن وجهه فهي باطلة. فهذا اثنا عشر وجهاً[1].

ثم نأخذ المعمول نكرة فيتصور وجهان: حسن وجه وجهاً فهذه أربعة عشر وجهاً وأما حسن وجهه فلا يجوز.

ثم يأتي الصفار إلى لفظ سيبويه فيبدأ من حيث اعتقد أنه في حاجة إلى الشرح وهو بداية من قول سيبويه: والصفة تقع على الاسم الأول.

يريد أنها قد رفعت ضميره فهي له وبعد ذلك يوصلها إلى السببي. وقوله: على ما ذكرت لك.

أي من كونه معرفاً بالألف واللام أو نكرة.

ثم قال سيبويه: ومن ذلك قولهم: هو أحمر بين العينين.

قال الصفار: أخذ هنا بين اسما للجلده ولهذا أضاف إليها، وأنشد على الصفة المنونة قول زهير:

أهوى لها أسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم تنصب لها الشبك

وقول الآخر ـ محتبك ضخم شؤون الرأس[2].

وقول النابغة:

ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

---

(1) وضع العلامة أبو عبد الله بن سعيد التونسي في حاشيته على شرح الأشموني على الألفية جدولاً حصر فيه أوجه استعمالات الصفة المشبهة وحالاتها الحسنة والقبيحة من حيث الاستعمال. والرجوع إليها يفيد الباحث كثيراً.

حاشية التونسي 1/372

(2) لم ينسبه الصفار وهو للعجاج وقد صحح في هامش الورقة 173 وهي الورقة الوحيدة المهمشة في هذا الجزء من الشرح.

وزعم سيبويه ـ كما قال الصفار ـ أي كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أحسن من أن لا يكونا فيه: ويعلل الصفار لذلك بقوله:

وعلة ذلك أنه كان معرفة قبل النصب بإضافته إلى الضمير فاختاروا بعد التشبيه أن يكون معرفة وكان أحسن لأن معناه بهما ودونهما واحد ألا ترى أن الأول لا يتعرف به فلا بد من هذا وإلا لم يكن أحسن كما قلناه أولاً لأن المعنيين المتباينين لا يصح فيهما التفضيل.

ونأتي باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول:

وكأن أصل هذا الباب هو باب الفعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر.

ولكن الفاعل قد يحذف فيقوم المفعول مقامه ويبقى المفعول الآخر منصوباً على حاله. ولكن ما الناصب له؟ اختلفوا في ذلك:

1 ـ منهم من قال إن موجب النصب هو اعتباره مفعولاً والمفعول فضلة بعد الفاعل ولا فاعل هنا وإنما بقي له النصب الذي كان قبل بناء فعله للمعقول.

قال الصفار: وهذا ليس بشيء فإنه لم يلحظ فيه قط فعل الفاعل وإنما هو كلام برأسه.

2 ـ ومنهم من قال انتصب لأنه خبر ما لم يسم فاعله وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي وكأنه رأى أنه منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل فصار بمنزلة: كان زيد قائماً فكما يقال إن قائماً خبر لكان فكذلك يقال في هذا إنه خبر لما لم يسم فاعله.

قال الصفار: هذا هذيان من الكلام لأن الفعل لا خبر له.

والصحيح أنه فضلة تعدى إليع فعل مفعوله وهو بمنزلة الفاعل ولا فرق

بين المبني للفاعل والمبني للمفعول[1].

ويرى الصفار في باب ما تعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال:

أن سيبويه أورده هنا لأنه سبق أن عالج ظرفي الزمان والمكان وهما مفعول فيه والحال شبيهة الظرف إذ هي مفعول فيها أيضاً.

ثم يشرح الفرق بين وقع عليه الفعل ووقع فيه الفعل ويرى إن وقع عليه الفعل ولا يقع فيه. وسيبويه استخدم الاصطلاحين هنا[2].

ثم أراد سيبويه أن يفرق بين ما يقع مفعولاً به وبين ما هو حال بأمور منها أن المفعول به يكون معرفة ونكرة والحال لا تكون إلا نكرة، ثم أن المفعول به، يكون معناه ثانياً كمعناه أولاً، إذا قلت كسوت الثوب فحذفت المفعول الأول وأحللت الثاني محله فإنه يصير أولاً ولا ينتقل عن المعنى الذي كان له ثانياً بخلاف ضربت زيداً ضاحكاً لأنك لو قلت: ضربت ضاحكاً لاختل المعنى[3].

---

(1) في إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال أصحها وعليه الجمهور الجواز إذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيداً، والأحسن إقامة الأول والمنع إذا لم يؤمن، فينوب الأول نحو أعطى زيداً عمراً إذ لا يدري إذا أقيم الثاني هل هو آخر أو مأخوذ.
والثاني المنع مطلقاً. والثالث المنع إن كان نكرة والأول معرفة لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب (كان) وعزاه أبو ذر الخشني للفارسي. والرابع أنه قبيح حينئذ أي إذا كان نكرة والأول معرفة فإن كان معرفة كالأول كانا في الحسن سواء وعزى للكوفيين.
الهمع 1/162، حاشية التونسي 1/239

(2) قال السيرافي: ضمن سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال، وفرق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثان من قبل أن الحال إنما هي وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل منه.
الكتاب تحقيق هارون 1/44

(3) اختلفوا من أي باب نصب الحال فقيل نصب المفعول به وقيل نصب الشبيه بالمفعول به وهو الأرجح وقيل نصب الظروف لأن الحال يقع فيه الفعل ورد بأن الظرف أجنبي من الاسم والحال هي الاسم الأول ويؤيد الكوفيون كون الحال منتقلة عن المفعول به.
الهمع 1/237

ويرى السيرافي في قول سيبويه: ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً، تفسيراً آخر وذلك أنه إذا قلت: كسوت زيداً ثوباً ثم قدمت الثوب لم يكن فرق بين المعنيين، ولو قلت: ضربت ضاحكاً زيداً لكان «ضاحكاً» حالاً من التاء ولو أخرته كان من زيد.

قال الصفار: وهذا الذي قال لا يطرد فإن قولك وهبت زيداً عمراً خلاف وهبت عمراً زيداً لأن المؤخر هنا هو الموهب والأول هو الموهوب له فلا فرق في هذا بين الحال والمفعول، وهو الظاهر من كلام سيبويه.

وزعم ابن الطراوة أن الخبر هو الحاصل أبداً ولا دخل لحركات الإعراب في بيان المعنى واستدل بقول المتنبي:

ثياب كريم ما يصون حسانها إذا نشرت كان الهبات صوانها

فهو قد ذمه بالبخل ويرى أنه مدحه كأنما كان يكون المدح لو قال: كان الهبات صوانها لأن الحاصل الهبات.

وهذه مغالطة من أبي الحسين لأن من رأيه أنَّ كان زيد أخاك تخالف كان أخوك زيداً فإذا نصبت الأخ فالأخوة حاصلة وإذا نصبت زيداً فالزيدية حاصلة.

قال الصفار: وهذا المذهب في نهاية التخلف لأنه لا فرق بين: كان زيداً أخاك وكان أخوك زيداً ولا بين تقديم وتأخير أجزاء المثال في البيت[1].

وزعم ابن خروف أن مصدر «كان» يقام مقام الفاعل ويحذف المبتدأ والخبر واعترض بأن لا مصدر لها فاستدل بأنها ذات مصدر بقولهم كن قائماً

(1) هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيمنعون ذلك لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه، ومنعه ابن معطي في دام وبعضهم في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به من حكي الإجماع على الجواز فيها كابن مالك.
حاشية ياسين على الفاكهي 1/5

فمحال أن يؤمر بالزمان فإنما يؤمر بالحدث بقولهم عجبت من كونك قائماً، فأبرزوه.

قال الصفار لسنا ننكر إن «كان» لها مصدر بمعنى أنها مأخوذة منه لأن كل فعل إنما يكون أبداً مأخوذاً من الحدث[1].

وإن قلنا لا مصدر لها فإننا نكون قد أخذنا برأي الفارسي الذي يزعم أن الخبر قد قام لها مقام الحدث فلا يقال أبداً كان زيد قائماً كوناً ولا ينطق لها به أصلاً فهو بمنزلة وذر والوذر.

فإذا لم يستعمل لها مصدر فكيف يصح أن تبنى له، فهذا المذهب فاسد.

3 ـ وحكي عن الفارسي أنه كان يخرجه على أن قصد سيبويه أن يقول إن هذا الفعل متصرف فمكون لا يمتنع من حيث أن الفعل غير متصرف بل إنما امتنع لأمر آخر من خارج.

فكأن الفارسي يرى أن «مكون» طرأ عليه مانع وهذا بعيد لأنه إنما أراد سيبويه يلفظ به.

4 ـ ويرى الصفار أن الأصل كان زيد قائماً في الدار ثم تقيم الظرف فتقول كين في الدار وتقيم الظرف فلا تقول أبداً مكون حتى تقول فيه وتأتي بالذي تقيمه.

---

(1) هذا مذهب البصريين، وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقاً من الفعل فهو فرع الفرع، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما وزعم ابن طلحة أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

شرح التونسي على الأشموني 1/270

وكان لا تدل على الحدث كما عمم الصفار القول بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث.

شرح المفصل 7/97

ولكن سيبويه قال مكون فقط ولم يقل مكون فيه[1].

قال سيبويه: وتقول كنا هم كما تقول ضربناهم[2].

قال الصفار: غرضه أن يفسر تصرفها وأنها بمنزلة الأفعال غير الناسخة. فكنا هم بمعنى كنا مثلهم أو يقول الشخص كان قد رأى أشخاصاً لم يعرفهم: كنا هم أي كنا ذاك الذي رأيت.

وزعم ابن الطراوة أن اتصال الضمير أفصح من انفصاله فكنا هم أفصح من كنا إياهم. وعلى هذا قول الشاعر:

فــإلا يكـنهـا أو تـكنـه

ومذهب سيبويه استحسان الفصل، ذكر ذلك في باب المضمرات: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه أن العرب إنما نقل عنها الفصل كقول عمر:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير[3]

وأما قوله ـ فإلا يكنها ـ فهو نفي بمنزلة ليست هي بل هي مثلها.

قال سيبويه: فهو كائن ومكون.

رأى النحاة أن في هذه العبارة إشكالاً ووجه إشكالها أن مفعولاً إنما

---

(1) اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول فمنعه قوم منهم أبو علي الفارسي فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيبويه «مكون فيه» فقال ما كل داء يعالجه الطبيب. وأجازه غير أبـي علي.

شرح ابن عقيل 1/9

(2) قال السيرافي: أراد الدلالة على أن «كان وأخواتها» أفعال لاتصال الفاعلين بها ووقوعها على المفعولين كما يكون ذلك في ضربناهم.

الكتاب 1/21

(3) كثيراً ما ورد على لسان العرب الفعل، قال الفرزدق هاجياً:

قنافذ هداجون حول بيوتهم بمـا كـان إيـاهـم عطيـة عـوداً

حاشية الدسوقي 2/313

شرح ابن عقيل 1/281

يكون أبداً مبنياً من فعل لأن معنى مضروب ضرب ومعنى مكرم أكرم، فلا يتصور أن يقال مكون إلا من كين وكيف يقال كين ولا يجوز حذف أحد اسميها لأنهما مبتدأ وخبر ولا يجوز حذفهما اُختصاراً؟.

وذهب النحاة في هذا مذاهـب.

أما الفراء فأجاز حذف المبتدأ وإقامة الخبر فنقول كين قائم كما قلنا ضرب زيد. وهذا ليس بشيء لأن سبب المنع موجود فيمنع من إقامة الخبر.

قال سيبويه في باب النفي لأحد أن تضعه في موضع واجب.

يريد سيبويه ـ كما يقول الصفار ـ أنه وضع للنفي فإذا قلت جاءني رجل، احتمل أن يريد ما أتاني رجل في نفاذه وقوته بل أتاني ضعيف، واحتمل أن يريد ما أتاني رجل بل أتاني اثنان، ويحتمل أن يريد ما أتاني رجل بل أتتني امرأة فإذا قلت: ما جاءني أحد فهو نفي لهذا كله[1].

وزعم المبرد أنه إنما وضعه على العموم فكل موضع عام يصلح وقوعه فيه فنقول كل أحد يفعل كذا ولا يجوز أن نقول قام أحد لأنه لا يتصور هنا العموم.

ويتصدى الصفار للرد على أبـي العباس ولكن حجته في هذا الرد لا ترقى إلى مستوى حججه السابقة:

قال الصفار: وهذا الذي قال ـ المبرد ـ تخلف لأن أحداً الذي زعم أنه يكون عاماً لا يتصور في (كل) لأنه موجب[2] ألا ترى أن الوجه الذي لأجله

---

(1) هذا إذا كان بمعنى العموم وأما إذا وضعته موضع واحد في العدد استعمل في موضع الواجب والمنفي نحو أحد وعشرون و﴿قل هو الله أحد﴾.
الكتاب تحقيق عبد السلام هارون 1/54 الهامش.

(2) المعروف أن أحداً لا تقع إلا في النفي، وقد يصادفنا نحو قولهم «إن أحداً لا يقول ذلك» فنظن أن أحداً أوقعت في الإثبات، ولكن الضمير نفسه ما يزال في سياق النفي فكان (أحداً) كذلك وذلك نحو قوله:
=

منع قام أحد مستتب هنا إذ لا يتصور أن يقول كل أحد يفعل كذا وتريد الرجل دون المرأة والواحد دون الاثنين إذ لا يتصور أن تجتمع المتضادات في الإيجاب. واعترض على الصفار بأنه لا ينكر من كلامهم (كل أحد).

رد الصفار قائلاً: إن «أحد» يكون معناه وحد أي منفرد كما قال:

يوم الجليل على مستأنس وحد

ولكن هذا الذي مثل به لا يكون عاماً كما هو الحال في كل أحد، ويرى الصفار أن الذي أدخل «أحد» العموم هو كل فلو قلنا كل زيد لكان زيد عاماً.

ونسير مع لفظ سيبويه وهو كلام واضح إلى أن نصل إلى:

باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما):

ويقدم الصفار لهذا الباب بمقدمة يوضح فيها أن كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى فأصله ألا يعمل لعدم الاختصاص... وما غير مختصة فكان حقها ألا تعمل، فمن راعى هذا لم يعملها وهم بنو تميم، ومن أعملها وجد لها شبهين شبهاً عاماً وشبهاً خاصاً.

فالعام أنها بمنزلة الحروف التي لم تختصر.

وأما الخاص فهو أنها مشبهة لليس، في أنها تنفي مثلها وفي أنها تدخل على المحتمل فتخلصه للحال، فمن راعى ذلك ألحقها بليس وهم أهل الحجاز.

= في ليلة لا نرى بها أحداً يحكـي علينـا إلا كـواكبهـا

فرفع كواكبها بدلاً من ضمير يحكى لأنه راجع إلى «أحداً» وهو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك.

حاشية الدسوقي على المغني 2/299

وزعم صاحب المرشح أن أهل نجد يعملونها كالحجازيين إلا أنها لا تعمل إلا بشروط:

1 ـ ألا ينتقض النفي لأنها مشبهة أصلاً بليس وهذه للنفي. فإذا قلت ما زيد إلا قائم أو ما زيد قائماً بل قاعد زال النفي.

2 ـ ألا يدخل ما واسمها إن لضعفها في العمل ولأن إن تشبه إن المخففة فكأنها للتأكيد.

3 ـ ألا يتقدم الخبر على الاسم، وإن كان ظرفاً أو مجروراً اختلف في جواز تقديمه:

أما الأخفش فقد منع ذلك. لأن المجرور موضعه عنده رفع.

وقد أجازه الصفار لأن موضعه عنده نصب، فيجيز الوجهين.

وقد اعتمد الأخفش في رأيه على القياس، ولكن السماع يجيز الوجهين قال تعالى: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ فقوله تعالى: ﴿من أحد﴾ اسم ﴿ما﴾ وحاجزين الخبر وهو منصوب على لغة الحجاز ونجد[1].

هذه شروط إعمال ﴿ما﴾ ولم يجيء ما يكسر هذه الشروط التي اشترطت في صحة العمل إلا شيئان في الظاهر أحدهما قوله:

وما الدهر إلا مجنوناً بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فهذا ظاهره إعمال ما والنفي منتقض[2]، لكن يتخرج على أن يكون

---

(1) وذهب الكوفيين إلى أن خبر ما في قولك ما زيد قائماً ليس منتصباً بما وإنما هو منتصب بإسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيد بقائم وهذا غير مرضي لأن الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب فإذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور فنصبه.

شرح المفصل 1/108

(2) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه وتبعه الشلوبين إلى أنه يجوز إعمال (ما) عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا وقد استدل على ذلك هو بقوله: وما الدهر إلا =

المعذب مصدراً كالممزق وذلك «مزقناهم كل ممزق»، فكأنه قال: وما صاحب الحاجات إلا تعذيباً فانتصب بفعل مضمور لا يجوز إظهاره، وسيأتي أن هذا الباب ينقاس في باب: ما أنت إلا سيراً وإلا سير البريد إذا كان على صفة ما.

وأما مجنوناً فليس بمصدر ولكنه قائم مقام المصدر فينصب انتصابه وذلك ضربته سوطاً أي ضربة سوط، فكأنه قال: وما الدهر إلا دوراناً أي صاحب دوران بأهله.

وزعم أبو الحسن بن بابشاذ أنه منصوب عن إسقاط حرف الجر، وكأنه قال: وما الدهر إلا مستقر كمجنون يعمل فيه المستقر بعد ما حذف هو والجار نصباً.

رد الصفار: وهذا لا يجوز لأنه لم يثبت وصول المحذوفات بأنفسهن بعد إسقاط الحروف الجارة بل إنما يثبت ذلك مع العوامل الملفوظ بها.

والآخر الذي يجيء كالناقص قوله:

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

= مجنوناً... البيت. وكذلك قوله الآخر:

وما حق الذي يعثو نهاراً ... ويسرق ليله إلا نكالا

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ويؤولونها.

شرح ابن عقيل 1/304 هامش

وقال قوم يجوز النصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو ما زيد إلا أخاك أو منزلاً منزلته نحو ما زيد إلا زهيراً، وقال آخرون يجوز إن كان صفة نحو ما زيد إلا قائماً، وقال الصفار في البدل يجوز نصبه لكن على الاستثناء لا البدلية وإن انتقض بغير إلا لم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع.

الهمع 1/123

قال سيبويه: وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل وهو القياس.

قال سيبويه ذلك لأن (ما) حرف لم تختص بشيء بل تدخل على الفعل تارة وعلى الاسم أخرى فهم يجرونها مجرى أما وهل في عدم العمل.

ثم قال سيبويه: كما اشبهوا بليس لات في بعض المواضع.

فمذهب سيبويه أن لات كلمة بمنزلة ليس تعمل عملها.

وذهب الأخفش إلى أن التاء للتأنيث كما تقول رب وثم تقول ربت وثمت فهي لا النافية تدخل على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى، فإذا كان الاسم بعدها مرفوعاً فعلى الابتداء، وإن كان منصوباً فعلى إضمار الفعل، وتبقى لا على بابها من عدم العمل[1].

وهناك من يجعل التاء من الحين لأن التاء قد ثبت دخولها على الحين في قوله:

العاطفون تحين ما من عاطف

وتدخل على الآن، قال:

وصلينا كما زعمت تلانا

فدخولها على الحين لغة، فإذا كان هكذا فـ «لا» داخلة على الحين، فإن نصبت كانت بمنزلة: لا ضارب رجل، وإن رفعت كانت بمنزلة ليس.

ويناقش الصفار الرأيين كليهما: رأي الأخفش ـ والرأي الأخير، فيقول:

---

(1) قال بهذا الرأي الأشموني في شرحه للألفية، قال إن أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وثمت قيل ليقوي شبهها بالفعل، وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علاّمة ونسابة للمبالغة. وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين.

حاشية التونسي 1/201

أما مذهب الأخفش، فيدل على فساده أن هذه التاء لو كانت للتأنيث لا ينبغي أن تدخل على كل ما كانت تدخل عليه وهم لا يدخلونها إلا على الحين.

ثم إن لات هنا نفي عام فهي مختصة بالاسم فهي العاملة لا الداخلة على الاسم تارة والفعل أخرى، ألا ترى أنه لا يريد لا حين مناص كذا، إنما يريد نفي هذا الوقت على الإطلاق.

أما المذهب الثاني فالجواب أنه قد ثبت فيه فصل التاء من حين، فلو كانت منها لما فصلت كما لا تفصل تاء تفعل من الفعل، ومما يؤيد هذا قول الشاعر:

لات هنا ذكرى جبيرة ومن   جاء منها بطائف الأهوال

فقد أضاف (هنا لذكرى) وذكرى لجبيرة وهو عام فلو كانت لا الداخلة على الاسم التي تعمل عمل إن لما ساغ لها الدخول على المعرفة لأن لا إنما تدخل على نكرة وهي مختصة لأنها في جواب من قال: هل من رجل؟ فقلت لا من رجل، ذلك يثبت أن لات كلمة بمنزلة ليس تعمل عملها وصح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله[1].

قال سيبويه: وزعموا أن بعضهم قال: «ولات حين مناص»[2]، وهي

---

(1) وهناك رأي ثالث لم يذكره الصفار، إذ قيل إن أصل لات ليس قلبت الياء ألفاً، والسين تاء وهو ضعيف لوجهين: إن فيه جمعاً بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم. والثاني إن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل هنا.

التونسي 1/202

(2) قراءة الجمهور «ولات حين» بفتح التاء ونصب النون وأبي السمال بضم التاء ورفع النون وعيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون وروى عنه مع ذلك برفع النون وفتح مناص بعده وبكسر التاء ونصب النون.

راجع تفصيل ذلك في البحر المحيط لابي حيان 7/384 ﴿سورة ص﴾.

قليلة أي نصب الخبر وإضمار الاسم أكثر من حذف الخبر كما أن لا بمنزلة ليس قليلة وكونها بمنزلة إن أكثر. قال:

فـــأنـــا ابـــن قيـــس لا بـــراح

وقول سيبويه: ولا تجاوز بها الحين رفعت أو نصبت.

يوضح الصفار أن الحين مقصود به ما هو في معناه لا هذا اللفظ بالذات لأنهم قالوا: لات هنا، قال:

حنـــت نـــوار ولات هنـــا حنـــت

أي: ولات حين حنين.

وآراء الأخفش تتوالى حول لات، قال: لات لا تعمل شيئاً في القياس[1] أي أنها غير مختصة فهي رفعت أو نصبت غير عاملة فالاسم المرفوع بعدها يرتفع على الابتداء والمنصوب على إضمار فعل كأنه قال لا أجد حين مناص. ثم قال: ولا تمكن في الكلام كتمكن ليس.

وهذا مأخوذ من رأي سيبويه وهو بين لأنها تكون على حد واحد ولا يضمر فيها الاسم كما قال فلا تقول زيد لات منطلقاً، ولهذا جعلها مع الخبر بمنزلة لدن مع غدوة لأن لدن لا تنصب شيئاً إلا غدوة خاصة والتاء لا تجر في القسم إلا اسم الله تعالى[2].

---

(1) قال الأخفش: لات لا تعمل شيئاً في القياس لأنها ليست بفعل فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء ولم تعمل «لات» في شيء رفعت أو نصبت. الكتاب 1/58 تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

(2) قال السيوطي: التاء تختص بالله فلا تجر غيره لا ظاهراً ولا مضمراً لفرعيتها وشذت في الرحمن ورب الكعبة وربي وحياتك.

الهمع 2/39

وحكى الأخفش تربي وترب الكعبة فقط وهو شاذ.

شرح الكافية 2/234

ثم يصل الصفار إلى قول سيبويه: فمعنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب.

قال الصفار: هذا إيضاح لمن قال لماذا لا نقول ما زيد إلا قائماً كما نقول ليس زيد إلا قائماً؟ فيقول: إن ما حرف ومعناه في غيره فحيث تقول ما زيد قائماً فهو يشبه ليس لأنه وإذا دخل على الخبر ما يرفعه فقد بطل ولم يبق له معنى في الجملة فلا معنى له. أما ليس فهو فعل معناه في نفسه.

قال سيبويه: وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقد اختلف النحاة في اعراب مثلهم وذلك لأن ما انتقض عملها بفساد الرتبة.

فمن النحويين من جعل مثلهم حالاً وهو المبرد فإنه قال: وإذ ما بشر مثلهم في الوجود ويحذف الخبر ويكون عاملاً في الحال، ومثلهم من النكرات ولا يعرف بما أضيفت إليه.

قال الصفار: وهذا القول فاسد لأنه لا يجوز إعمال المعاني مضمرة على حال.

وأما الكوفيون فزعموا أن مثلهم ظرف واستدلوا بأن العرب تقول: زيد دونك وزيد مثلك أي في مكان مثل مكانك.

قال الصفار: وهذا المذهب فاسد لأن ما ليس بزمان ولا مكان لا يجعل ظرفاً بقياس.

ومن النحويين من زعم أنه على أن مثلهم صفة للظرف على حذف، وكأنه قال، وإذ ما منزلة مثل منزلتهم، فمنزلة ظرف تقدم ثم حذف وأقيم منزلتهم مقامه فصار: وإذ ما مثل منزلتهم، ثم حذف المضاف الثاني فصار وإذ ما مثلهم فحذف المضاف الثاني كما حذفه في قوله تعالى: ﴿فقبضت

قبضة من أثر الرسول﴾، فإنما يريد من أثر حافر فرس الرسول، فحذفت الثاني.

قال الصفار: وهذا القول فاسد لأن فيه حذفاً كثيراً مع أنه لا دليل على الحذف. (يقصد نص البيت لا نص الآية الكريمة).

ومن النحويين من زعم أن الفرزدق استعمل اللغة الحجازية فقاس نصب الخبر مقدماً على نصبه مؤخراً.

قال الصفار: وهذا ليس بشيء فإنه إن قاس في لغة غيره فربما يقيس في لغته فلا يقبل منه شيء.

وأما الأعلم فقال: إن الذي حمله على النصب[1] أنه لو رفع لكان الكلام محتملاً للمدح والذم وإذا نصب كان نصاً في المدح، كما قال سيبويه في: ما كان أحد مثلك أنه على المدح، فلما اضطر نصب.

قال الصفار: وهذا ليس بشيء فإن المحتمل للمدح والذم وهو رفع الخبر له ما ينص عليه ويقطع بأنه مدح وهو ما قبله وما بعده فلم يضطر قط إلى النصب ووجه توجيهاً آخر وهو: إن مثلهم مبني لإضافته إلى مبني كما قال الله عز وجل: ﴿إنه لحق مثل ما إنكم تنطقون﴾.

قال الصفار: فهذا أحسن ما يتخرج عليه هذا البيت[2]، ولم يذكر سيبويه رحمه الله له وجهاً أكثر من أنه شاذ فقال: وهذا لا يكاد يعرف[3] أي

---

(1) ناقش الأعلم هذا الشاهد في كتابين من مؤلفاته: كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ص 47، 48 وأوضح رأي المبرد والكوفيين، وكتاب تحصيل عين النصب 1/29 من كتاب سيبويه وأوضح فيه رأيه هذا وذكر أنه ناقش هذا الشاهد في كتاب النكت.

(2) وللجمهور رأي في هذا الشاهد لم يذكره الصفار وهو إنكارهم أن الرواية بنصب (مثل) بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر.

شرح ابن عقيل 1/304 هامش

(3) يعني أن «مثلهم» في قول الفرزدق ـ وإذا ما مثلهم بشر ـ على تقديم الخبر لا يكاد يعرف كما أن لات حين مناص بالرفع قليل لا يكاد يعرف.

الكتاب 1/29

نصب الخبر مع التقديم وهو كقول بعضهم ملحفة جديدة[1].

ذلك لأن كل فعيل بمعنى مفعول فإنه يكون بغير تاء إلا قليلاً.

ثم قال سيبويه: وتقول: ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب.

قال الصفار: الذي يضبط به هذا أن تقول: إذا عطفت اسمين أحدهما يصلح أن يكون خبراً للآخر فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب أو لا يقتضيه فإن اقتضاه لم يكن فيما بعد حرف العطف إلا الرفع قدمت الخبر أو أخرته تقول: ما زيد قائماً بل معن خارج ولا يجوز بل معن خارجاً ولا بل خارجاً معن، لأن ما لا تعمل إذا كان الخبر موجباً أصلاً.

فإن كان حرف العطف لا يقتضي الإيجاب فلا يخلو أن يتقدم الخبر أو لا يتقدم فإن تقدم فإما أن يكون الاسم الذي بعده فيه ضمير أو لا يكون، فإن كان فيه ضمير جاز وجهان رفعهما على الابتداء والخبر ونصب الأول لا على أنه معطوف على المنصوب والمرفوع على المرفوع بل على أن يكون المنصوب معطوفاً على المنصوب والمرفوع فاعل به فتقول ما زيد خارجاً ولا قائماً أبوه، ولا يجوز أن يكون أبوه إلا فاعلاً وإنما لم يجز أن يكون محمولاً على الاسم المرفوع لأنه يؤدي إلى إعمال ما في الخبر مقدماً لأن الواو إذ ذاك تنوب مناب «ما».

استدل الأخفش على صحة العطف على عاملين بأبيات من الشعر ليدلل على أن السماع ورد به ثم قال: (ولا طريق يمنعه قياساً).

رد الصفار: هذا فاسد لأن القياس يمنعه وذلك أن العرب لم تنب قط شيئاً واحداً مناب شيئين إنما وجدناها تنيب الواحد مناب الواحد مثل: (وبلد) تنيب الواو مناب رب.

---

(1) وذلك لأن فعيلاً بمعنى مفعول حكمه ألا تلحقه هاء التأنيث إذ ذكر موصوفه، وجديد في معنى مجدود أي مقطوع، أي حين جدها الحائل أي قطعها.

الكتاب تحقيق هارون 1/60

وأيضاً فلم يستقر في الحروف أن يكون الحرف في حين واحد يعطي أكثر من معنى واحد، إنما يعطي معنيين فصاعداً إذا كان الوقت مختلفاً ولا يوجد هذا في الأسماء.

وأما تخريج الآية ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة. . .﴾ فعلى أن تكون (آيات) توكيداً لآيات الأولى ولا يمنع الفصل من ذلك لأن التوكيد اللفظي قد يكون مفصولاً[1].

قال سيبويه: وتقول: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة.

قال الصفار: أما الرفع فلا إشكال فيه ولكن الإشكال إذا قلت: ولا بيضاء لأنه في الظاهر يكون من العطف على عاملين لأن الواو تنوب مناب (ما) و (كل) فجاء سيبويه به ليريك أنه ليس من العطف وأنه من حذف المضاف وإبقاء عمله لأن لفظه قد تقدم ومن هذا ما أنشده الفارسي:

نضر الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

كأنه قال أعظم طلحة فكذلك يكون هذا، وكذلك قوله:

ـ أكل امرىء ونار ـ على ـ وكل نار ـ فلا تنوب الواو مناب شيئين بل

---

(1) في هذه المسألة أربعة مذاهب ذكرها أبو حيان في (التذييل والتكميل) وبسطها في البحر المحيط، وملخص هذه المسألة: من نصب آيات بالواو عطفت واختلاف على المجرور بفي قبله وهو ـ وفي خلقكم وما يبث ـ وعطف آيات على آيات. ومن رفع فكذلك والعاملان أولاهما: إن وفي وثانيهما الابتداء وفي.

وقال الزمخشري أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر واختلاف الليل والنهار والنصب في آيات وإذا رفعت والعاملان الابتداء وفي عملت الرفع للواو ليس بصحيح لأن الصحيح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل ومن منع العطف على مذهب الأخفش أضمر حرف الجر فقدر ـ وفي اختلاف ـ فالعمل للحرف مضمراً ونابت الواو مناب عامل واحد ويدل على أن في مقدرة قراءة عبد الله ـ وفي اختلاف مصرحاً.

البحر المحيط 8/ 43

مناب العامل الذي هو (تحسبين وما) فلهذا قال استغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام.

ونصل باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في ان، قال الصفار: إذا قلت إنه من يأتنا نأته وإنه أمة الله ذاهبة.

ويوضح الصفار أن هذا هو باب الإضمار في ليس الذي هو بمنزلة الإضمار في إن أي إضمار الشأن(1).

فزعم سيبويه أنك إذا قلت: ليس خلق الله مثله على ضمير الأمر لأن ليس فعل ولا يتصور أن تدخل على فعل فاضطررنا إلى أن نجعلها مضمراً فيها فتكون داخلة على الاسم، وهذا مذهب سيبويه وكبراء النحويين.

ومن الناس من زعم أنها حرف بمنزلة ما فلا يمتنع فيها الدخول على الفعل فكأنك قلت: ما خلق الله مثله، كما أنها في ليس الطيب إلا المسك بمنزلة ما ولهذا لم تعمل في الخبر.

وهكذا زعم سيبويه في ليس الطيب إلا المسك، لأنه جعلها ثمة بمنزلة ما ورام الفارسي أن يبقيها على أصلها من العمل، فوجه ليس الطيب إلا المسك على وجهين:

أحدهما: أن يكون في ليس ضمير الشأن كأنه قال: ليس الأمر إلا هذا فقيل له ينبغي أن تدخل إلا على الخبر لا على جزء منه، فكان يجب على

(1) اعلم أن كل جملة حديث وأمر وشأن والعرب تقدم قبل الجمل ضميراً لأمر والشأن ثم تأتي بالجملة خبراً له لأنها معناه كقولهم إنه زيد ذاهب وقول الله تعالى أنه من يأت ربه مجرماً وأنه لما قام عبد الله فالهاء في هذه المواضع هي الاسم، والجملة بعده خبر ولا يجوز حذف هذه الهاء لا تقول: إن زيداً ذاهب على معنى أنه زيد ذاهب، وقد جاء في الشعر وقد يجعل مكان هذا الضمير ضمير القصة كقولهم إنها جاريتك منطلقة، ومنه: فإنها لا تعمي الأبصار. ومن ضمير الشأن قل هو الله أحد، على رأي الكسائي وجماعة من البصريين وقال الفراء هو اسم الله تعالى.

الكتاب 1/35

قولك أن يقال: ليس إلا الطيب المسك.

فقال: أخرت إلا عن موضعها كما أخرت في قوله تعالى: ﴿إن تظن إلا ظناً﴾ وفي قول الشاعر:

ومـــا اغتـــره الشيـــب إلا اغتـــرارا

والأصل: إن نحن إلا نظن ظناً، وما الشيب إلا اغتره اغترارا، ولا بد من هذا التقدير لأنه لا يظن الإنسان إلا الظن ولا يغتره الشيب إلا اغتراراً.

والتوجيه الثاني: أن تكون إلا وصفاً وخبر ليس محذوفاً، كأنه قال: ليس الطيب غير المسك في الوجود، أو يكون ـ إلا المسك ـ بدلاً كأنه قال: ليس الطيب بشيء إلا المسك، ويحذف أيضاً الخبر[1].

ويرد الصفار على أبـي علي، قال:

أما قوله: إن إلا أخرت عن موضعها فلا يثبت له بما أورد لأنه يخرج على إن نظن إلا ظناً غير متيقن، وما نحن بمستيقنين تفسير للمحذوف ودال عليه، وكذلك ـ وما اغتره الشيب إلا اغتراراً ـ أي إلا اغتراراً بيننا فحذف الصفة لفهم المعنى، وهذا أولى من ادعاء التحريف، ووضع اللفظ في غير محله.

وأما حذف الخبر فهذيان لأنه قد نقل أنه ليس في الدنيا تميمي إلا وهو يرفع ولا حجازي إلا وهو ينصب، فالرفع لغة فمحال أن تكون العرب قد أجمعت على حذف الخبر لأنهم يقولون ليس زيد إلا قائم وليس عمرو إلا خارج، فثبت أن ليس بمنزلة ما.

---

(1) الأكثرون على جواز تقديم خبر ليس عليها، ومنع الكوفية من ذلك لأن مذهبهم أنها حرف كـ «ما» فألحقوها بها، ووافقهم المبرد وإن كان مذهبه أنها فعل نظراً لعدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها ولذلك أيضاً أجاز بعضهم إبطال عملها بالا كما في قولهم: ليس الطيب إلا المسك بالرفع.

شرح الكافية 2/297، وشرح المفصل 7/114

وإن سأل أحدهم: لم لم يجعلها سيبويه هنا كذلك ولا يقدر مضمراً؟.

نجد الصفار يقول: لأمر ما وهو أنهم لا يقولون برفع الخبر إلا مع الإيجاب وليس في الدنيا عربي يقول: ليس زيد قائم إنما يكون ذلك مع إلا وهنا قد بقي الخبر على وضعه ثم يدخل عليه ما يوجبه فلندع بقاء ليس على أصلها من العمل، فهذا هو الفرق بين الموضعين.

قال الأخفش (في باب التعجب) وإن شئت جعلت أحسن صلة لما وأضمرت الخبر فهذا أكثر وأقيس.

قال الصفار موضحاً كلام الأخفش الذي أقحم في كلام سيبويه: فالأخفش يختار أن تكون ما موصولة وأحسن صلتها والخبر محذوف، وهو يجيز مذهب سيبويه إلا أنه يختار هذا لأن فيه إبقاء ما على ما استقر فيها والذي يدل على بطلان مذهب الأخفش عند الصفار:

1 ـ إنه حذف الخبر والتزم ذلك لغير ضرورة والخبر لا يلتزم حذفه إلا أن يكون قد قام مقامه الشيء.

2 ـ أن التعجب قد خفي بسببه وإذا قال الذي أحسن زيداً فقد أحال على معهود فهذا ينقض معنى التعجب.

ثم يأتي باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل[1] قدم أو أخر.

أي الاشتغال ويعرفه الصفار بقوله: هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو ما جرى مجراه قد عمل في ضميره أو في سببه ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم الأول أو في اسم آخر في موضعه إلا أنه إذا كان يعمل في اسم آخر في

(1) كثيراً ما يدور في كلام سيبويه بناء الشيء على الشيء، وقد فسره السيرافي فقال: إذا قال بنيت الاسم على الفعل فمعناه أنك جعلت الفعل عاملاً في الاسم وإذا قال لك بنيت الفعل على الاسم فمعناه أنك لو جعلت الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم وجعلت الاسم مبتدأ كقولك زيد ضربته فزيد مبني عليه وضربته مبني على الاسم.
نصوص في النحو العربي د/ سيد يعقوب بكر 1/31

موضعه لم يجز أن يكون ذلك من باب الاشتغال إلا بشرط أن يكون في الكلام ما يطلب الفعل.

هذا حد الاشتغال إلا أن النحويين خالفوا الصفار في بعض الأوجه:

1 ـ أما ابن العريف فأجاز في زيد قائم أن يكون من الاشتغال وأن يرتفع زيد على أنه فاعل[1].

وهذا فاسد كما رأى الصفار لأن حد الاشتغال ينص على أنه لو لم يعمل العامل في الضمير أو السببي لعمل في الاسم، وهذا لا يعمل فيما قبله أصلاً لأن الفاعل لا يكون مقدماً.

2 ـ أما الفراء فزعم إن ضربته في زيداً ضربته هو العامل فيه لأن الضمير هو الأول.

3 ـ وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن زيداً ضربته لما نبه عليه وأنه مفعول من جهة المعنى انتصب.

4 ـ وخالفه الكوفيون في فعل الجواب نحو إن تكرم زيداً تكرمه عمرو فأجازوا أن يشتغل الفعل الثاني فنقول زيداً إن تكرمه نكرمه عمرو لأن الجواب يتقدم وأنشد أبو الحسن الأخفش في تقديم الجواب:

اضرب بالسيف على نصابه   أتى به الدهر بما أتى به

وقال الصفار عن باب ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى:

هذا هو الباب الأول بعينه وليس بينهما فرق إلا أن اليوم هنا قد ينتصب على أنه ظرف فيكون على حسب ضميره، وقد يكون متسعاً فيه فلا يكون

---

(1) الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع على الابتداء أو على الفاعلية بإضمار فعل ذكره ابن مالك في التسهيل والكافية فيجب الابتداء في نحو خرجت فإذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام عند المبرد ويستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد.

حاشية ياسين على الفاكهي 2/60

على حسب ضميره، وذلك يوم الجمعة ألقاك فيه. فاليوم يكون ظرفاً وغير ظرف على ما يذكر سيبويه بعد هذا[1].

قال سيبويه: وأقل يوم لا أصوم فيه وخطيئة يوم لا ألقاك فيه.

قال الصفار: جعل سيبويه هذا من الاشتغال وكأنه قال لا أصوم أقل يوم لا أصوم فيه وإلا ألقاك خطيئة يوم إلا ألقاك فيه.

وزعم أبو الحسن الأخفش أن هذا ليس من الاشتغال وأن ما بعد اليوم صفة له، وأقل مبتدأ خبره محذوف، وكأنه قال: أقل يوم هذه صفته كائن. والدليل على أنه صفة كونه على حسب الأول، ألا ترى أنك تقول أقل يومين لا أصوم فيهما وأقل أيام لا أصوم فيها، ولو كان خبراً لكان مفرداً على كل حال.

ورد الصفار على هذا الرأي: أن في هذا التزام حذف العمدة وأن العرب رفضتها ولم تنطق قط بها وليس في مذهبنا شيء من ذلك فمهما أمكن الانفصال عن كونه على حسب الأول كان البقاء مع الظاهر أولى.

فإن قلت: وكيف الانفصال عن كونه على حسب اليوم وهلا كان على حسب أقل وخطيئة؟ قال الصفار: إنما كان على حسب اليوم واليومين والأيام لأن أقل يوم هو اليوم وأقل اليومين هما اليومان وأقل الأيام هو الأيام، فعاد الضمير عليه من جهة معناه وعودة الضمير على المعنى أكثر مما يحصى.

ويقدم الصفار لـ: باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل.

موضحاً آراء النحويين وتوجيهاتهم. يقول: يريد ـ سيبويه ـ أن يبين

---

(1) شرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول والمجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة لقاؤك فيه.

الهمع 2/115

حكم الاسم الذي اشتغل عنه الفعل إذا تقدمه جملة صدرها اسم وبعدها فعل، ومثال ذلك: زيد لقيته وعمرا كلمته فلك أن تحمل عمراً على الجملة الكبرى وهو زيد لقيته ترفع، وكذلك تحمل على الصغرى وهي لقيته فتنصب[1].

فأما حملها على الكبرى فلا إشكال فيه، وأما حملها على الصغرى ففيه إشكال وذلك أنك عطفت على جملة لها موضع من الأعراب لأنها خبر، فإذا كان لها موضع وأنت قد شركت فالثانية أيضاً لها موضع وهي خبر فيحتاج فيها إلى عائدة على المبتدأ لأنها في تقدير زيد عمرو أكرمته، وكيف أجاز سيبويه خلو هذه الجلمة من ضمير؟ للناس في هذا الموضع اضطراب.

أما أبو سعيد فمنع المسألة وقال: سيبويه لم يشتغل بصحة اللفظ وإنما قال تنصب إلا أن النصب يكون على الوجه الذي يصح وهو أن يقول: وعمراً كلمته في داره أي في دار زيد.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف، الواو تكون جامعة خاصة وعاطفة، فالعاطفة يتكرر معها العامل فتقول قام زيد وعمرو وزيد قام وقعد. وتقديره قام زيد وقام عمرو وزيد قام وزيد قعد[2].

---

(1) وجاء في البسيط أن أبا علي رجح الرفع، وهو مقتضى قول ابن الشجري إن اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل.

وقال أبو حيان: قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء وإنما ذلك قول الجزولي، والأظهر ترجيح النصب لأن الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن، وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار فلكل منهما مرجح فتساويا.

شرح التصريح 1/304

(2) لا يشترط ابن هشام في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وفاقاً لسيبويه والفارسي ولكن له رأياً آخر يخالف فيه ما ورد في القطر إذ اشترط في أوضحه وجود ذلك ومنع النصب في نحو زيد قام وعمر وأكرمته لأجله أو فعمرو أكرمته وذلك لعدم الرابط تبعاً للأخفش والسيرافي.

حاشية الفاكهي على القطر 2/59

حاشية التونسي 1/254

والجامعة لا تحتاج فيها لذلك تقول، هذان زيد وعمرو أي هذان زيد مع عمرو.

قال الصفار تقول: لمن قال: من ضربت؟ زيداً ضربته، ولمن قال من ضربته؟ زيد ضربته.

وهذه المسألة الأخيرة بين الأخفش وسيبويه فيها خلاف، فسيبويه يختار الرفع على حد اسم السؤال، والأخفش يجعلها بمنزلة زيد لقيته وعمراً كلمته لأنه قد تقدم ضمير منصوب واسم مرفوع فأنت بالخيار في الحمل على كل واحد منهما.

وهذا المذهب غير مرضى لأن المطابقة إنما تكون من الجواب واسم السؤال والاسم الذي سئل به إنما هو من واى لا المضمر فكيف يراعى ما ليس باسم السؤال[1].

ثم قال سيبويه: ومثل ذلك قولك؟ فتقول: لا، ولكن عمراً مررت به. قال الصفار: هذا الاسم يختار فيه أن يكون على الفعل لأن الاسم المسؤول عنه محمول على فعل في أرأيت زيداً، فهو مع الهمزة بمنزلة من وأى، وكذلك لو قلت: أزيداً مررت به؟ فتقول لا ولكن عمراً رأيته أو لا بل بكرا لقيته، لأن اسم المسؤول عنه محمول على فعل، والسؤال هنا واقع بالهمزة فلم يمكن أن يحمل عليها لأنها حرف فاضطررنا إلى الحمل على الاسم بخلاف: من رأيته لأن فيه الاسم المستفهم عنه الواقع به الاستفهام فلا سبيل إلى أن تلحظ غيره.

وان قال أحدهم زيداً رأيته جواباً لمن سأل: من رأيته، أو أيهم رأيته؟ فهو ضعيف خلافاً للأخفش.

والمعنى في أدوات الاستفهام كلها على المعادلة، وإذا قال لك قام فقد

(1) حاشية التونسي على الأشموني 1/253.

حصل لك قيام وانتفى الضد. فكل سائل فإنما يطلب التعيين.

وأما أن هل قام زيد؟ مفارق لـ. أقام زيد؟ فلا وجه له، وإنما يفارق أزيد قام أم عمرو؟ لهل قام زيد؟ ولـ. أقام زيد؟ لأن المعادل هنا مصرح به من خطر بالبال أولاً وحينئذ ذكر.

وحين قلت: أزيد قام؟ إنما أردت السؤال عن هذا لا عن غيره وبالجواب يحصل لك الأمران، فيشركان.

ويرد الصفار على ابن الطراوة قوله وانهم لم يأتوا بالمعادل كثيراً. فيقول هذا كذب بل هو أكثر من أن يحصى ألا ترى قوله تعالى: ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً﴾، و ﴿افرأيت الذي تولى﴾، و ﴿افرأيتم اللات والعزى﴾، و ﴿افرأيت الذي كفر بآياتنا﴾. وهذا كثير جداً[1].

ثم قال سيبويه: ومثل ذلك أعبد الله كنت مثله؟

لأن ـ كنت ـ فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب، أي فهو سببي، فينصب عبد الله لانتصاب سببيه.

---

(1) سأل الأخفش عن أزيدا ضربته أم عمراً، فقال: المختار النصب لأجل الألف فقال إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وإنما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس، قال المازني وكذا القياس عندي، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيداً ضربته أم عمراً بالنصب.

شرح التصريح 301/1

ولكن الدنوشري لا يرى شذوذاً في كلام ابن الطراوة، قال: كلام ابن الطراوة له وجه وجيه لأن الاستفهام عن الاسم غير موجه إلى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالباً حينئذ للفعل فلا يكون به أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الأصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لأن الاستفهام عن الصفات غالباً لا عن الذوات، والفعل حينئذ يراعى في الجملة.

حاشية ياسين على التصريح 301/1

ثم قال سيبويه: وتقول أأنت عبد الله ضربته تجريه هنا مجرى أنا زيد ضربته.

قال الصفار: يظهر من كلام سيبويه أن الاختيار في «عبد الله الرفع على الابتداء لأن الحرف الذي يختار النصب من أجله قد حال بينه وبين الاسم مبتدأ.

فصارت المسألة بمنزلة الأسماء التي لا يكون قبلها شيء نحو: أنت زيد ضربته وان نصبت فضعيف بمنزلة زيداً ضربت.

وزعم الأخفش أن الأحسن هنا النصب[1] في «عبد الله» لأنك تضمر فعلا يقع عليهما فتقول أأنت عبد الله ضربته على معنى أضربت عبد الله ضربته.

فإن قلت: اجمع بين الموضعين واجعل الأخفش موافقاً له وسيبويه إنما يتكلم بتقدير أن أنت مبتدأ أول أخذه على أنه فاعل لكان كلامه ككلام الأخفش؟

قال الصفار: زعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن الاشتغال لا يكون بالنظر إلى اسمين أصلاً وان سيبويه رحمه الله لا يجيز ما قال الأخفش وذلك أن الفعل المشتغل لا بد أن يكون خبراً عن الاسم، فإذا قلت: زيد ضربته فضربته خبر وقد كان خبراً له قبل الاشتغال حين قلت زيداً ضربت.

وإذا قلت أأنت زيد ضربته لم يكن ضربته خبراً لأنت وإنما يكون خبره الجملة فخرج عن الاشتغال. إذ مفعول الاشتغال أن يكون الفعل خبراً للاسم وذلك غير متصور منها. فاعترضته بأن الفعل في قولك: أزيد أنت ضاربه ليس خبراً عن زيد، بل أنت وما بعده وهو الخبر[2].

---

(1) انظر هامش من 1/104 من الكتاب تحقيق هارون.

(2) وإذا كان الفصل بظرف أو جار ومجرور جاز مع اختياره اتفاقاً لاتساعهم فيها نحو أكل يوم زيداً تضربه وأفي الدار زيداً ضربته، قال أبو حيان وكذا الفصل بالعاطف =

وهم قد أجمعوا على جواز النصب فانفصل بأن أنت مع ضارب بمنزلة ضرب لأنه لا يصح له عمل إلا معتمداً فلا فاصل، وهذا بناء على منع هشام: زيداً أنا ضربت، واجازته: أنا ضارب. وهذا ممكن في الوضع.

قال الأخفش: أزيداً أخاه تضربه الوجه النصب(1).

قال الصفار: لا فرق بين هذا والتي فرغنا منها إلا أن الفعل هنا غائب وهناك مخاطب، فهذه المسألة بمنزلة: أأنت عبد الله ضربته. يختار في الأخ الرفع على الابتداء لأن الاسم قد فصل. فإن نصبت فعلى حد نصبك ـ زيداً ضربت ـ فيكون الرفع أحسن خلافاً للأخفش لأنه زعم أن الاختيار النصب لأنه نصبه بفعل يقع عليها، وقد تقدم هذا. وكأنه قال: أيضرب زيد أخاه يضربه.

ثم قال سيبويه: وأما أزيد أخوه تضربه.

قال الصفار: هذه مسألتنا التي تكلم عليها سيبويه رحمه الله فزعم الأخفش هنا أن هذا الفعل المخاطب لا يتسلط على زيد فلا يقع على الاسمين كما يقع عليهما في: أزيد أخاه يضربه، فإذا لم يقع عليه فليس ينتصب الأخ إلا على حد: زيداً ضربته، فلهذا قال: ليس الفعل من زيد في شيء لأنه للأخ لا لزيد.

= نحو أو زيداً ضربته أو ولي حرف نفي لا يختص نحو ما زيداً ضربته ولا زيداً قتلته قياساً على همزة الاستفهام وقيل الرفع فيه أرجح من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه.

الهمع 2/113

وانظر المقرب لابن عصفور 1/87/91

(1) لأن زيداً ـ كما رأى الأخفش ـ ينبغي أن يرتفع بفعل مضمر وذلك الفعل يقع على أخيه، وأما أزيد أخوه يضربه فليس الفعل من زيد في شيء لأنه إنما وقع على الأخ، وليس الفعل لزيد إلا في قول من قال: زيداً ضربته، وأما من يقول أزيداً أخاه يضربه، فينصب الأخ بفعل مضمر، وينصب زيداً بفعل آخر هذا في المضمر تفسيره.

الكتاب 1/105 هارون

وقوله إلا من قال: زيداً ضربته، يريد إلا من نصب هناك فإنه ينصب هنا، ويكون الاسم الذي يلي الهمزة مبتدأ والجملة خبره.

ثم قال: وأما من قال: أزيداً أخاه يضربه.

أي: وأما من ينصب السببي الذي هو زيد بفعل مضمر يفسره الآخر فإنه ينوي للأول النصب فيكون ينصب الآخ بفعل مضمر، وذلك المضمر يفسره عاملا يعمل في «زيد» فهذا مراده بقوله، وأما من يقول. . .

قال الصفار: كيف جاء قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني﴾ ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا﴾ فهل هذا إلا بمنزلة زيد فاضربه؟

قال الصفار: أما الفراء فأجاز مثل هذا لأن الاسم عام ألا ترى أنه لا يريد سارقاً مخصوصاً بل كل سارق، فصار كاسماء الشرط يختار فيها الرفع لعمومها.

وأما سيبويه فقد انفصل عنه بأحسن انفصال وذلك أنه قد تقدم قبله سورة أنزلناها وفرضناها، فكأنه قال: ومما يفرض عليكم أمر الزانية والزاني فهو خبر لهذا المبتدأ فالكلام جملة، ومما يدل على أنه على الاضمار إجماع القراء على الرفع من أن الأمر الاختيار فيه النصب فإذا كان ثم اضمار فتكون الفاء داخلة في موضعها تربط بين الجملتين[1].

قال سيبويه: وان شئت رفعت والرفع فيه أقوى.

قال الصفار: هذا من المواضع التي دارت فيها رؤوس النحويين

---

(1) هذا التقدير متعين عند سيبويه ذلك لأن إلفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو بظرف وصلة أل، وأجاز الأخفش زيادة الفاء في الخبر ونقله ابن إياز في نتيجة المطارحة أيضاً عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً.

شرح التصريح 1/299

واختلفوا فيه: هل يريد أن الرفع أقوى من النصب، أو يريد أنه أقوى من الرفع في الاستفهام؟

فأما الأستاذ أبو بكر بن طاهر فزعم أن الرفع فيه أقوى من النصب وخالف في ذلك جمهور النحويين لأن الذين تعرضوا لشرح هذا الموضع إنما فسروه على الوجه الآخر وهو يظهر من كلام سيبويه، ألا ترى أنه حيث تكلم في هذه المسألة إنما قدم النصب، فلما فرغ منه ذكر النصب فهذا يلوح لما ذكرنا.

وأيضاً فإنه زعم أنها أجريت مجرى حروف الاستفهام، والظاهر من ـ أجريت مجراها ـ أنها يختار معها النصب لأن الذي قدم لنا في الاستفهام إنما هو اختيار النصب وهذا جار مجراه، فالنصب إذاً فيه مختار.

وأيضاً فإنه ذكر هذه الأدوات مع الأدوات التي يختار فيها النصب فلو كان الرفع هنا مختاراً كما زعم ابن طاهر لأوردها مع ـ زيد ضربته فهذه كلها ظواهر تعطى أن العرب تنصب هنا كثيرا. فلولا أنه سمع ذلك منهم لما لوح بهذه الأمور.

فهذا ينبغي أن يفهم عنه ويكون راجعاً إلى السماع وإلا فممكن ـ ان كانوا يحكمون لها بحكم ما لا يختار معه النصب أصلاً.

قال سيبويه وان شئت كان مبتدأ[1].

قال الصفار: بهذا يفارق قولك: زيد فاضربه، لأن الاختيار فيه النصب، فإن رفعت فعلى اضمار وهنا يجوز مع ذلك أن تجعله مبتدأ[2] وتدخل الفاء في الخبر ومع هذا فالنصب أحسن من الرفع لأن الأمر يختار معه النصب خلافاً للفراء فإنه زعم أن الاختيار في هذه الأسماء كانت موصولة بالفعل أو الاسم أو الجملة الاسمية، الرفع مشبهاً له باسم الشرط وهذا

(1) ورقة 13.

(2) ورقة 133.

فاسد، لأن اسم الشرط إنما كان الرفع فيه مختاراً لعدم التكلف فيه وهو أنه بمنزلة: زيد ضربته لا إضمار يكون فيه، والنصب يحتاج معه إلى إضمار ما ينصب، وأما هذا فإن بعده فعل الأمر فالمختار فيه النصب وليس له في اختيار الرفع متمسك إلا قوله عز وجل: و ﴿السارق والسارقة﴾ و ﴿الزانية والزاني﴾، وقد أولناهما على أحسن وجه[1].

فمن قائل يقول: الضرورة أنه لو نصب لكان في ذلك إثبات لأنه صنع البعض.

ومن قائل يقول: لو نصب لكان كل المضاف إلى الضمير يلي العامل وذلك لايجوز، فسيبويه لم يراع شيئاً من ذلك. ألا ترى أنه لو كان الأمر على ما زعموا لما جاز له هنا أن يخير بينه وبين غيره لأن غيره ممكن فأي ضرورة تدعو إليه فهو رحمه الله يجيز حذف الضمير على هذه الصورة قليلاً.

وقوله: فهذا أبعد الوجهين، يعني أن يجعل كلا مبتدأ ويحذف الضمير، ووجه البعد أن فيه حذفاً من غير داعٍ، ألا ترى أنه قد كان يمكن أن يقول: (كل من) فينصب.

وأما إذا رفعته بـ «ما» فلا تجد بداً من حذف الضمير لأنه لا يمكن أن يتسلط عليه ـ عارف ـ أصلاً.

ثم قال سيبويه: وزعم بعضهم أن ليس تجعل كـ (ما) فهذا يمكن أن يكون منه (ليس خلق الله مثله)[2].

---

(1) كتاب النكت ص 76.

(2) أي تجعل ليس للنفي مطلقاً تقول: «ليس خلق الله مثله» هذا في الماضي وقال تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ وهذا في المستقبل، هذا رأي سيبويه، ورأى جمهور النحاة:أنها لنفي الحال، وحاصل التوفيق أن خبر ليس إذا لم يقيد بزمان حمل نفيه على الحال، وإن قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به.
حاشية الدسوقي على المغني 1/294

قال الصفار: لم يقطع سيبويه بأن هذا منه لا مكان أن يكون في ـ ليس ـ مضمر فتكون باقية على ما استقر فيها ولا تخرج، لكن إذا كانت لغة فيمكن أن يكون هذا منها وتلي الفعل كما تطلبه ما.

وأما الفارسي رحمه الله فأخذ هذا الموضع على أنه لم يحفظ منه إلا قولهم: ليس الطيب إلا المسك. فقال: هي لفظة شاذة[1].

وأما الأستاذ أبو علي الشلوبين فكان يختار هنا تفسير بعضهم أظنه ابن خروف وهو أن هذه اللفظة قاطعة بأن ليس كـ (ما) ووجه الدليل أن الذي يقول: ليس الطيب إلا المسك يقول ما كان الطيب إلا المسك، فلو كانت ليس بمنزلة كان لما رفع لأن الذي يقول هذا هو الذي يقول هذا.

وليس في هذا دليل لأنه يتكلم بليس وفيها أصلان في هذا الموضع ولا يجعل في كان إضماراً فإذا كان التميميون يرفعون لم يكن أن يكون على الإضمار لأن الإضمار ليس لغة قوم إنما يتكلم به كل عربي في الموضع الذي يليق به.

قال سيبويه: فإن قلت: ما أنا زيد لقيته، رفعته.

---

(1) بنو تميم يرفعون المسك حملاً لليس على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء. وقد خرج الفارسي ذلك على أوجه:

أحدها: أن في ليس ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقيل ليس إلا الطيب المسك.

الثاني: أن الطيب اسمها وإن خبرها محذوف وإن المسك بدل من اسمها.

الثالث: أنه كذلك ولكن المسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس أي طيب غير المسك.

ولأبي نزار توجيه آخر وهو أن الطيب اسمها والمسك مبتدأ حذف خبره والجملة خبر ليس.

حاشية الدسوقي على المغني 1/196 بتصرف

يريد أنك أن فصلت فالاختيار الرفع لأنك تجيء بالاسم بعد مبتدأ، فليس ثم إذا ما يطلب بالنصب، كما أنك حين فصلت في الاستفهام: فقلت أأنت زيد ضربته؟ كان الاختيار الرفع.

وقوله: وهو فيه أقوى، أي الفصل هنا أقوى في منع النصب منه في منع النصب في الاستفهام، لأن العرب لو لحظت الاشتغال عن الاسمين كما ذهب إليه الأخفش، وكانت تضمر فعلا ترفع الأول وتنصب الثاني، لكان ممكناً مع الألف وأما هنا فلا يتصور أصلاً لأن ـ ما ـ عاملة فلا يمكن أن يتطرق إلى هنا خلاف.

ولهذا قال: لأنه عامل في الاسم فهو فاصل عامل وأدوات الاستفهام فاصلة غير عاملة، فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى في منع النصب.

قال سيبويه: وكان زيد ضارباً. ويسأل الصفار ولكن كيف أتى بمثال واسم الفاعل فيه ماض فأعمله، ألا ترى أن (كان) تصيره ماضياً فكيف ساغ له ذلك؟

أجاب الصفار: هذا من المواضع التي تخفى على أكثر الناس، ولكن أبينه إن شاء الله، وذلك أن النحويين اختلفوا في وقوع الماضي بغير ـ قد ـ خبراً لكان هل يجوز أو لا؟

فمنهم من أجاز، ومنهم من منع.

فالمانع قال: لا فائدة فيه لأن كان تعطى مضي الخبر فإذا صرحت به، ماضياً لم يكن له فائدته، وذلك فاسد، والصحيح جوازه لأن فيه من المعنى ما ليس في هذه الأفعال. ألا ترى أن: امسى زيد قام، ليس في ـ أمسى ـ ما يدل على القيام. ففي الخبر ولا بد زيادة على كان. وأيضاً فإن السماع ورد به كثيراً كقوله:

وكنا ورثناه على عهد تبع طويلاً سواريه شديداً دعائمه

ومنه قوله أيضاً:

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد

وهذا لا يحصى كثرة، لكن الأفصح أن يكون حالاً أو مع قد. فإذا تبين هذا، فكان زيد ضارباً أباك، فينبغي أن يكون على الأفصح، وهو أن أوقعه موقع يضرب[1].

نعم وكيف وقع يضرب بعد كان وهو المعنى مسألة، فقد قال إنه في موقع يفعل فعمل على ما ينبغي.

ثم قال: وإن لم تنون لم يجز هذا معطي زيداً درهم لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور.

قال الصفار: لا يحفظ سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك لا يجوز لأن المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه، وأنشد الأخفش:

فزججتها بمزجة زجَّ القلوص أبي مزاده

وهو في الندور بحيث لا يقاس عليها.

ثم قال أبو عمر الجرمي: إن هذا عند جميع أصحابنا خطأ أي لا يجوز إلا في الشعر[2].

---

(1) عمل ـ ضاربا ـ في ـ أباك، يؤيد ما ذهب إليه بعض العلماء من أن (كان) لا تعتبر فعلاً محضاً. فلا يصدق عليها حكم الأفعال من حيث الصيغة والزمان، بل إن من النحاة من اعتبرها أدوات.

قال السيوطي في الهمع ـ باب كان وأخواتها ـ: هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء. . .

الهمع 1/111

(2) وقد جرى ذلك في الماضي أيضاً، قال تعالى: ﴿فالق الاصباح وجاعل الليل سكناً﴾ فأضيف الأول وظهر العمل في الثاني، هذا ما قال به الكسائي ولكن أبا سعيد =

وقوله: فمن ذلك قوله حديث عهد بالوجع.

أي ويكون المعمول دون ألف ولام، وقوله بالوجع متعلق بعهد لا بحديث لأن الصفة لا تشبه إذا كانت متعدية أصلاً، وقد بين ذلك بالخلاف الذي فيه.

وجاء مستشهداً على ـ حسن وجه بأبيات منها.

لاحــــق بطـــــن بقـــــراً سميــــن

و:

ولا سيئي زي إذا ما تلبسوا   إلى حاجة يوماً مخيسة بزلا

وقوله: ومما جاء منوناً قول أبـي زبيد:

كـأن أثـواب نقـاد قـدرن لـه   يعلـو بخملتهـا كهبـاء هـدابـا

أي ومما جاء من هذه الصفة ومعمولها نكرة منوناً هذا.

ثم قال: وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه.

قال الصفار: هذا الوجه هو الذي زعم أبو القاسم أن سيبويه أخطأ فيه

= ـ السيرافي ـ رأى أن يقال: إن الأجود ههنا إن اسم الفاعل نصب المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه لأنه أضيف إلى المفعول الأول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل.

شرح الكافية 2/200

وربما كانوا يجيزون أن يكون ذلك للحال والاستقبال، لأن ذلك كل يوم يحدث، وعلى هذا يكون ـ سكنا ـ منصوباً بالفعل المذكور والاسم الأول في معنى منصوب ويكون الشمس والقمر معطوفاً على المعنى كما قلنا في ـ هذا ضارب زيد وعمراً غداً.

ويرى ابن يعيش أن هذا القول بضعفه قوله: ﴿والشمس والقمر حسباناً﴾ لأنه ماض قد كان لا محالة لا يتحدد كل يوم.

شرح المفصل 6/78

لأنه أضاف الشيء إلى نفسه، وما غره في أن هذا من إضافة الشيء إلى نفسه سوى أن سيبويه قال في أول الباب: إنما تعمل فيما كان سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرة فلما جاء هذا غير نكرة وغير ذي ألف ولام قال لا يصح أن تعمل فإذا إنما الإضافة فيه من الرفع فقد أضاف الشيء إلى نفسه[1].

وهذا عياء نعوذ بالله منه، ألا ترى قوله حسنة وجهها، فبالضرورة تعلم أن في حسنة ضميراً وإلا فكان يكون حسن وجهها، فما أحسن قول سيبويه حسنة وجهها حتى يتبين أنه مضاف من نصب، لأن الحسن لو كان للوجه لكان على حسبه وإنما قال سيبويه لا تعمل إلا في المعرف بالألف واللام والنكرة لأنه أراد به الكلام العربي.

(1) سيبويه وجميع البصريين يجوزون على قبح الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف وذلك في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة. والذي أجازها بلا قبح نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ.

شرح الكافية 2/207

ما خالف فيه سيبويه

الصفار ذو شخصية علمية لها مكانتها وإن كانت آراؤه ما تزال مبثوثة بين دفتي شرحه للكتاب أو في تلك القطعة الموجودة من شرحه، فهو لا يتورع عن وصم مخالفيه بأقسى الألفاظ كالغلط والفساد والكذب. . . .

ولم يجار سيبويه في كل ما سجله من آراء في كتابه بل خالفه واستدرك عليه وأيد ذلك بالحجة والدليل، وسيظهر من خلال مناقشتنا لآرائه بطلان أو صحة تلك الاعتراضات.

خالف الصفار سيبويه في تعريف الحرف، قال سيبويه: وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوهما[1]. . .

---

(1) في حصر حد الحرف في هذا الحيز إشكالان:

الأول: إن هذا الحد يفسد بأين وكيف ونحوهما من أسماء الاستفهام ومن وما ونحوهما من أسماء الجزاء فإن هذه الأسماء تفيد الاستفهام فيما بعدها وتفيد الجزاء، فتعلق وجود الفعل بعدها على وجود غيره وهذا معنى الحروف، ولكن ابن يعيش حاول إيضاح هذا الإشكال بقوله إن هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الاسمية، وكذلك أسماء الجزاء، وأما دلالتهما على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفيهما فهما شيئان دلا على شيئين فالاسم دل على مسماه والحرف أفاد في غيره معناه.

أما الآخر: فهو رأي أبي علي الفارسي الذي اعترض على هذا الحد بقوله: من زعم أن الحرف ما دل على معنى في غيره فإنه ينبغي أن تكون الأسماء الأحداث كلها حروفاً لأنها تدل على معان في غيرها ويلزم أن تكون أسماء التأكيد حروفاً لأنها تدل=

رد الصفار على من رأى أن هذا التعريف كاف لحد الحرف ذلك لأن الحرف جاء لمعنى واحد بخلاف الاسم والفعل، لأن الاسم في مثل: قام زيد يدل على الشخص وعلى الفاعل، ويرى الصفار أن زيد في مثل هذه الحالة لم يدل قط إلا على الشخص والفاعل إنما دل عليه الإعراب.

ويرد على من رأى المعنى في غيره بملاحظتين:

1 ـ أن اللفظ لا يفهم منه هذا المحذوف، فإن كان إنما حذف لأن المخاطب يعلمه، فيحذف الحد جملة، لأنه يعلم، وإن كان المخاطب لا يعرف فلم يحذفه؟.

2 ـ أنه لو صرح بهذا المحذوف لم يكمل الحد ألا ترى أنه يشركه الاسم في هذا القدر، لأن أسماء الشرط أيضاً تدل على معنى في غيرها لأنها تحدث في الأفعال الشرط، فإنما كان يتخلص له لو قال: الحرف ما دل على معنى في غيره، أو لم يدل مع ذلك على معنى في نفسه ليخرج اسم الشرط، ألا ترى أنه وإن دل على معنى في الغير فإنه يدل مع ذلك على معنى في نفسه، فالصحيح أن سيبويه رحمه الله لم يعرف الحرف بالحد وإنما عرفه بالعد، في باب عدة ما يكون عليه الكلم، ولم يحد هنا أكثر من الفعل، فقد حمل الاسم محدوداً والفعل والحرف.

= على تشديد المؤكد وتبيينه، وينبغي أن تكون الصفات كذلك لأنها تدل على معان في غيرها وينبغي أن تكون كم في الخبر حرفاً لأنها تدل على تكثير في غيرها وكذلك مثل ينبغي أن تكون حرفاً.

وقد رد ابن يعيش هذا الرأي لأبي علي ورآه فاسداً من وجوه.. وهناك من عرف الحرف بأنه الذي لا يجوز أن يكون خبراً ولا مخبراً عنه بالأسماء المضمرة المجرورة والأسماء المضمرة المنصوبة المتصلة والمنفصلة وقال الزمخشري: لو كان الحرف يدل على معنى في نفسه لم يفصل بين ضرب زيد وما ضرب زيد لأنه كان يبقى معنى النفي في نفسه..

شرح المفصل 7/2، 4 بتصرف

3 ـ قال سيبويه: وقولهم اسطاع يسطيع إنما هي أطاع يطيع زادوا السين عوضاً ذهاب حركة العين.

وقد دارت حول هذه العبارة مجموعة آراء رفضها الصفار كلها:

1 ـ قال أبو العباس المبرد: إنما يعوض من المحذوف وأما ما هو موجود فلا يعوض منه، وحركة العين موجودة. ويكتفي الصفار بقوله: هذا خطأ[1].

2 ـ وخرجه بعضهم على أن المراد عوضاً من ذهاب حركة العين من العين.

يقول الصفار: هذا ليس بشيء فإن هذا إنما هو حكم لحق العين[2]، ولم نرهم قط يعوضون الحروف من الأحكام.

3 ـ وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن السين إنما زيدت هنا لأن تصريف الكلمة قد ثبت فيه زيادة السين وهو استطاع واستاع ويسطيع ويستيع ومستطيع ومستيع[3]:

يقول الصفار: وهذا ليس بشيء فإن هذا الذي زعم سيبويه له نظير وهو حذف الحرف من الكلمة والعوض منه ألا تراهم قالوا اهراح الماشية وإهراق[4] الماء ولم يثبت قط أن الحذف يزاد لأن تصريف الكلمة مبني على أن زيد فيه ذلك الحرف.

---

(1) قال ابن جني: ذهب عن أبـي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة فأما غالط وهي من عادته معه وإما زل في رأيه هذا والذي يدل على صحة قول سيبويه في هذا وإن السين عوض من حركة عين الفعل أن الحركة التي هي الفتحة فقدتها العين فسكنت بعد ما كانت متحركة فوهنت بسكونها ولما دخلها من التهيء للحذف عند سكون اللام وذلك لم يطع وأطع ففي كل هذا قد تحذف العين لالتقاء الساكنين.
انظر اللسان طوع 10/112، 113

(2) لأن مادته طوع والأصل فيه أطوع.

(3) حكى عن ابن السكيت أنه قال: يقال ما أسطيع وما استيع.

(4) الهاء هنا عوض من ذهاب فتحة العين لأن الأصل أروقت وأريقت، فيها وجهان.
اللسان 10/113

4 ـ وزعم الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء أن الأصل فيها استطاع فلما حذفت التاء أشبه أقام ففتحت همزته.

يقول الصفار: وهذا الذي قال ليس بشيء فإن معنى استطاع قوي وقدر.

5 ـ ويأتي أخيراً على سيبويه فيخالفه أيضاً، قال: وزعم سيبويه أن هذا معناه معنى أطاع.

يقول الصفار: وهذا الذي قال ليس بشيء مع ما فيه من تغيير البناء، للشبه الذي لم يثبت نظيره ألا ترى أنهم حين حذفوا الطاء فقالوا استاع أثبتوا الهمزة وصلاً ولم يفتحوها[1].

ثم يخرج كلام سيبويه وفق وجهة نظره، يقول: والذي يتخرج عليه كلام سيبويه رحمه الله ـ إن هذه العين طاء حذفت حركتها وسكنت فتعرضت للحذف ألا ترى أنه إذا لقيها ساكن حذفت فتقول اسطعت فلو كانت متحركة لم تحذف فقال سيبويه زادوا السين عوضاً وهو يريد من حذف العين.

وإن اعترض أحد بقول سيبويه وسأل: وما تصنع بقوله: من ذهاب حركة العين؟ يجيب الصفار: يكون معناه من أجل ذهاب حركة العين، أي لأجل هذا حذفت فعوض منها، وهذا أولى ما يتخرج عليه كلامه.

وخالف سيبويه في باب الضرائر أو «ما يحتمل الشعر»، قال سيبويه: ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله: المرار.

---

(1) تكون اسطاع موصولة فعلى حذف التاء لمقارنتها الطاء في المخرج فاستخف بحذفها كما استخف بحذف أحد اللامين في ظلت.
وأما اسطاع مقطوعة فعلى أنهم أنابوا السين مناب حركة العين في أطاع التي أصلها أطوع وهي مع ذلك زائدة.

اللسان 10/113

صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام: وقلما يدوم وصال، فالشاهد فيه تقديم الفاعل ـ وصال ـ على ـ يدوم ـ وذلك أن ـ قل ـ لحقتها ـ ما ـ صارت من الأدوات التي تختص بالفعل، ولا يليها غيره، ولكن السؤال: هل هي حرف أو فعل[1]؟.

قال الصفار: هذا أمر فيه نظر فينبغي عندي أن يدعي أنها فعل[2]، فإنها قد ثبتت فعلاً قبل لحاق (ما) فإن قلت: وأين الفاعل؟.

يرد الصفار: لما استعملت استعمال ما لا يحتاج لفاعل لم تحتجه، فقد استعملت ـ قل ـ استعمال النفي.

فيريد سيبويه أن الكلام كان: قلما يدوم وصال، لأن ـ قلما ـ لا يليها إلا الفعل ظاهراً، فقدم الفاعل ضرورة.

---

(1) يراها سيبويه حرفاً ـ خلافاً للصفار ـ، قال سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل «. . . ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشباههما جعلوا رب مع ما كلمة واحدة وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال: صددت. . . البيت.

الكتاب 1/459

وبعدها السيوطي من حروف النفي كذلك، هذا ظاهر كلامه، يقول: قل النفي المحض فترفع الفاعل متلواً بصفة مطابقة له نحو: قل رجل يقول ذلك أي ما رجل. . ويكف عنه بـ «ما» الكافة فلا يليها غير فعل اختياراً ولا فاعل لها لإجرائها مجرى حرف النفي نحو قلما قام زيد، وقد يليها الاسم ضرورة نحو قول الشاعر: . . صددت. . . البيت.

الهمع 2/83

(2) يوافق ابن هشام الصفار في اعتبار «قل» فعلاً، قال في مبحث (ما): الثالث: أن تكون زائدة وهي نوعان كافة وغير كافة، والكافة ثلاثة أنواع أحدها: الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن حينئذ على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله:

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجيباً

حاشية الدسوقي على المغني 1/307

وأما من زعم أن «وصالاً» فاعل بفعل مضمر يفسره يدوم، فلا يتنزل كلام سيبويه عليه، لأن الذي وضع في غير موضعه على هذا إنما هو وصال وحده لا الكلام لأنه كان حقه ألا يلي قل فوليها.

ثم إن «قلما» مما يطلب الفعل ظاهراً لا مضمراً، وإذا حملنا على التقديم والتأخير بقي على ما كان عليه، وإذا حمل وصال على أنه فاعل بفعل مضمر كان فيه إخراج لـ «قلما» عن أصلها من طلبها للفعل ظاهراً[1].

ويعترض الصفار على سيبويه في مسألة تعد شكلية إلى حد ما، قال في أول باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول:

ما قيل تحت هذا الباب يعتبر تفصيلاً لأبواب لاحقة، وقد اعترض الصفار على سيبويه لإدراجه أبواباً تحت هذا العنوان وهو باب قائم بنفسه ويرى أن من حق سيبويه أن يسميها فصولاً.

وبعد ذلك يورد أمثلة لما نص عليه سيبويه تحت باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، ويتوقف عند قول سيبويه.

فالأسماء المحدث عنها والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض وهو الذهاب والجلوس ويرى أن في هذه العبارة إشكالاً، ووجهه أن سيبويه أدخله في هذا الباب واللفظ صحيح مفهوم لأن معناه أن الأسماء التي هي زيد وعمرو هي التي حدث عنها، وقام وذهب أدلة على المصدر الماضي أو المنتظر؟.

---

(1) أن هناك خلافاً ظاهراً حول توجيه «قلما» في مثل هذا البيت، فقيل إن «وصال» فاعل لفعل محذوف. وقيل: إنه قدم الفاعل، ورده ابن السيد لأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر. وقيل: إنه قد أناب الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية كقوله:

فهـلا نفـس ليلـى شفيعهـا

وزعم المبرد أن «ما» زائدة ووصال فاعل لقل لا مبتدأ. وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال قل ـ كثر ـ طال. مصدرية لا كافة.

الدرر 2/107

وهذا معلوم إلا أن الإخبار به في هذا الباب ما وجهه، فالذي يقال في هذا الموضع أن سيبويه زعم أن «جلس» من جلس زيد فعل وزعم أن زيداً فاعل، فكأن قائلاً قال له: كيف تجعل قام فعلاً وليس بفعل وزيداً فاعلاً وليس بفاعل إنما هو لفظة؟ فقال مجيباً: فالأسماء التي هي زيد وعمرو هي المحدث عنها أي وضعت موضع مسماها، لأني لم أرد بـ «قام زيد» اللفظ إنما أردت المسمى بهذا فهي المحدث عنها أي المسمون[1].

ثم يناقش الصفار عبارة سيبويه في باب «الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول»: وهم ببيانه أعني، ويرى أن (أعني) تعجب من المفعول لا من الفاعل، وهو خطأ لأنهم يقولون عنيت بحاجتها لا عنيت كذا بحاجتها وكان الواجب أنْ يقول: وهم ببيانه أكثر عناية، ولا يكون كلامه صحيحاً إلا على ما أنشده يونس:

---

(1) لو تتبعنا جذور هذه القضية لطال بنا النقاش، ويكفي أن نشير إلى أن أبا القاسم الزجاجي حاول أن يميز بين الصورة التي تعبر عن القيام بالفعل وبين الفعل نفسه، فيسعى إلى إيجاد الفرق بين قولنا، على يقوم ـ وبين قيامه بالفعل، وفي هذا الشأن يقول: . . . وقد ذكرنا أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال.

وقد طرح الدكتور كمال يوسف الحاج سؤالاً في كتابه ـ في فلسفة اللغة ـ وهو: أبإمكان الألفاظ أن تدل تمام الدلالة على المعاني الداخلية أو أنها تقصر عن تصريف كل ما في الوجدان؟

وقد توسع النحاة في معالجة الفعل على أساس دلالته، فمنهم من يرى أن الفعل لا يدل على زمن مطلقاً، إنما هو منسلخ عنه مجرد منه، وإن «كان» وهو فعل ناسخ تقتصر دلالته على إفادة الماضي وحده دون معناه.

ومنهم من يرى أن الأفعال لها دلالتها، وأن الأفعال التي سلبت الدلالة على الماضي كان ذلك بسبب كثرة استعمالها للحال في الإنشاء، ولم يكن ذلك ملازماً لها في الأصل.

انظر: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د/ مازن المبارك ص 54، واللسان والإنسان د/ حسن ظاظا ص 78. والنحو الوافي للأستاذ عباس حسن 31/1.

عـان بـاذلهـا طـويـل الشغـل لـــه جبيـــران واي ثبـــل

ويعترض الصفار على سيبويه عند قوله: ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله.

ويرى أن هذا المثال ونحوه ليس من هذا الباب «ووجه دخوله أنه لما حذف الحرف الذي يصل به الثاني صار بمنزلة ما يتعدى إلى اثنين.

واتفق النحويون أنه لا يجوز حذف حرف الجر في مثل هذه الحالة إلا حيث سمع إلا الأخفش ـ علي بن سليمان وأبا الحسين بن الطراوة، إذ قالا: إن حرف الجر يجوز حذفه إذا تعين المحذوف وموضع الحذف.

فيجوز في نحو اخترت الرجال عبد الله لأنه قد تعين أن المحذوف «من» ولا يجوز في نحو رغبت زيداً فلا يعلم هل المحذوف (في) أو (عن).

هذا بالنسبة للمحذوف، أما بالنسبة لموضعه، فيجوز الحذف في نحو: اخترت عبد الله الرجال لأنه معلوم أن موضع الحذف الرجال، ولا يجوز في نحو: اخترت إخوتك الزيدين لأنه لا يدري هل المراد: اخترت أخوتك من الزيدين أو اخترت الزيدين من إخوتك.

والصحيح ـ كما يرى الصفار ـ أن هذا كله موقوف على السماع لقلة ما ورد من ذلك ألا ترى أنه لم يحفظ إلا في هذا الذي أورد سيبويه وهو: اختار[1]، ودعا وكنى وسمى واستغفر ونبأ وأمر[2].

---

(1) نحو قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ أي من قومه.

شرح التصريح 1/314

(2) وزاد السيوطي زوج نحو «زوجناكها» أي بها، وصدق بالتخفيف نحو «صدق عليهم إبليس ظنه»، أي في ظنه. وهدى نحو: «هديناه السبيل» أي إليه، وعير نحو عيرت زيداً سواده أي به ومنها فرق وقرع وجاء واشتاق وراح ونأى وحل. ولكن الجمهور منعوا القياس وإن كان قد جوزه الأخفش الصغير وابن الطراوة.

الهمع 2/82

ودعا هنا مأخوذ من دعوته التي تجري سميته إذا أردت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً حتى يكون بمنزلة استدعيته وصحت به[1].

قال سيبويه: ومنه قول الشاعر:

استغفر الله ذنباً لست محصيه   رب العباد إليه الوجه والعمل

ونجد الصفار يعترض على قول سيبويه: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز لك أن تقتصر على واحد منهم دون الثلاثة لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى.

فيبين أن به إشكالاً من وجوه:

الأول: كان يجب أن يقول سيبويه: دون الاثنين لا دون الثلاثة.

والثاني: أنه اعتل للاقتصار بعلة توجب الاقتصار، وهي تمثيله بالفاعل، والفاعل يجوز الاقتصار عليه.

والثالث: أنه عمم جواز الاقتصار فلا يدري على أيهم يقتصر.

ويخرج الصفار بعد هذه الملاحظات بنتيجة وهي: أن سيبويه لم يعلل قط المنع من الاقتصار، وإنما زعم أن الاقتصار على واحد دون الآخرين لا يجوز، وإن كان يبدو أنه يجوز على الأول فتقول: أعلمت زيداً[2] وتحذف

(1) ذكر السيوطي ـ نقلاً عن أبيه ـ ضابطاً لهذه الأفعال التي من باب أمر. قال قد قالوا في ضبط أفعال باب أمر أنه كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأصل الثاني منهما حرف الجر.

انظر الهمع 2/83، والدرر 2/107

(2) هذا قول أبي العباس وأبي بكر، وابن كيسان، وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك، وذهب سيبويه وابن الباذش، وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا يجوز حذفه، ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الأخفش لا بد من الثلاثة، وزعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليه.

شرح التصريح 1/263

الهمع 1/159

ـ عمراً منطلقاً ـ والأصل في المفعول الأول أنه كان فاعلاً لأن أعلمت زيداً عمراً منطلقاً أصلها: علم زيد عمراً منطلقاً.

وأنشد سيبويه لحميد الارقط:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم   وليس كل النوى تلقى المساكين

وقد منع سيبويه أن يحمل المساكين على ليس لئلا يعود المفرد على جمع، ويعارضه الصفار في هذا الشاهد وفي المثالين اللذين أوردهما سيبويه ولم يجوزهما وهما: كانت زيد الحمى تأخذه، أو كانت زيد تأخذه الحمى.

إذ يجوز الصفار المثال الثاني وحجته أنك أوليتهما معمول الخبر، ومعمول الخبر من الخبر، وكذلك يكون عنده البيت.. وليس كل النوى يلقى...

لأنك قدمت الخبر بجملته، فلو كان: وليس كل النوى المساكين يلقي لم يجز[1] لأنك أوليتها إذ ذاك ما ليس باسم خبر، فتجنبوا في ألفاظهم ما تجنبوا في معانيهم لأنهم يكرهون هذا ألا تراهم قالوا:

كمرضعة أولاد أخرى وضيعت   بنى بطنها هذا الضلال من القصد

فهذا الذي قال سيبويه غير صحيح لأن القياس لا يمنع تقديم معمول الخبر إذا اتصل بالخبر لأنه لا يكون فيه شيء ناقض للقوانين.

ويرى الصفار في قوله تعالى:

﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾[2]

وجهاً آخر غير الذي أورده سيبويه، يقول: ألا ترى أنه يجوز أن يكون

---

(1) ذلك إن (كان) وبابها تعمل الرفع والنصب فلا يجوز أن يليها إلا شيء تعمل فيه أو في موضعه.

الكتاب 1/36

(2) قراءة الجمهور ـ كاد تزيغ ـ وقراءة حمزة وحفص ـ كاد يزيغ ـ بالياء.

البحر المحيط 5/109، سورة التوبة آية 117

خبراً لكاد مقدماً وقلوب اسماً لها وان كان اللفظ قد ولى تزيغ وقطع عنه إلا أنه يجوز كما جاز في «قام» و «قعد» زيد ألا ترى أنه يجوز أن يكون العامل الفعل الأول بلا خوف فكذلك يكون هذا.

وقال سيبويه في باب «ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولا تمكن تمكنه» ـ ونظير ذلك قولهم: غسلا نعما».

قال الصفار معارضاً: ليس في هذا دليل لأنه لا يجوز أن تقع ما تمييزاً لإبهامها ولا فاعلة لأن فاعل نعم محصور فإنما هي زائدة[1].

وقال سيبويه في باب الفاعلين والمفعولين[2]: ضربت وضربوني قومك، نصبت إلا في قول من قال: أكلوني البراغيث.

قال الصفار: إذا اضمرت في الثاني نصبت الاسم واعملت فيه الأول إلا في قول من يجعل هذه الواو علامة على أن الفاعل مجموع فلا ينصب بل تقول ضربت وضربوني قومك وتجعل قومك فاعلاً[3].

---

(1) قسم ابن هشام (ما) إلى أنواع، منها المعرفة وتنقسم إلى ناقصة وهي الموصولة وتامة وهي نوعان عامة أي مقدرة بقولك شيء، وخاصة وهي التي تقدمها اسم وتكون وهي وعاملها صفة له في المعنى وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو: غسلته غسلاً نعماً، ودققته دقاً نعماً فغسلاً هذا هو الاسم ونعم ما صفة له في المعنى وقيدنا بقولنا في المعنى لأن الوصف في صناعة النحو محذوف عامل في جملة ما والأصل غسلاً مقولاً فيه نعم الغسل لأن الإنشاء لا يوصف به. وأكثرهم لا يثبت مجيء (ما) معرفة تامة وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

حاشية الدسوقي على المغني 1/297 بتصرف

(2) باب التنازع، الكتاب 1/73 محققاً.

(3) الإختيار ضربت وضربوني قومك بالنصب تعمل الأول في القوم وإذا أعملت الثاني فيهم أفردت الفعل فإن جمعته فقلت ضربوني كان المختار عند البصريين ما قدمنا ويجوز أن ترفع قومك على أن يكون فاعلاً للثاني والواو فيه علامة الجمع على لغة من يقول قاما أخواك وتجعل الواو ضمير الفاعل وقومك بدلاً منه.

الكتاب 1/39

وقوله ان تحمله على البدل فيه نظر. قال الصفار: لا يجوز أن يكون على البدل لأنه لغة قوم بأعيانهم، فالذي يقول أكلوني البراغيث إنما يجعل الواو علامة لا اسماً فهما وجهان. إلا أن للقائل أن يقول: كيف يجوز هذا لأنه أعاد الضمير على ما بعد من غير ضرورة تدعو إليه اللهم إذا اعملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع فإنك تضمره والضرورة تدعو لذلك. وأما إذا اعملت الثاني فلأي شيء يأتي بمضمر ذلك الاسم ثم تبدله بعد منه فهذا لم تدع إلى الإتيان به ضرورة فكيف أجازه سيبويه؟

فأما إجازته فلأن مذهبه أن يعود الضمير على ما بعده في البدل كما ذهب إليه الأخفش في قوله:

فــــلا تلمــــه ان ينــــام البــــائســــا

وقد قلنا إنه لا يجوز.

وإنما أجازه لأن الضمير في هذا الباب يعود على ما بعد. وقد قلنا إن الفرق بين هذا وبين ما قبله بين لأن المضمر العائد على ما بعده في هذا الباب مضطر إليه.

وقال الصفار في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى: ولم يذكر سيبويه في (أين تظن زيداً منطلقاً)[1] إلا الإعمال، وقد قلنا إن الإلغاء يجوز على قلة، ووجه جوازه أن بعض المعمول تقدم فصار الظن متوسطاً ألا ترى أن أداة الاستفهام يعمل فيها الخبر الذي بعد الظن فإن كان المتقدم حرفاً لم يجز الإلغاء أصلاً وذلك: أتظن زيداً منطلقاً، لأنه لم يتقدم معمول أصلاً.

---

(1) عبارة سيبويه أين ترى عبد الله قائماً وهل ترى زيداً ذاهباً، ولم يقتصر سيبويه على الاعمال كما ادعى الصفار بل قال: فإن قلت أين وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة ـ فيها ـ إذا استغنى بها الابتداء، قلت: أين ترى زيد واين ترى زيداً.

انظر الكتاب 1/121 محققاً

آراء النحاة كما تبدو في شرح الصفار

لقد وصف هذا الشرح بأنه «أحسن شروح الكتاب»، وهو يستحق هذا الوصف ويصدق عليه هذا الحكم، فقد ناقش نص سيبويه وعباراته، وشواهده بفكر النحوي الملم بعلمه وبآراء غيره، فجاء هذا الشرح حاويا لآراء النحويين على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم، وقد ناقشها الصفار ـ رحمه الله ـ واستحسن منها ما رآه صواباً أو موافقاً لميوله ومحا ما عداه، ولكن الآراء المرفوضة في هذا الشرح نجدها أكثر من الآراء التي وافق عليها، وهذه الآراء التي تصادفنا إما منسوبة إلى اتجاه أو مدرسة أو إلى نحاة أندلسيين أو بصريين أو كوفيين، أو بغداديين، أو غير منسوبة إلى اتجاه أو نحوي من النحاة.

وهناك آراء بعضها منسوب وبعضها غير منسوب، وهذا الآراء جميعها تصادف منه ـ كما ذكرنا ـ رفضاً أو قبولاً أو استحساناً أو سكوتاً.

وقد حاولت تتبع هذه الآراء في هذا الشرح الموجود بين أيدينا فوجدت أن هناك نحويين حظيا أكثر من غيرهما بتسجيل ومناقشة أرائهما في هذا الشرح، وهذان النحويان هما: ابن الطراوة وقد ذكر في سبعة عشر موضعاً من هذا الشرح، والأخفش وقد ذكر في اثنين وعشرين موضعاً يليهما الفارسي وذكر في ثمانية مواضع ثم الفراء وذكر في سبعة مواضع وكذلك المبرد في سبعة مواضع أيضاً.

أما سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة 528هـ فهو تلميذ أبي الحجاج الأعلم وقد ألف (المقدمات في النحو على سيبويه) ويقال إن له كتاباً

يسمى «الترشيح» وقد ذكره الصفار مرة في شرحه[1]. وقد كان متوسعاً في الاختيار من مذاهب أهل الكوفة والبغداديين، فكان كثير الرد على سيبويه مما جعل الصفار متصدياً له في كل موضع يبدل فيه رأيه وكثيراً ما وصف رأيه بالفساد وقوله بالهذيان والكذب ذلك لأنه تابع الكوفيين في كثير من آرائهم.

والأمثلة على ذلك كثيرة مبثوثة هذا الجزء من الشرح وفي غيره من كتب النحو والصرف، فقد وافق الكوفة في أن المعرفة أصل والنكرة فرع[2].

وذهب البصريون إلى وجوب تنكير التمييز وذهب الكوفيون وتابعهم ابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة[3].

أما الأخفش فقد ألفيناه في أكثر من موضع من الشرح متعرضاً للرد الحاسم متهماً في آرائه، والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فارسي الأصل، وقد لزم سيبويه وروى عنه، وهو من أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، ولكنه هو الذي فتح للكوفيين أبواب الخلاف على سيبويه وأستاذه الخليل، وقد تابعوه في كثير من الآراء حتى يمكن أن يقال إنه الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية، فتابعه الفراء والكسائي ومن جاء بعدهما، وربما كان هذا هو السبب لتصدي الصفار له في أكثر من عشرين موضعاً في هذا الجزء الذي بين أيدينا، وسنرى ذلك مفصلاً إن شاء الله[4].

هذان عالمان أحدهما يمثل الاتجاه الأندلسي في أواخر القرن الخامس

---

(1) إشارة التعيين ص 40، البلغة ص 92، الهمع 1/55.

ومن المترجمين من يرى أن المقدمات والترشيح كتاب واحد اسمه ترشيح المقدمات ذكر ذلك الفيروز أبادي في البلغة ص 92 وهناك من يقول إن الترشيح مختصر المقدمات.

كشف الظنون 1/399

(2) الهمع 1/55.

(3) الهمع 1/252.

(4) المدارس النحوية 296.

وأوائل القرن السادس، وقد وضح تأثر صاحبه بالمدرسة الكوفية ونزعته نزعتها من كثرة التعليل التي تقترب إلى درجة التطرف أحياناً.

والآخر بصرى بل إمام البصرة ولكنه رام الاعتراض على سيبويه أحياناً ومخالفته في كثير من المسائل.

ونتناول الآن إماماً من أئمة الكوفة وهو يحيى بن زياد بن عبد الله، فقد اقتفى أثر أستاذه الكسائي في رسم المنهج الكوفي في النحو بل توسع فيه لسعة ثقافته في علم العربية والعلوم الدينية، وقد قام النحو الكوفي على أسس ثلاثة: الاتساع في الرواية حتى تشمل الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة، والاتساع في القياس بحيث يعتد في قواعد النحو بالشاذ والقليل النادر. والاتساع في مخالفة البصريين اتساعاً قد يؤول إلى مد القواعد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية.

وقد سار الفراء وفق هذه الأسس مما جعل الصفار يتصدى لآرائه معتمداً على الحجج والبراهين التي اعتمدها البصريون[1].

أما أبو على الفارسي ـ فقد كان يقف غالباً مع البصريين وقد يقف مع أهل الكوفة وقد يخالف تينك المدرستين، وهو بذلك يمثل آراء مدرسة ثالثة هي المدرسة البغدادية وان كان بعض العلماء ينسبونه إلى مدرسة أهل البصرة، ولكنه ينتمي بناء على تقييمات ستصادقنا في آرائه إلى المدرسة البغدادية، وقد اتجهت هذه المدرسة اتجاهين: اتجاها يمثله ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وهذا الاتجاه يميل إلى الاحتجاج لمدرسة الكوفة.

واتجاها يمثله الزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جنى، وقد نزع فيه أصحابه إلى آراء مدرسة أهل البصرة، وعلى حسب درجة ميل أبـي على إلى الاتجاه البصري أو بعده عنه يكون رد الصفار عليه وتعقبه له، فأحياناً لا يرد

(1) انظر الأنساب ورقة 420 ومعجم الأدباء 9/20، ومراتب النحويين 86 ومقدمة تهذيب اللغة للأزهري والمدارس النحوية 192.

عليه مطلقاً ويكتفي بقوله: وكان... لا يتقبل هذا الرأي، فينسب القول إلى عالم آخر.. وأحياناً يقول: وهذا بعيد.. وهذا لا يثبت له، وهذا هذيان.

ونستطيع بعد هذه السطور حصر النحويين الذين ذكرهم الصفار في ثنايا شرحه وتصنيفهم حسب اتجاهاتهم ونوازعهم، لنرى أنه تناول من نحاة أهل البصرة عدا الأخفش: أبا عثمان المازني[1]، وأبا عمر الجرمي[2]، وأبا العباس المبرد[3] وأبا سعيد السيرافي[4]، وناقش آراء نحاة الكوفة الكسائي[5] والفراء، ومر بنا أنه ناقش آراء أبي علي الفارسي وأبي القاسم الزجاجي[6] من المدرسة البغدادية، أما المدرسة الأندلسية، فيصادفنا غير ابن الطراوة أبو القاسم السهيلي[7] وأبو بكر بن طلحة[8] وأبو اسحق[9] بن ملكون وأبو الحجاج الأعلم الشنتمري[10] وابن طاهر[11] وتلميذه ابن خروف[12]، والشلوبين[13] وابن عصفور[14] وابن أبي العافية[15] ـ أبو عبد الله ـ وابن العريف[16].

---

(1) ذكر في موضع واحد.
(2) ذكر في موضع واحد.
(3) مر بنا أنه ذكر في سبعة مواضع.
(4) ذكر في ثلاثة مواضع.
(5) ذكر في موضع واحد.
(6) ذكر في موضع واحد.
(7) ذكر في خمسة مواضع.
(8) ذكر في موضع واحد.
(9) ذكر في موضع واحد.
(10) ذكر في أربعة مواضع.
(11) ذكر في ثلاثة مواضع.
(12) ذكر في خمسة مواضع.
(13) ذكر في موضعين.
(14) ذكر في موضعين.
(15) ذكر في موضع واحد.
(16) ذكر في موضع واحد.

أما المدرسة المصرية، فلا يذكر منها سوى ابن بابشاذ في موضع واحد من الشرح.

أما أبو عثمان المازني فقد ذكره الصفار في موضع واحد من شرحه عند نقاشه: رجع القهقرى... والحقيقة أن أبا عثمان خالف سيبويه في كثير من المسائل وخاصة مسائل التصريف، ولعل الصفار أورد آراءه تلك في أبواب التصريف ولكن الشرح لم يصل إلينا كاملا، ونريد أن نسجل أنه يرجع إلى أبـي عثمان الفضل في إقامة الصرف علماً مستقلاً بعد أن كان خلطاً من المسائل فجعله علماً يدرس بابنيته واقيسته وتمارينه[1].

وكان أبو عمر الجرمي[2] ذا عناية بالغة بكتاب سيبويه فألف في غريبه كتاباً وألف في شواهده الشعرية كتاباً آخر، وكانت له آراء نجدها في ثنايا كتب النحو.. وقد ذكره الصفار أثناء مناقشته لشاهد شعري:

ـ زج القلوصي أبـي مزاده ـ وقد عرض رأيه بدون تقييم.

ومن تلاميذ الجرمي أبو العباس المبرد[3] وهو آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين وقد تعقب سيبويه وقد كان ذلك مدعاة لتصدي الصفار له ووصف آرائه بالفساد والغلط والتخلف، ويلتمس ابن جنى مبرراً لما نسبه العلماء إلى أبـي العباس معارضاً بها سيبويه، يقول أبو الفتح: «أما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلى الشيء النزر، وهو أيضاً ـ مع قلته ـ من كلام غير أبـي العباس»[4].

---

(1) أنباه الرواة 1/248، المدارس النحوية 121.

(2) مراتب النحويين 75، أخبار النحويين 72، نزهة الألباء 143، وخزانة الأدب 1/178 ط. بولاق.

(3) معجم الأدباء 19/111 ومعجم الشعراء للمرزباني ص 449 الأنساب 116.

(4) الخصائص 3/287.

ومن العجب أن يقتصر ذكر أبـي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي[1] على ثلاثة مواضع في هذا الجزء الموجود من شرح الصفار، وهو الذي بذل جهداً خصباً في شرح كل ما غمض أو استغلق في الكتاب، ولعل السر في ذلك راجع إلى نزعته البصرية الواضحة فتراه يقول في مناسبات كثيرة: قال أصحابنا معلنا بصريته ودائما يقف، معهم مناصراً ضد الكوفيين وضد مخالفيه من البصريين أمثال الأخفش والمبرد.

أما علي بن حمزة الكسائي[2] فهو إمام مدرسة الكوفة وواضع منهجها، قال أبو الطيب «كان عالم أهل الكوفة وإمامهم إليه ينتهون بعلمهم وعليه يعولون في روايتهم» ومما يؤخذ على الكسائي توسعه في القياس وإيراده آراء لا تسندها الشواهد والاتساع في الرواية، وهذه أمور لا تروق للصفار وأئمة البصرة عامة.

ونأتي إلى أئمة المدرسة الأندلسية، وقد ذكر الباحثون أن النحو الأندلسي تميز بسمات نستطيع وصفها بأنها ملامح بارزة تجعل لنحوهم طابعاً مميزاً وإن كان العلماء الأندلسيون لم يستطيعوا التفرد بمذهب أو اتجاه قائم بذاته لأن جذور تلك المدرسة تمتد إلى التراث المشرقي ومدارسه النحوية التي كانت مزدهرة في البصرة والكوفة وبغداد وإن اتسمت مؤخراً بما يجعلنا نصفها بأنها مدرسة أو اتجاه أو مذهب أو نزعة. . .

فقد نحا بعضهم نحو المدرسة البغدادية في كثرة التعليلات والآراء، ومن هؤلاء النحاة أبو الحجاج الأعلم الشنتمري ـ ت 476 هـ ـ الذي قال عنه ابن مضاء وكان الأعلم ـ رحمه الله ـ على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل[3] ولكن الأعلم قد أخذ

---

(1) شذرات الذهب 3/65، واللباب 1/586.

(2) مراتب النحويين 79.

(3) الرد على النحاة ص 160.

من كل علم بنصيب، فتابع السيرافي في أن (من) تأتي مرادفة لربما إذا اتصلت بها ما. واختار رأي الفراء إمام الكوفة في أن الفاء قد تزاد في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً ونراه يشرح كتاب الجمل للزجاجي وهو نحوي بغدادي ويشرح شواهد سيبويه ويؤلف كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه وهو إمام البصرة، ونجد له فوق ذلك آراء تفرد بها منها ما هو متعلق باللغة ومنها الموغل في مسائل النحو والصرف، نلحظ ذلك في شروحه لدواوين طرفة وزهير وشرح أبيات سيبويه.

ولابن طاهر[1] اختيارات مختلفة من مذاهب السابقين أيضاً، من ذلك اختياره رأي سيبويه وابن الباذش في أن لا يجوز حذف أحد مفاعيل اعلم بدون دليل[2]، واختار رأي السيرافي والأعلم الشنتمري في أن مما قد تأتي مرادفة لربما، وكان يذهب مذهب الفارسي في أن نون المثنى وجمع المذكر السالم عوض عن التنوين والحركة في المفرد[3].

ومن تلاميذ ابن طاهر أبو القاسم السهيلي[4] الذي قال عنه ابن مضاء: إنه كان يولع بالعلل ويخترعها ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة[5]، أي أنه كان على شاكلة الاعلم، وتدور له هو في كتب النحو اختيارات من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين[6] وهو من تلاميذ ابن الرماك وابن الطراوة، ولذلك نجد الصفار يجمع بين رأي السهيلي وأستاذه أبي الحسين، قال الصفار: قالا ـ السهيلي وابن الطراوة ـ إن سوف لا يتقدمها معمول...

---

(1) بغية الوعاة 1/28.
(2) الهمع 1/158.
(3) الهمع 1/48.
(4) أنباه الرواة 2/162 وشذرات الذهب 4/271، 1/163، 245.
(5) الرد على النحاة 160.
(6) الهمع 2/82.

ومن تلاميذ ابن طاهر أيضاً علي بن يوسف بن خروف[1]، وسنناقش شرحه للكتاب وسنقف على منهجه ومذهبه، والحقيقة أن ابن خروف يعد شخصية لها قيمتها العلمية المميزة ولكن هذا لا ينفي أن له اختيارات من مذاهب النحويين وان اختلفت مدارسهم فنراه يذهب مذهب المبرد والسيرافي، ويختار رأي أهل الكوفة في بعض التعليلات والظواهر النحوية وان كان ذلك مجاراة لأستاذه ابن طاهر فهو كثيراً ما ينقل من «طرر الإيضاح»[2].

وممن أخذ عنهم ابن خروف إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد أبو اسحق الأشبيلي بن ملكون[3] وقد ناقش الصفار رأيه في جواز الاقتصار على أحد مفعولي ظننت وأوضح أن أبا اسحق يعامل أفعال الظن معاملة كان وأخواتها.. ولابن ملكون شرح الحماسة وشرح الجمل للزجاجي، وكتاب على كتاب التبصرة للصيمري.

وممن رووا عن ابن ملكون أبو علي الشلوبين[4] ـ ت 645هـ ـ، وهو مثل اسلافه من النحاة الأندلسيين تارة يقف مع سيبويه والبصريين مثل احتجاجه لرأي سيبويه أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وتابع الأعلم في أن إياها في قولنا «فإذا هو إياها» مفعول مطلق[5]، وأخذ برأي يونس في أن (ما) بعد إلا في نحو «ما محمد الا قائم» يجوز فيه النصب مطلقاً[6].

وللشلوبين تلميذ مبدع حمل لواء العربية في الأندلس بعده وهو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور. وله في العربية

(1) فوات الوفيات 2/ 79 ومعجم الأدباء 15/ 75.
(2) الأشباه والنظائر 4/ 145 محققاً، والبلغة للفيروز أبادي 164/ 165.
(3) البلغة للفيروز أبادي ص 10.
(4) الذيباج المذهب 185.
(5) نفح الطيب ترجمة الأعلم.
(6) الهمع 1/ 123.

تصانيف حسان منها المقرب في النحو والممتع في التصريف والمفتاح والهلالية والإزهار وإنارة الدجى[1] وله آراء تدور في كتب النحو منها ما يدعم رأي سيبويه وأهل البصرة ومنها ما يؤيد وجهة نظر الكوفيين ومنها ما يقف مع البغداديين، فقد ذهب مع أهل البصرة في القول بأن لام المستغاث متعلقة بفعل النداء المحذوف[2] وكان يختار رأي الفارسي في أن الفعل لا ينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد واختار رأي أهل الكوفة في اعتبار (هب) من أخوات ظن[3]. . .

أما ابن العريف ـ الحسين بن الوليد ـ فقد كانت له آراء في النحو واللغة، وله كتاب في النحو اعترض فيه على أبـي جعفر بن أحمد بن محمد النحاس، وله شرح على الجمل[4].

وكان محمد بن طلحة بن عبد الملك الإشبيلي ـ أبو بكر ـ من تلاميذ أبـي إسحاق ابن ملكون[5] وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه، وقد درّس العربية بإشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان زعيم وقته بإقراء الكتاب.

أما ابن أبـي العافية فهو نحوي أديب أندلسي أخذ عن الأعلم الشنتمري اللغة والأدب[6] وقد أخذ عنه علماء الأندلس واستفادوا منه وذكروا كلامه في مجامعهم[7].

أما المدرسة المصرية فلا نعثر على أي رأي في ثنايا هذا الشرح ما عدا

---

(1) البلغة للفيروز أبادي 170.
(2) حاشية الدسوقي (حرف اللام المفردة).
(3) الهمع 1/145.
(4) البغية 1/542.
(5) البغية 1/121.
(6) انباه الرواة 3/73، 4/189، الصلة 2/513.
(7) فهرسة ابن خير 69، 316.

ابن بابشاذ طاهر بن أحمد (ت 469هـ)[1] ـ وقد استفاد من نحو البغداديين برحلته إليهم ولكنه كان أحياناً يختار آراء البصريين وأهل الكوفة فقد كان يجيز ـ مع الكوفيين والأخفش ـ ترخيم الاسم الثلاثي المحرك الوسط مثل حكم[2]. واختار رأي الفارسي والأخفش في أن سمع قد تلحق بعلم وتنصب مفعولين[3]. . .

* * *

وبذلك نكون قد ألقينا نظرة على آراء النحاة الذين تناولهم الصفار في شرحه وسنناقش تلك الآراء مفصلة إن شاء الله.

---

(1) نزهة الألباء 361، وأنباه الرواة 2/ 95، وشذرات الذهب 3/ 333.

(2) الهمع 1/ 182، المدارس النحوية 336.

(3) الهمع 1/ 150.

باب المسند والمسند إليه

يقول الصفار الابتداء عند ابن الطراوة بمعنى المبتدأ وزعم أن ثم ابتداء ناصب وهو ـ زيد خلفك، فزيد عنده ناصب لخلفك[1]، وزعم أن هذا مذهب سيبويه لأن سيبويه لوح في زيد خلفك لهذا الذي قصد أبو الحسين، ولكن الصفار يمنع أن يكون زيد يعمل النصب بما تقف عليه.

وناقش النحويين في تفسير «سوى» و «سوى الابتداء».

(1) نص النحاة على أن هذا الظرف متعلق بخبر محذوف، واختلفوا في هذا الخبر فذهب الأكثر إلى أنه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره زيد استقر أو حلَّ.

وذهب ابن السراج إلى أنه اسم إذ أن الخبر يستحسن أن يكون مفرداً لا جملة.

بقي أن نعرف لماذا «انتصب خلفك»، الأكثر على أنه انتصب بإضمار الفعل، وتقديره استقر، وهو ظرف للمكان لأن المبتدأ جثة ولا يصح أن يكون الظرف إلا للمكان. وذهب الكوفيون إلى أن خلفك انتصب بخلاف الأول لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل منهما رفع الآخر وإذا قلنا زيد خلفك فزيد ليس إياه فنصبناه بالخلاف.

شرح المفصل 1/91

وقال ابنا الطاهر وخروف أن الناصب هو المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو زيد عندك وقال ابن هشام لا معول على هذين القولين.

شرح التصريح 1/166

والظرف إذا حذف ينوي متعلقه إذا هو الخبر حقيقة حذف وجوباً وانتقل الضمير الذي فيه إلى الظرف والجار والمجرور وزعم السيرافي أنه حذف معه ولا ضمير في الظرف والجار والمجرور. وهو مردود بقوله:

فإن يك جثماني بأرض سواكم   فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

حاشية التونسي 1/172

ونأتي الآن إلى رأي الصفار نفسه والذي يراه القول الفصل، يقول: والذي ينبغي أن يفسر به هذا الموضع أن يجعل سوى بمعنى (بدل) أو مكان لأنك تقول مررت برجل سواك أي بدلك، فكأنه قال: وإنما يدخل الرافع والناصب بدل الابتداء والجار على المبتدأ.

ويقول الصفار رداً على سؤال من يسأل: لم أخر الجار ولم يصله بالناصب قلت لأن الجار الذي يدخل على المبتدأ إنما هو زائد والله أعلم، ولهذا يكون إعراب الاسم مبتدأ والخبر قد بقي على ما كان عليه، فكان الكلام لم يطرأ عليه شيء فأخر الجار والله أعلم تنبهاً على ضعفه في النسخ.

وآخر مسألة يناقشها الصفار في هذا الباب قول سيبويه ـ كما كان الواحد أول العدد. فيورد رأي ابن الطراوة الذي يعترض على سيبويه بقوله: أخطأ لأن الواحد ـ في نظره ـ لا يسمى عدداً.

ورد الصفار: لو أخذ أول العدد بمعنى مبدأ العدد لم يكن فيه اعتراض كما تقول: هذا أول الثوب أو مبدأه. والذي أنكر من جعل الواحد عدداً مسموع خلافه من العرب ألا ترى قوله:

لقد سرني أن لا تعد مجاشع   من المجد إلا عفر نيب بسوأرا

فقال إنها لا تعد إلا عفراً لنيب وهو متحد فقد تبين أن الواحد عدد من كلام العرب.

وتضيع أوراق من هذا الشرح ونجد أنفسنا أمام شرحه لصيغة الأمر من هذا الباب فيقول: «لا تتخيل أنه لا يكون مستقبلاً إلا إذا كان أمراً، وأما إن كان طلباً أو رغبة فليس كذلك، بل كل إفعل فإنه مستقبل» وعلى ذلك فإن سيبويه يريد أن افعل في وقت الأمر بناءً لما لم يقع[1].

(1) جعل الكوفيون الأفعال قسمين: ماضياً ومضارعاً واعتبروا الأصل في الأمر المعري للمواجهة في نحو أفعل (لتفعل) كقولهم في الأمر للغائب ليفعل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون﴾ في قراءة من قرأ بالتاء وقال الشاعر: =

ثم قال: «ومخبراً يذهب ويضرب»[1] هذا قول سيبويه علق عليه الصفار بقوله: «هذا نص من سيبويه على أن (يفعل) للاستقبال وأبو الحسين بن الطراوة يقول: (لا يكون أبداً إلا حالاً) وإن سمع «يقوم غداً» من كلام العرب، فإنما منو على معنى ينويه الآن القيام غداً، ولهذا لا يجعل من كلامهم: زيد سيقوم، لأنه مستقبل فلا يتقدر الإخبار عنه، لأنه غير متحقق الوقوع»[2].

ويرد الصفار على ابن الطراوة نافياً ما قاله: (وهذا الذي ذهب إليه باطل لأنه قد ورد السماع به، قال النمر بن تولب:

فلما رأته آمناً هان وجدها وقالت أجرنا مذكراً سوف يفعل[3]

= لتبعد إذ نأى جدواك عني فلا أشقى عليك ولا أبالي

أما البصريون فيرون أن الأفعال ثلاثة أقسام ففعل الأمر قسم قائم برأسه مبني على السكون لأن البناء أصل في الأفعال وأصل البناء أن يكون على السكون.

الانصاف 2/524، 549. والهمع 1/9

(1) شرح الصفار ورقة 7.
الكتاب 1/2 ط بولاق، 1/12 ط هارون.

(2) في زمان المضارع خمسة أقوال:

أحدها: أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة، قال لأن المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً، وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما.

الرابع: أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي الركب وهو المختار عند ـ السيوطي ـ بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن.

الخامس: عكسه وعليه ابن الطاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال.

الهمع 1/7

(3) يحكم الشيخ يسن العليمي في حاشيته على شرح التصريح ببطلان رأي ابن الطراوة لأن=

وفي هذا البيت أيضاً رد آخر عليه وعلى تلميذه أبـي القاسم السهيلي حيث قالا: إن سوف لا يتقدمها معمول، وكذلك السين، وهما غيرهما من حروف الصدور.

وأما إمكان الإخبار بما لا يتحقق وجوداً فهذيان لأنه يخبر بما يغلب على ظنه، وذلك التقدير الذي قدر لا يطرد له، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿وما تدري نفس ماذا تكسب غداً﴾، لا يتصور أن يكون معناه: ماذا تنوي كسبه غداً، لأنه يكون كذباً، لأن النفس تدري ما تنويه الآن...

وذهب الأخفش إلى أن الكاف يجوز استعمالها اسماً في الكلام[1] واستدل بقوله:

اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط   كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

= الأخبار عنده يستدعي غلبة الظن لا التحقق وتأويله فاسد. ثم يورد الشيخ يسن بيت النمر هذا والآية الكريمة ويعقبهما بما قاله الصفار بالحرف: وفي البيت رد على تلميذه السهيلي حيث منعا أن يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما أنهما حرفا صدر.

شرح التصريح 1/160

والحقيقة أن جملة الخبر لا يمتنع فيها أن تكون طلبية خلافاً لابن السراج وابن الأنباري كقوله:

قلت من عيل صبره كيف يسلو   صـاليـاً نـار لـوعـة وغـرام

ولا قسمية خلافاً لثعلب نحو قوله تعالى: ﴿والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقاً حسناً﴾.

ولا مصدرة بالسين وسوف خلافاً لابن الطراوة.

شرح التصريح 1/160

(1) هذا الرأي للأخفش وأبـي علي الفارسي إذ قالا أن الكاف تقع اسماً كثيراً في الاختيار نظراً إلى كثرة السماع، وعلى هذا يجوز في «زيد كالأسد» أن تكون الكاف في موضع رفع وعلى ذلك كثير منهم الزمخشري.

ومن رأي أبـي حيان أنها تقع اختياراً قليلاً، وقال أبو جعفر بن مضاء هي اسم أبداً لأنها بمعنى مثل، وقال قوم: هي اسم إذا زيدت، ورد بأن زيادة الاسم لم تثبت.

انظر الهمع 2/31

ويقول امرىء القيس:

وإنـك لـم يفخـر عليـك كفـاخـر

فاستعمل الكاف فاعلة في البيتين[1].

ولكن الصفار يرى أن ما ذهب إليه أبو الحسن لا حجة فيه لأمرين:

1 ـ أن الذي أورد إنما أورده في الشعر وغير مستنكر أن يكون في الشعر ما لا يكون في الكلام.

2 ـ أنه يمكن أن يكون الفاعل في البيتين محذوفاً قامت الصفة المجرورة مقامه وذلك يوجد في الشعر نحو قوله:

كـأنـك مـن جمـال بنـي أقيـش

أراد كأنك جمل من جمال.

أما قول سيبويه: كأنه يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعني، فقد كان مجال نقاش.

قال أبو الحسين بن الطراوة: لو اعتنى به لم يقدم عليه الفعل بل كان

---

(1) وتقع كذلك مبتدأة كقوله:

بنا كالجوى مما نخاف وقد ترى ... شفاء القلوب الصاديات الحوائم

وبالإضافة كقوله:

تيـم القلـب حـب كـالبـدر لا بـل ... فـاق حسنـاً مـن تيـم القلـب حبـاً

انظر الهمع 2/31، والدرر 2/29

واسماً لكان كقوله ـ جميل ـ

لـو كـان فـي قلبـي كقـدر قـلامـة ... فضـلاً لغيـرك مـا أتتـك رسـائلـي

ومفعولة كقول ـ النابغة الذبياني ـ

لا يبـرمـون إذا مـا الأفـق جللـه ... بـرد الشتـاء مـن الامحـال كـالأدم

ومجرورة بالحرف كقوله:

يضحكـن عـن كـالبـرد المنهـم

انظر الهمع 2/31، والدرر 2/29

يكون صدراً وأما أن يتقدمه غيره فليس في ذلك الموضع معتنى به.

رد الصفار قائلاً: إن الاعتناء يكون على مراتب، فإذا كان مخاطبك يتشوق إلى من وقع به الضرب ولا يبالي بأكثر من ذلك كان حد الكلام ما زعم هذا الرجل ـ يعني أبا الحسين ـ وإذا كان متشوقاً إلى أن يسمع ضرباً تم بمن وقع ولا يبالي من أوقعه، فهنا ينبغي تقديم الفعل لأنه اعتنى به أكثر، فالمفعول إذا توسط فهو معتنى به من هذا الطريق وأما أن يلزم التقديم فباطل لأن ذلك إنما يكون على حسب المواضع. فهذا الذي قال ـ ابن الطراوة ـ ليس بشيء[1].

وللناس في رجع القهقرى واشتمل الصماء[2] وقعد القرفصاء ثلاثة مذاهب:

---

(1) من النحاة من اعتبر بعض التراكيب التي يخالف فيها الفاعل رتبته على خلاف القاعدة فنصبوا الفاعل شذوذاً في نحو خرق الثوب المسمار، ومنهم من تجنى إلى حد أبعد كابن الطراوة الذي قال بقياس ذلك، ومنهم من تغاضى عن المعنى كالزرقاني الذي قال إن الثوب مرفوع بالضمة لأنه قام مقام الفاعل. ولا أدري لماذا هذه المغالطة والأمر بين، ومخالفة الرتبة وضعها في بعض التراكب مسوغ في حالات أخرى.

وليس في هذا التغيير تأثير على المعنى المراد، وأحياناً يكون لغاية بلاغية، وأحياناً يكون إضطرارياً، وقد لا نلتفت إليه في الشعر لمسوغات الضرورة ولكنه وجد كثيراً في المستعمل من الكلام، قال يوهان فك: أما إن أقدم أثر من آثار النثر العربي وهو القرآن قد حافظ أيضاً على غاية التصرف الإعرابي فهذا أمر وإن لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذي لا تترك أساليب العروض والقافية مجالاً للشك في إعراب كلماته إلا أن مواقع كلام القرآن الاختيارية لا تترك أثراً للشك فيه كذلك... انظر مثلاً آية 28 من سورة فاطر ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ وآية 7 من سورة التوبة ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾، وآية 124 من سورة البقرة ﴿وإذا ابتلى إبراهيم ربه﴾، وآية 8 من سورة النساء ﴿وإذا حضر القسمة أولو القربى﴾. فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الاعراب فيها حياً.

انظر العربية يوهان فك ترجمة عبد الحليم النجار ص 3.

(2) الصماء أن يلقى طرف ردائه الأيمن على عاتقه الأيسر.

أحدها: مذهب أبـي عثمان أنه منصوب بالفعل الأول[1]، وكذلك مذهبه في كل مصدر من غير لفظ الفعل. ويرى الصفار أن هذا مذهب فاسد.

الثاني: ومنهم من ذهب إلى أن القهقهرى والصماء والقرفصاء منصوبات بأفعال مضمرة من ألفاظها وكأنه قال: رجع فتقهقر القهقرى وتصمم الصماء فقرفص القرفصاء.

الثالث: ومنهم من زعم أنها صفات للمصادر وكأنه قال: رجع الرجوع القهقرى، واشتمل الاشتمالة الصماء، وقعد القعود القرفصاء ثم حذف المصدر وناب منابه الوصف فعمل فيه الفعل لما ناب مناب المصوف بخلاف قام وقوفاً لأنه لم ينب قط الوقوف مناب معمول الفعل.

قال الصفار: هذا هو الجمع بين الموضعين، وهذا ينبغي أن ينسب لسيبويه[2].

---

(1) هذا رأي أبـي عثمان في المصدر عموماً فالمصدر الذي هو من لفظ الفعل وهو جار عليه ينصب بذلك الفعل الظاهر عنده. أما المبرد فقال: هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم إنهما نابا عن المصدر الأصلي المحتمل للقليل والكثير.

شرح التصريح 1/328

(2) قال ذلك لأن المبرد وابن خروف نسبا رأيهما الذي طرحناه لسيبويه. والحقيقة أن المصدر في نحو «رجع القهقرى» مصدر مبين للنوع نحو قوله تعالى: ﴿والنازعات غرقا﴾.

انظر الهمع 1/187، والبحر المحيط 8/406

وقد يكون واشتمل الصماء من نيابة الصفة لا من بيان النوع نحو قعد القرفصاء أو رجع القهقرى، ذلك لأن الصماء جارية على موصوف محذوف، والقرفصاء اسم لهذه القعدة المخصوصة والقهقرى نوع من الرجوع.

والسؤال هنا: كيف ينوب مصدر عن مصدر إذا قلنا إن الرجوع ناب عن القهقرى والقعود ناب عن القرفصاء؟ قال شارح التصريح:

حذفت موصوفاتها فإذا قال رجع القهقري فكأنه قال: الرجعة القهقري وإذا قال اشتمل الصماء فكأنه قال الاشتمالة الصماء وإذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء. =

قال سيبويه: ويتعدى إلى الزمان لأنه بنى لما مضى منه ولما لم يمض، ولابن الطراوة رأي حول هذه العبارة ملخصه أن الفعل بنى للحدث وانجر الزمان لأن من ضرورة الحدث أن يكون في زمان فإنما كان بناؤه للزمان بالانجرار.

ويرى الصفار أن البناء ينبغي ألا يكون بالانجرار بل يجب أن يكون مقصوداً.

أما قول سيبويه في آخر هذه الفقرة: «فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز ذلك في كل شيء من أسماء الحدث فيراه الصفار مشكلاً لأن ظاهره أن السعة تجوز في جميع الظروف من الزمان وفي جميع الأحداث وهو باطل، ألا ترى أن ما لا يتصرف منها لا يجوز ذلك فيه نحو سحر[1] وبعيدات بين[2] وذات مرة[3] وسبحان الله وريحانه ومعاذ الله، فهذا الكلام باطل.

فأما أبو سعيد السيرافي فزعم أن هذا خرج مخرج العموم ولا يراد به ذلك، وهو بمنزلة قوله تعالى: ﴿تدمر كل شيء﴾ وهي لا تدمر السماء ولا الأرض.

= والفرق بين انتصابه إذا كان صفة وبين انتصابه إذا كان مصدراً، وإن كان العامل الفعل في كلا الحالين أن العامل فيه إذا كان مصدراً عمل بمباشرة من غير واسطة وإذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدر.

شرح المفصل 1/112

(1) هذا القسم لا يستعمل إلا ظرفاً فلزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الأصل، فمنه سحر وسحير وهو غير منصرف والذي منعه أنه معدول عن الألف واللام معرفة.

(2) هو جمع بعد مصغراً وبعد وقبل لا يتمكنان فلا يقال سير عليه قبلك وبعدك بالرفع والذي منعهما من التصرف والتمكن أنهما ليسا اسمين لشيء من الأوقات كالليل والنهار.

(3) منعها من التعرف استعمالها في ظروف الزمان وليست من أسماء الدهر ولا من أسماء ساعاته.

انظر شرح المفصل 2/41، 42

قال الصفار: وهذا الذي ذهب إليه بعيد لأن الموضع موضع تعليم وتبصير فكيف يعمى على المتعلم؟.

وأما الأستاذ أبو بكر بن طلحة فذهب إلى أن قوله: «هو يجوز...» ليس راجعاً لقوله: وإن شئت لم تجعلهما ظرفاً، بل يرجع للتمثيل الذي هو على غير السعة وكأنه قال: ووصول الفعل لظرف الزمان يجوز في كل شيء منه، كما جاز في الحدث ذلك.

يقول الصفار: وهذا باطل لأنه لم يقدم في الحدث إلا النصب على السعة والتعدي ثم اصطلاحي فهو بأخذه ثم لغوي ويميل هذا عليه فيكون على مذهبه خارجاً عن الباب لا وجه لدخوله.

والصواب أن كل شيء على معناه، ويريد بـ «فهو يجوز» أن الاتساع في كل نوع من أنواعه: المبهم والمعدود والمختص، ولا يلزم من هذا أن يجوز في كل شخص كما يجوز ذلك في أنواع المصدر مبهمها ومختصها ومعدودها.

ومن رأي الصفار أن العرب شذت في «ذهبت» مع الشام خاصة ولا يقال: ذهبت العراق ولا ذهبت بغداد.

وذهب ابن الطراوة إلى أن أصل العبارة: ذهبت إلى الشام ولما كثر استعمالها استغنى عن حرف الجر.

وهذا الذي قاله ـ كما يلاحظ الصفار ـ مخالف لسيبويه في تقدير الحرف فإن سيبويه يقدر ـ في ـ لا ـ إلى ـ وإذا أريد «إلى» صرح بها.

ويرى بعض النحويين أن (ذهبت الشام) لا شذوذ فيها لأن الشام في معنى شأمه وذهب ينبغي أن يصل إلى شأمة بنفسه لإبهامها وكذلك الأمر في ذهبت اليمن لأنها في معنى يمنة.

وقرر الصفار أن هذا الرأي فاسد لأن شأمة ويمنة لو سمي بهما لخرجا

من إبهامها إلى التخصيص ولوجب وصول الفعل إليهما بواسطة «في».

وزعم الفراء أن «ذهب» تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو عمان والعراق ونجد فتقول ذهبت نجداً وذهبت العراق وذهبت مصر[1].

ولكن الصفار يقول إن هذا موافق لرأي أهل الكوفة الذين يجيزون في الكلام ما لا يحفظ إلا في الشعر، والدليل على ذلك أن علماء البصريين لا يعرفون ذلك إذ أقروا أنه لا بد من «في» ملفوظاً بها في هذه الأشياء.

ومن رأي أبـي الحسين أن دخلت متعدية إلى مفعول به وأن الدار وما أشبهه بمنزلة (زيد) بعد ضربت مفعولاً به.

ذلك لأنه رأى كثرة وصولها بنفسها إلى كل ظرف فلم ينزلها منزلة المثال السابق ـ ذهبت الشام ـ.

ويرى الصفار أن هذا الرأي فاسد، وحمل «دخلت» على النقيض «خرجت» وخرجت غير متعد فينبغي أن يكون دخلت كذلك. كزيادة الألف والنون في عطشان حملاً لها على ريان[2].

وما عدا «ذهبت» مع «الشام» و «دخلت» مع كل ظرف مكان مختص لا

---

(1) وألحق الفراء بدخلت انطلقت وذهبت فقال العرب عدت إلى الأماكن دخلت وذهبت وانطلقت وحكى أنهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام. قال أبو حيان: هذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين.
وقال المبرد: ذهبت ليس من هذا الباب بل هو ما أسقط منه حرف الجر وهو «إلى» لا «في».

(2) قال أبو حيان في تفسير «فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»: تعدى فادخلي أولاً بفي وثانياً بغير في وذلك أنه إذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي تعددت إليه بفي ـ دخلت في الأمر ودخلت في غمار الناس، ومنه. فادخلي في عبادي، وإن كان المدخول فيه ظرفاً حقيقياً تعدت إليه في الغالب بغير وساطة في.
البحر المحيط 472/8

وقد قرأ ابن عباس وعكرمة والضحاك وغيرهم: في عبدي، أي في جسد عبدي انظر كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ص 86.

يصل إلا بفي ولا يصل بنفسه إلا ضرورة نحو قوله:

لدن يهز الكف يعسل متنه   فيه كما عسل الطريق الثعلب[1]

ونحو قول الآخر:

قلن عسفان ثم رحن سراعا   يتطلعن من نقاب الثغور

يريد الأول (في الطريق) والثاني (في عسفان) ولا يجوز شيء من هذا في الكلام.

ولأبي الحسين بن الطراوة رأي في هذا الموضوع. قال:

إن النحويين لم يفهموا عن سيبويه هذا الموضع، وإن مذهبه ـ في الطريق ـ أنه ظرف مبهم، وقول سيبويه: ومثل ذلك قول ساعدة بن جويه: البيت... يريد: مثل ذهبت المذهب البعيد لا مثل: ذهبت الشام.

والدليل على ذلك قولهم: أبعده الله وأسحقه وأطلق ناراً أثره، فوصل إلى الأثر بنفسه، وهو الطريق، ومن ذلك قوله:

يهوى مخارمها هوى الأجدل

والمخارم الطرق في الجبال، وكذلك قوله:

وقد قعدوا أنفاقها كل مقعد

والنفق الطريق في الجبل، وقد وصل إليه قعد.

فكلام العرب يدل على أن الطريق مبهم.

ويناقض الصفار رأيه بقوله: إن الطريق لا ينطلق إلا على شيء بعينه ذي هيئة مخصوصة فهو بمنزلة الدار والمسجد. ولم يسمع من كلامهم تعدى الفعل نفسه إلا في الشعر، أما قوله: أطلق ناراً أثره، فليس مما أورد، لأن

---

(1) ومثله في الضرورة: قالا خيمتي أم معبد.
أي في خيمتي.

الهمع 1/200

معناه: أطلق ناراً خلفه ووراءه.

ويناقش رأي أبي القاسم السهيلي في:

باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين:

فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول:

وذلك قولك أعطى عبد الله زيداً درهماً.

قال الصفار في شرحه: اتفق النحويون على أن هذه الأفعال يجوز فيها:

1 ـ أن يقتصر على الفاعل نحو أعطيت وكسوت[1].

2 ـ أن يقتصر على الأول خاصة نحو أعطيت زيداً.

3 ـ أن يقتصر على الثاني نحو: أعطيت درهماً[2].

ولم يجوز أبو القاسم السهيلي أن يقتصر على الثاني بل على الأول خاصة أن يتعدى إلى اثنين. قال السهيلي: وهذا الذي قلت هو مذهب سيبويه وهذا الذي يقبله القياس.

ويتصدى الصفار للرد على وجهي استدلاله:

ذهب السهيلي إلى أن سيبويه قصد ذلك عندما اختار عبارة اقتصرت للأول ويتعدى للثاني. وهذا ـ كما يقول الصفار ـ لا حجة له فيه ألا ترى أن سيبويه قال: وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول.

أما تمسكه بالقياس فحجته في ذلك أن المفعول الأول فاعل في المعنى

---

(1) لم يكن المقصود هنا إلا الإخبار بوقوع الفعل ضمن الفاعل لا غير.

(2) هذا إذا لم يكن المفعول الأول ضميراً متصلاً نحو قوله تعالى: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ لأن الضمير هنا يجب وصله بالفعل كما ذكر ابن مالك.

شرح التصريح 1/314

فكما لا يحذف الفاعل فكذلك ما هو في معناه ألا ترى أن زيداً في «كسوت زيداً ثوباً» لابس وآخذ[1].

قال الصفار: وهذا الذي تمسك به أيضاً لا متعلق له فيه فإن السماع يرد عليه، قال الله تعالى: ﴿فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى﴾ فكما يجوز حذفه مع الثاني فكذلك يحذف ويكون الثاني مثبتاً.

والأصل في قوله (استغفر الله ذنباً):

استغفر الله من ذنب[2].

أجمع النحويون على ذلك إلا أبا الحسين بن الطراوة فإنه زعم أن هذا مما يتعدى بنفسه لأن معناه يقتضي ذلك ألا ترى أن المعنى: طلبت أن يغفر الله ذنبي فالذنب يقتضيه لا بحذف فهو مما يصل بنفسه فدخوله على هذا في الباب خلف.

ويسأل الصفار: وكيف تصنع بـ«استغفر الله من ذنبي»؟.

أجاب أبو الحسين: هذا جاء على التضمين وكأنه قال: استنيب إلى الله من ذنبي.

قال الصفار هذا خلف لأنه لا يلزم إذا أتت العرب بالسين والتاء أن تنفي تعديه إلى ما كان يتعدى، ولا يلزم أن يتعدى على ذلك النحو، والدليل على صحة ما قلناه نقل سيبويه أن بعض العرب هي الذي يقول استغفرت الله

---

(1) كما كان (زيداً) في قولنا ظننت قائماً مبتدأ في المعنى فتقدم.
وفي قولنا: أعطيت زيداً درهماً تقدم زيداً على «درهماً» لأن زيداً فاعل معنى لأنه الآخذ والقابل الدرهم ومن ثم جاز: أعطيت درهمه زيداً وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيداً قاله ابن مالك في شرح التسهيل.
شرح التصريح 1/ 314.
وشرح المفصل 7/ 64.

(2) شرح المفصل 7/ 64، 8/ 51.

ذنبي والجميع هو الذي يقول: استغفرت الله من ذنبي، فلو كان الأصل، أن يتعدى بنفسه لكثر، ولقل تعديه بـ (من)[1].

ولعل سيبويه قد تنبأ لما سيجري من خلاف حول هذا القسم الأخير فقال: وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، لأن ما تقدم يصل بنفسه.

قال سيبويه: «سميته بفلان».

وقد بنى الصفار فكرته في شرح هذه العبارة على التضمين النحوي، مقتفياً رأي سيبويه، قال: يعني كما تقول عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها.

وهذا استدلال على أن حرف الجر هنا ليس بزائد وأن الأصل فيه: سميته زيداً، فقال: والدليل على أن الحرف غير زائد أنه في معنى ما لا يصل إلا بالباء لأنه في معنى: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها.

وليس معنى عرفته هنا جعلته يعرف بل تعني شهرته به وسميته به.

قال سيبويه: ومثل ذلك قول المتلمس: جرير بن عبد المسيح.

آليت[2] حب العراق الدهر أطعمه   والحب يأكلـه فـي القرية السوس

يريد: على حب العراق.

فآليت عند الصفار محمول على الضرورة وهي حذف حرف الجر.

ولكن أبا العباس المبرد يرى أنه لا ضرورة فيه و «حب العراق»

---

(1) الصواب ما ذهب الصفار إليه، والقياس أن هناك أفعالاً مثل عجبت ومررت وذهبت واستغفرت ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاقتضى القياس تقويتها لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل فرفدوها بالحروف وجعلوها موصولة إليها نحو مررت بزيد وذهبت إلى الدار، فإذا حذف من نحو: أمرتك الخير أو استغفر الله ذنباً فإنما ذلك يكون على إرادة المحذوف.

شرح التصريح 8/50 بتصرف

(2) قد تكون آليت بضم التاء ـ إخباراً عن نفسه ـ وقد تكون مفتوحة خطاباً لملك الحيرة.

منصوب بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر وهو من باب الاشتغال كأنه قال: آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه، ولا يكون فيه ضرورة.

ويرد الصفار: وهذا الذي ذهب ـ المبرد ـ إليه خطأ وذلك أنه لا يفسر في الاشتغال إلا ما يعمل وما بعد «لا» في القسم لا يعمل فيما قبلها لأنها صارت بمنزلة وصل القسم نحو الكلام، وصارت صدراً لا يتقدم عليها معمول الفعل الذي بعدها فإذا لم يعمل فيه لم يجز تفسيره عاملاً يعمل فيه.

ثم إنه أدعى أن (أطعمه) يفسر (أطعمه) المضمر ويفسر لا لا المضمرة والمضمر لا يفسر في مذهب سيبويه، وهي مسألة خلافية بيننا وبين الأخفش وستأتي المسألة مستوفاة في الاشتغال.

وأضمر فعلاً مع إمكان تسلط «آليت» عليه ولا يثبت من كلامهم أن زيداً مررت معمولاً لمضمر خلاف هذا الظاهر الذي يمكن أن يصل إليه دون حرف[1].

وبعد استيفاء الرد في هذه النقاط الثلاث يقول الصفار:

فسيبويه أسعد بالصواب منه.

قال سيبويه: فكما تقول نبئت زيداً تريد عن زيد.

قال الصفار: زعم المبرد أن سيبويه أورد هذا على حذف حرف الجر واستدل على ذلك بالبيت الذي في آخر الباب وهو قوله:

---

(1) الصحيح أن أصل البيت لا أطعمه لأنه جواب قسم ولذلك امتنع أن يكون (حب) منصوباً على شريطة التفسير لأن «لا» النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

شرح التصريح 1/312

وقد امتنع نصب حب على التفسير مع كون الاشتغال مقيساً ونزع الخافض سماعي.

انظر حاشية الدسوقي على المغني 2/234

نبئت عبد الله بالجو أصبحت كراماً مواليها لئيماً صميمها

ويرد الصفار ـ كعادته غالباً ـ على أبـي العباس.

وليس فيه دليل لأن نبئت يتعدى إلى ثلاثة.

أحدها: التاء. **والثاني**: عبد الله. **والثالث**: الجملة التي هي أصبحت[1].

فليس له فيه دليل إذ هو مما يصل بنفسه، فكيف يزعم أن نبئت زيداً إنما هو: نبئت عن زيد ثم يستدل بهذا البيت الذي لا حجة فيه.

فكلام المبرد خطأ لأن سيبويه لم يستدل بالبيت، على ما ذكر بل العرب تقول: نبئت زيداً على المعنى الذي ذكر. وأورد سيبويه البيت على أنه محتمل أن يكون قد حذف فيه حرف الجر لأن تعديه إلى ثلاثة أنما هو بالتضمين إياه معنى ما يتعدى إلى ثلاثة، والتضمين ليس بقياس بل هو تجوزه وحذف حرف الجر مجاز فتكافأ الأمران عنده.

قال سيبويه: وليست الباء[2] هاهنا بمنزلة الباء في كفى بالله ولست بزيد، لأن عن وعلي لا يفعل بهما ذلك ولا بمن في الواجب.

ورأى الصفار أن في هذه العبارة إشكالاً، قال: هذا من أشكل المواضع لأنه أخذ يستدل على أن الباء في كنيته وسميته ودعوته ليست زائدة

---

(1) أجمع النحاة على تأييد وجهة النظر هذه ـ ما رآه الصفار ـ:
جاء في التصريح: التاء في نبئت هي المفعول الأول نائبة عن الفاعل، وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني، وجملة أصبحت المفعول الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود إلى عبد الله وأنثها باعتبار القبيلة وكراماً خبر أصبحت.
وعلى هذا القول الأشموني والعيني وابن عصفور والخضراوي الأبدي.
انظر حاشية الصبان 2/70، وشرح التصريح 1/293

(2) هكذا نص الصفار ولعله خطأ من الناسخ فعبارة سيبويه: وليست عن وعلى ها هنا بمنزلة الباء.. وقد شرح الصفار العبارة فيما بعد على هذا الاعتبار.

بأن على وعن لا تزادان، ثم أردف ذلك بقوله: «ولا بمن في الواجب».

وزعم أبو القاسم السهيلي في باب الأفعال التي تنصب مفعولين أن الأسماء المذكورة بعد هذه الأفعال ليس أصلها المبتدأ والخبر بدليل قولك: ظننت زيداً عمراً وأنت لا تقول زيد عمرو على هذا المعنى وهذا الكلام برأسه ليس الفعل فيه داخلاً على شيء قد استقر وإنما هو هكذا من أول وهلة.

ويرى الصفار أن هذا الذي ذهب إليه السهيلي ليس بشيء والدليل على أن الأصل فيه المبتدأ والخبر رجوعهم إليه وقت الإلغاء نحو زيد عمرو ظننت. فلولا أن الأصل الابتداء لما جاز أن يلغي كما لا يلغي أعطيت.

1 ـ هذا داخل ضمن باب الحكاية وهي ثلاثة أقسام: حكاية الجمل، وحكاية المفرد، وحكاية حال المفرد.

ويهمنا حكاية الجمل وهي مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف. نحو: (وقولهم إنا قتلنا المسيح)، (قال إني عبد الله)، (أم تقولون إن إبراهيم)، (قل إن ربي يقذف بالحق)، (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا).

وقال ذو الرمة في حكاية الجمل من غير القول:

سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح انتجعي بلالاً[1]

2 ـ فات الصفار أنه ينصب بالقول وفق شروط هي:

(أ) أن يكون السياق متضمناً استفهاماً.

(ب) وأن يكون القول فعلاً للمخاطب.

(جـ) وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف.

ومن ذلك قول الكميت:

أجهالاً تقول بني لؤي لعمرك أبيك أم متجاهلينا؟

---

(1) شرح التصريح 2/282.

وقول عمر بن أبـي ربيعة:

أما الرحيل فدون بعد غد　　　فمتـى تقـول الـدار تجمعنـا

وقول الشاعر:

متى تقول الفلص الرواسما　　　يحملن أم قاسم وقاسماً[1]

فإن قال: لا يقال زيد عمرو على معنى زيد عمر وظننت قلت لأن الظن لا يفهم إلا إذا ذكر كما لا يجوز زيد قائم إذا أردت زيد قائم ظننت.

فإن قال حين قلت. ظننت زيداً قائماً فزيداً قائماً يعطي من المعنى ما كان يعطيه قبل. ونهايته أن دخل فيه معنى الظن، وحين قلت ظننت زيداً عمراً لم يكن معنى هذا معنى زيد عمرو بل المعنى شيء آخر.

وهذا عمدة مذهب أبـي القاسم ولا يلزم أن العرب أدخلته معنى آخر بدخول ظننت عليه فإذا زال الظن زال ذلك المعنى[2].

وزعم الفراء أن الذي يجعل مفعولاً ثانياً مال وجعلها حالاً لازمة.

ويرد الصفار: إن الحال لا تكون لازمة إلا إذا قامت مقام العمدة نحو قوله ضربـي زيداً قائماً وعلة ذلك أن العمدة لا بد منها فما قام مقامها بتلك المنزلة. ومما يقطع بفساد مذهب الفراء أن العرب لا تقول ظننت زيداً قائماً إلا وهو غير قائم ضرورة[3].

---

(1) شرح المفصل 7/78.

(2) عارض الكافيجي أبا القاسم بقوله إن نحو: ظننت زيداً عمراً متأول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمر وكما أن قولك زيد حاتم متأول بمعنى: زيد مثل حاتم بشهادة المعنى.

شرح التصريح 1/247

(3) استدل الفراء بوقوعها جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً، وعورض بوقوعه معرفة وضميراً وجامداً وبأنه لا يتم الكلام بدونه، ويرى الدنوشري أن استدلال الفراء على حالية =

ثم بدأ الصفار في شرح أول الباب، قال: وأفعال هذا الباب سبعة قد ذكرها كلها سيبويه وهي: ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت بمعناها ووجدت.

وزاد أهل الكوفة ألفيت بمعنى وجدت وعد بمعنى حسب وهبّ.

ويرفض الصفار ذلك ويتصدى للرد على أهل الكوفة، قال: ألا ترى أن قولك: هبني فعلت كذا معناه قدرني وافرضني كذا وهذا مما يتعدى إلى واحد قال:

هبينـي يـا معـذبتـي أسـأت ويا لهجران قبلك قد بدأت[1]

وأنشدوا على تعدى «عد» قوله:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم[2]

ولا حجة فيه لأن أفعل «قد تكون نكرة فإن أضيفت إلى معرفة. كذلك

= الثاني بوقوعه جملة فيه نظر لأن ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي أصله الخبر.

شرح التصريح 1/247

وافق بعض النحويين الكوفيين في «هب» فقال به ابن عصفور وابن مالك ومنه قول الشاعر:

فقلـت أجـرنـي أبـا مـالكـاً وإلا فهبنـي امـرءاً هـالكـا

واشترطوا لها الجمود والتزام صيغة الأمر المجرد.

الهمع 1/149

(1) ولماذا لا يكون الظن مسلطاً على زيد لا على الظن؟

(2) تتمة البيت: ـ بني ضوطري لولا الكمى المقنعا ـ والبيت (لجرير).

وقد قال بالبدل وفق الصفار وزاد عليه: أنه يجوز أن يجعل ـ تعدون ـ في البيت بمعنى تحسبون على طريق التضمين لأنه إذا حسب عقر النيب في مآثره ومجده فقد حسب ذلك مجداً فضمن (عد) التي للعدد معنى حسب التي للظن فيكون أفضل مجدكم مفعولاً ثانياً على التضمين وهو جائز في الشعر.

الدرر اللوامع 1/131

مذهب سيبويه وبتقدير أنها هنا معرفة لا دليل فيه لأنه يمكن أن يكون بدلاً كأنه قال تعدون عقر النيب الذي هو أفضل مجدكم في جملة ما تفتخرون به[1].

والنتيجة أنه لا يثبت من أفعال هذا الباب إلا سبعة.

ثم يفرق الصفار بين الحذف والاقتصار فيجوز الحذف ويذهب في الاقتصار مذهب سيبويه وسيأتي.

أما تجويزه الحذف فنفهمه من قوله: واعلم أن أفعال هذا الباب يجوز فيها ألا تذكر المفعولين اختصاراً فتقول لمن قال: هل ظننت عمراً خارجاً؟: ظننت فتحذف لفهم المعنى وأنت تريد المحذوف.

وعلى ذلك فرأى الصفار يخالف ما رآه أبو إسحاق بن ملكون الذي جعل الاختصار بمنزلة الاقتصار فلم يجوز ظننت زيداً على حذف المفعول الثاني مع إرادته ووجه استدلاله أن هذه الأفعال بمنزلة كان وأخواتها.

ثم بين الصفار معنى الاقتصار فقال إنه إما أن يكون على الفاعل أو على أحد المفعولين. فأما على أحد المفعولين فلم يجز لأن المفعولين طرفا إسناد في اللفظ وتقديراً وأما الفاعل ففيه وجهات نظر:

فمن النحويين من منع ذلك في جميع هذه الأفعال وهو أبو الحسن الأخفش[2] ورأيه أن هذه الأفعال قد جرت مجرى القسم ومعمولاتها مجرى

---

(1) أثبت الكوفيون (عد) وجاراهم بعض البصريين ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك واستدلوا بقوله:
ـ فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ـ (نعمان بن بشير الأنصاري). وقوله: ـ لا أعد الاقتار عدما ولكن ـ (أبي دؤاد الأيادي).
وأنكره أكثرهم فإن كانت بمعنى حسب من الحساب أي العد الذي يراد به إحصاء المعدود تعدت إلى واحد.
الهمع 1/148

(2) نقل عن الأخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقاً =

جواب القسم فتقول ظننت لزيد قائم أي والله لزيد قائم قال تعالى: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾.

وهذا المذهب ـ كما يرى الصفار ـ فاسد لأن هذه الأفعال لا يلزمها ما ذكر من التضمين معنى القسم إذا لم تجر مجرى القسم. . .

والصحيح أن الاقتصار على الفاعل يجوز ومن الناس من فصل:

فأجاز في ظننت وما في معناها، ومنع في علمت وما في معناها، وصاحب هذا الرأي الأعلم وتبعه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف وحجتهم في ذلك بأن الإنسان لا يخلو عن علم وخاصة المعلومات البدهية ويخلو عن الظن[1].

قال الصفار: وهذا التفصيل لا نراه والصواب التسوية ويكون الاقتصار على الفاعل في الجميع.

ونصل باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل ولا يجوز لك أن تقتصر على واحد منهم دون الثلاثة لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى.

وقبل أن يبدأ الصفار في شرحه يناقش عنوان هذا الباب ويبين أن به إشكالاً من وجوه: الأول: كان يجب أن يقول سيبويه دون الاثنين لا دون الثلاثة. والثاني: أنه اعتل للاقتصار بعلة توجب الاقتصار وهي تمثيله بالفعل والفاعل يجوز الاقتصار عليه.

= سواء في أفعال الظن والعلم وحجتهم في ذلك أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم ورد بأن تضمنها معنى القسم ليس بلازم.

شرح التصريح 1/259

(1) وعن أبي العلاء إدريس يجوز في ظن وخال وحسب لأنه سمع فيها، ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه.

شرح التصريح 1/260

والثاني أنه عمم جواز الاقتصار فلا يدري على أيهم اقتصر.

ويخرج الصفار بعد هذه الملاحظة بنتيجة: وهي: أن سيبويه لم يعلل قط المنع من الاقتصار وإنما زعم أن الاقتصار على واحد دون الآخرين لا يجوز.

وإن كان يبدو أنه يجوز على الأول فتقول أعلمت زيداً[1] وتحذف عمراً مطلقاً والأصل في المفعول الأول أنه كان فاعلاً لأن أعلمت زيداً عمراً منطلقاً أصلها: علم زيد عمراً منطلقاً.

ولنا في عدم تجويز سيبويه الاقتصار على المفعول الأول مذاهب:

فأما أن ينسب له مذهب السهيلي فأقول أنه لا يجيز ذلك لأن هذا المفعول فاعل في المعنى. وهذا القول لا يوافق الصفار.

وأما أن نأخذ برأي الأعلم إذ منع الاقتصار على الفاعل في علمت وأخواتها وأجاز في ظننت وأخواتها. وهذا أيضاً لا يوافقه لأن به لبساً كما يرى، يقول: ألا ترى أنك لو قلت اعلمت زيداً لم يدر هل هي المتعدية إلى اثنين أو هي المتعدية إلى ثلاثة.

قال سيبويه: وتقول: أعلمت زيداً هذا قائماً العلم اليقين إعلاماً.

جاء بهذا المثال ليرينا تعديه بعد استيفائه مفعولاته الثلاثة.

وتصادفنا هنا مشكلة، ما الناصب لـ «العلم اليقين»؟ فيه وجهات نظر:

1 ـ زعم الفارسي أنه منصوب بفعل من لفظه وكأنه حين قال:

---

(1) هذا قول أبـي العباس وأبـي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبـي الربيع وابن مالك وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الأخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه.

شرح التصريح 1/263، الهمع 1/159

اعلم الله زيداً هذا قائماً قد ضمن معنى «فعلمه» فقال العلم على ذلك الفعل المضمر.

2 ـ رد شيخ الصفار أبو الفتوح به فاخر[1] هذا القول لأن الفعل المضمر في الخبر لا بد له من دليل.

3 ـ ومنهم من قال العلم اليقين بدل من المفعولين لأن المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر هما المعلوم فأبدل منهما العلم اليقين.

ويرد الصفار بأن هذا القول فاسد لأن البدل في تقدير تكرير العامل وأنت لا تقول اعلمت المعلوم المتيقن لأنه لا يجوز الاقتصار فيها.

4 ـ ومنهم من قال: لم لا نجعله مصدراً لا علم على غير المصدر ويكون إعلاماً تأكيداً؟ ولكن سيبويه لم يقصد التأكيد هنا وإنما يريد أن يتبين أن الفعل إذا انتهى لجميع ما يطلبه على أنه مفعول به تعدى بعد ذلك إلى ما كان تعدى إليه قام وخرج وليس مقصوده التأكيد.

5 ـ الوجه عند الصفار أن يكونا مصدرين وليس أحدهما مؤكداً للآخر، فالفعل يطلب العلم اليقين على أنه مصدر مبين ويطلب الإعلام على أنه مؤكد، وإلى هذا ذهب أبو الحسين بن الطراوة. وهو صحيح.

(1) من شيوخ الصفار.

القسم الثاني

شرح ابن خروف

ابن خروف

عالم بالنحو ذاع صيته واشتهر به في أواخر القرن السادس الهجري، عاش بالأندلس وتنقل في ربوعها وغادرها إلى بلاد أخرى، يكنى أبا الحسن ولكن هذه الكنية لا يعرف بها في كتب النحو إلا الأخفش إذ سبقه إليها، واسمه علي واختلف في تسلسل نسبه وسنحاول لم شتاته مستهدين بما أوردته كتب التراجم واسمه: علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين[1] أو ضياء الدين[2] الحضرمي الرندي الأشبيلي الأندلسي المعروف بابن خروف[3]، ونسبته ترجع إلى حضرموت ولعل أصله منها[4] كانت ولادته سنة 513هـ على أغلب الروايات ولكن المترجمين والرواة، اختلفوا في سنة وفاته على أقوال كثيرة[5] ولعل مرجع ذلك الاختلاف إلى وجود شخصين يحملان هذا اللقب «ابن خروف» أحدهما: العالم النحوي الأندلسي موضع حديثنا[6]

---

(1) البغية 2/203 ترجمة رقم 1793.

(2) نفح الطيب 2/40، ترجمة رقم 267.

(3) في معجم الأدباء ابن خروف 5/420 ترجمة رقم 154 وذلك في الجامع المختصر لابن الساعي 306.

(4) الأعلام 5/5151.

(5) ذكر ياقوت أنه توفي 606 وذكر صاحب البغية اختلافاً في سنة وفاته فيقال 605 ويقال 606 أو 609 وقال صاحب أنباه الرواة إنه توفي قريب تسعين وخمسمائة من 4/186 وقال البغدادي في إيضاح المكنون 630 1/368 أو 610 عن خمس وثمانين سنة.

(6) ترجمته في وفيات الأعيان 3/22 برنامج الرعيني رقم 27 فوات الوفيات 2/160 =

والآخر ابن خروف الشاعر[1]، وقد وقع بعض أصحاب التراجم في خطأ الخلط بينهما.. وهذا هو المقري يخلط بين الاسمين فيترجم للشاعر تحت اسم النحوي وقد وقع في هذا الخلط ابن شاكر في الفوات 2/160 وياقوت في إرشاد الأريب واسم ابن خروف الشاعر: علي بن محمد بن يوسف بن خروف القرطبي، وقد وقع في هذا الخلط نفر من المحدثين نذكر منهم الدكتور شوقي ضيف[2]. ومن الغريب أن صاحب الوفيات ينبه إلى هذا الخلط فيقول: وخروف بفتح الخاء المعجمة وهو غير ابن خروف الشاعر[3] ويقع فيه صاحب الفوات فيورد أبياتاً عديدة ينسبها إلى ابن خروف النحوي وهي لابن خروف الشاعر.

ولعل السبب في هذا الخلط راجع إلى كثرة ترحال العلامة النحوي ابن خروف فقد كان «كثير الترحال والتسيار بمدن الأندلس يفيد أهل كل مدينة يدخلها» بل ربما تعدى بلاد الأندلس إلى غيرها من الأمصار.. ذكر صاحب الفوات أنه «أقرأ النحو في بلاد عديدة وأقام في حلب مدة..»[4] فقد كان يطوف في بلاد كثيرة مثل رنده وأشبيلية وقرطبه وفاس وسبته.

ثقـافتـه:

يصفه العلماء بأنه كان محققاً مدققاً ماهراً عارفاً مشاركاً في علم الأصول، أقرأ النحو في بلاد عديدة[5].. وقد كان مشهوراً في بلاده مذكوراً بالعلم والنحو[6]، فهو أحد العلماء الأندلسيين الذين ملئت كتب العربية

= البلغة 206 إشارة التعيين 69 (خ) معجم المؤلفين 7/221 وأنباه الرواة 4/186.

(1) ترجمته في الأعلام 5/151.

(2) المدارس النحوية 301.

(3) وفيات الأعيان 3/22.

(4) فوات الوفيات 2/160 ولعله الشاعر.

(5) فوات الوفيات 2/160.

(6) معجم الأدباء 5/420.

بأسمائهم[1] أخذ النحو واللغة عن أئمة أجلاء فبرع فيها أيما براعة وخلف تراثاً في فروع المعارف المختلفة بعضه موجود ومعظمه مفقود وقليل منه يوجد متمثلاً في آراء مبثوثة في كتب النحو واللغة فيقال إنه ألف كتباً في اللغة والنحو والأصول منها شرح كتاب سيبويه وسماه ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»[2] وشرح كتاب الجمل لأبـي القاسم الزجاجي وصنف كتاباً في الفرائض، وله ردود في العربية على أبـي زيد السهيلي وابن ملكون وابن مضاء، ويقول ابن الزبير: إنه شرح كتاب الإيضاح[3]. . وقد ذكر بعض هذه المؤلفات في شرحه لكتاب سيبويه منها شرح الجمل إذ قال عنه في باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل[4] «قد ذكرت في شرح الجمل نحو أربعين وجهاً عامتها في كتاب سيبويه».

ويقول أصحاب التراجم إن له شعراً كثيراً ويذكرون نماذج من ذلك مثل قوله في الكأس:

أنـــا جســـم للحميـــا والحميـــا لـــي روح
بيـــن أهـــل الظـــرف أغـــدو كـــل يـــوم وأروح

ولكنني لا أحب أن أركز على هذا الجانب ـ الشعري ـ من ثقافته لأنني لا آمن الخلط بين هذه النماذج وبين شعر سميه ابن خروف الشاعر وقد وقع من قبلي في هذا الخلط نفر كثير من العلماء وأصحاب التراجم والأدباء فهذا المقري يقول بعد أن يورد أبياتاً منسوبة لابن خروف النحوي وهي:

يـا مـن حـوى كـل مجـد بجـــده وبجـــده
أتـــاك نجـــل خـــروف فـــامنـــن عليـــه بجـــده

---

(1) تاريخ آداب العرب للرافعي 3/321.

(2) وفي إيضاح المكنون للبغدادي «مفتح الأبواب في شرح غوامض الكتاب» 1/368، 553.

(3) ذيل الصلة 122.

(4) تنقيح الألباب لوحة 247.

و:

بهـــاء الـــديـــن والـــدنيـــا وبحـــر الحمـــد والحســـب

ويقول المقري: وبعد كتبي لما ذكر خشيت أن يكون لابن خروف المشرقي لا الأندلسي والله تعالى أعلم، وجاء في هامش الصفحة نفسها من نفح الطيب هو كما قدر المقري فإن هاتين القطعتين لابن خروف أبـي الحسن علي بن محمد ولكنه أيضاً قرطبـي الأصل استقر بحلب[1].

ولذلك نرجح أن يكون الملقب بـ «القيذافي» هو ابن خروف الشاعر لا النحوي موضوع بحثنا.. جاء في نفح الطيب، وحكى العماد بن النحاس الأطروشي أنه كان في سفح جبل قاسيون على مستشرف وعنده الشيخ محيـي الدين والغيث والسحاب عليهم ودمشق ليس عليها شيء قال: فقلت للشيخ: أما ترى هذه الحال؟ فقال: كنت بمراكش وعندي ابن خروف الشاعر يعني أبا الحسن علي بن محمد القرطبـي القيذافي وقد اتفق الحال مثل هذه فقلت له مثل هذه المقالة فأنشدني:

يطـوف السحـاب بمـراكـش طواف الحجيج ببيت الحرم

يــروم نــزولاً فــلا يستطيــع لسفك الدماء وهتك الحرم[2].

آراؤه النحويـة

ولابن خروف اختيارات كثيرة من مذهب البصريين، فقد كان يذهب إلى أن «ما» تأتي معرفة في نحو «دققته دقاً نعماً» وقد تابع في ذلك سيبويه وكان لا يجيز حذف أحد مفعولي أعلم وأرى بدون دليل، وكان يذهب إلى

---

(1) نفح الطيب 3/463 وهامشها. وقد ذكرت أبيات لابن خروف الشاعر في النفح 4/89 وانظر الغصون اليانعة ص 138.

(2) نفح الطيب 2/166.

أن نباتاً في نحو أنبت الزرع نباتاً منصوب بفعل المصدر الجاري عليه وهو نبت مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه[1]، وله اختيار من مذهب الكوفيين أيضاً فذهب إلى أن ناصب الظرف في نحو (زيد عندك) هو المبتدأ لا عامل محذوف، وجوز أن تكون الجملة التعجبية صلة للموصول مثل جاء الذي ما أكرمه[2]، وله مع ذلك آراء تفرد بها نراها مبثوثة في كتب النحو واللغة، وقد رجعت إلى الهمع فوجدت آراءه في خمسة وأربعين موضعاً، ووجدته مذكوراً في مغني اللبيب في أربعة وعشرين موضعاً كما ذكر في الأشباه والخزانة وشرح التصريح. وسنتناول نماذج من هذه الآراء التي ذكرت في كتب النحو:

1 ـ في الهمع:

(أ) في باب الممنوع من الصرف: فصل ابن خروف فمنع المتحرك دون الساكن ككتف وشمس اسمي رجل[3].

(ب) ألحق بأفعال الظن في التعليق أبصر وتفكر، وزاد ابن خروف نظر نحو: (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت)[4].

(جـ) اختلف في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث، فذهب ابن خروف إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها[5].

د ـ في دخول اللام بعد إن المكسورة، قال ابن خروف: القياس أن

---

(1) واختلف في الإعراب هل لفظي أو معنوي على قولين فالجمهور على الأول وإليه ذهب ابن خروف.

الهمع 1/14

(2) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف 301/302.

(3) الهمع 1/34.

(4) الهمع 1/155.

(5) الهمع 1/114.

يجوز دخولها عليه ـ على معمول الخبر ـ لتعلقه بما قبل الاسم نحو إن عندي لفي الدار زيدا[1].

هـ ـ وجاء في باب الإمالة: قال ابن خروف: الالفات أربع ألف الطبيعة المعتادة وألف الإمالة وألف التفخيم والألف التي بين اللفظين في مثل الأبرار ومن ألف التفخيم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى ففخمت هي واللام قبلها[2].

2 ـ المغنـــي:

(أ) «أجل» قيل تختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف أكثر ما تكون بعده[3].

(ب) «أما» على وجهين أحدهما أن تكون حرف استفتاح والثاني أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً. . وهذه تفتح «أن» بعدها كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع أن ومعموليها كلاماً تركب من حرف واسم[4].

(جـ) واختلفوا في قول لبيد:

ألا كـل شـيء مـا خـلا الله بـاطـل

فقالوا موضع ما خلا النصب على الحال وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب (غير) في «قاموا غير زيد»[5].

(د) قال ابن هشام في حرف اللام المفردة: ومنها لام المستغاث ـ به ـ عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها[6].

---

(1) الهمع 1/139.
(2) الهمع 2/229.
(3) المغنى 29 بتحقيق د/ مبارك.
(4) المغنى ص 79.
(5) المغنى ص 179.
(6) حاشية الدسوقي على المغني 1/229.

3 ـ شرح التصريح:

زعم ابن خروف أن صيغ المبالغة كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولأن السماع ورد بذلك كقوله:

بكيت أخا لأواء يحمد يومه كريم رؤوس الدارعين ضروب

ألا ترى أنه يرثيه.. وأجيب بأنه على حكاية الحال[1].

4 ـ خزانة الأدب:

زعم ابن خروف أن من إذا كان بعدها ما كانت بمعنى ربما وزعم أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه[2].

حياته وصفاته:

يبدو أن حياته كانت غير ميسرة فلم يعش في رفاهية ورخاء كما يخبرنا أصحاب التراجم، فهم يقولون انه كان خياطا «إذا اكتسب منها شيئا قسم ما يحصله له نصفين بينه وبين أستاذه»، ويحدث أبو القاسم عبد الرحمن بن يخلف السلاوي «مدينة بالعدوة من المغرب» أنه أول يوم دخل على أبي طاهر شكا إليه الفقر وقال إنك لتأخذ مني أكثر مما تأخذ من الأعيان، فقال: شرك أعظم من شرهم علي في المجلس، وكان يأمرني بنقل الماء إلى المسجد إذا احتاج إلى استعماله فأقول له في ذلك فيقول لا أحب أن يجلس بغير شغل.

والظاهر أنه اشتغل في طلب التجارة، في فترة من حياته فقيل إنه كان يسكن الخانات للتجارة، وقد حرف بعضهم هذه الكلمة وجعلها الحانات بحاء غير معجمة للدلالة على أنه كان داعر الخلق عربيداً يشرب الخمر ويبدو

---

(1) شرح التصريح 2/68.
(2) الخزانة 4/283.

أنه كان يشتغل بتدريس العربية أيضاً فقصده الطلبة في كل مدينة حل بها، قال أبو القاسم اللورقي: رأيته وأخذت عنه واستفدت منه وكان فاضلاً في هذا الشأن»[1]. والظاهر أنه كان مكباً على العلم والتحصيل حتى شغله ذلك عن الزواج وغيره من أمور الحياة فخلد ذكره مصنفاته وآراؤه.

ويقول أصحاب التراجم أنه أصيب في عقله آخر عمره حتى مشى في الأسواق كاشف العورة عاري الرأس، حتى مات سنة 609هـ على أغلب الروايات، ومن الغريب أن يلقي مصير أستاذه ابن طاهر نفسه.

فقد اختل عقله أيضاً وتوفى سنة 580هـ[2].

شيــــوخــــه:

من شيوخه.

كان للأستاذ الفاضل الدكتور أمين علي السيد فضل السبق في حصر شيوخ ابن خروف وتلاميذه والتحدث عنهم وإلقاء الضوء على حياتهم[3] ولذلك سنكتفي بذكرهم والتحدث عمن لم يذكروا إذا وجدوا.

فمن شيوخه عبد الرحمن بن محمد بن الرماك، وقد ذكر في تنقيح الألباب[4] وأبو سليمان الغرناطي السعدي وقد ذكر ابن الزبير أن ابن خروف روى عنه.

وقد رأينا في ترجمة الصفار أن الصحبة والرواية والملازمة لا تعنى بالضرورة إن فلاناً كان شيخاً لفلان، ومع ذلك فنحن لا ننفي أن يكون السعدى شيخاً لابن خروف.

وأبو اسحق بن ملكون، جاء في إشارة التعيين «أحذ الكتاب عن أبـي

(1) أنباه الرواة 4/186.
(2) البلغة للفيروز أبادي 206.
(3) رسالة الدكتور أمين ـ الاتجاهات النحوية ورقة 296 وما بعدها.
(4) ص 6.

اسحق بن ملكون»[1].

وأبو الحسن بن طاهر المعروف بالخدب، جاء في معجم الأدباء: أخذ النحو عن الأستاذ أبي الحسن بن طاهر المعروف بالخدب صاحب الحواشي على كتاب سيبويه بمدينة فاس[2] ولابن طاهر «تعليقه على سيبويه سماه الطرر وعليه اعتمد تلميذه ابن خروف»[3].

وابن زرقون وقد تلقى عنه الحديث وعلومه، وأخذ الفقه وأصوله عن أبي القاسم ابن بشكوال وأبي عبد الله الرعيني وأخذ علم الكلام عن ابن رشد الأصغر[4].

تـــلاميـــذه:

كثرة ترحاله وتنقله ساعد على تزايد عدد تلاميذه المتلقين عليه شتى العلوم، ومن تلاميذه محمد بن يحيى الأنصاري الخزرجي الغرناطي كان عالماً بالنحو فقيهاً حافظاً. ومنهم عمران بن موسى الهواري السلاوي ـ مدينة بالعدوة بالمغرب ـ كان مفسراً وأديباً. ولكن ابن الزبير يشك في روايته عن ابن خروف فيقول: أقرأ العربية بغرناطة وقد أخذها فيما أظن عن ابن خروف.. ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الأندلسي ـ ابن البرذعي ومنهم علي بن جابر بن علي الدبيج الأشبيلي اللخمي.

ومن تلاميذه أيضاً عبد الرحمن بن محمد أبو القاسم بن رجمون المصمودي النحوي، ومحمد بن يحيى العبدري أبو عبد الله الفاسي، ووجدت في «عنوان الدراية»: ومن تلاميذ أبي الحسن بن خروف: أبو بكر

---

(1) إشارة التعيين 69.
(2) معجم الأدباء 420/5.
(3) إشارة التعيين 89.
(4) خصائص المذهب النحوي في الأندلس في القرن 7 الهجري/ عبد القاهر الهيثي ماجستير ورقة 339/341.

محمد بن أحمد عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الاشبيلي (ت 659 هـ) وهو شيخ محدث حافظ متقن جيد مؤرخ واصله من «أبده»[1] عمل بجيان وله مصنفات[2].

---

(1) جاء في تقويم البلدان لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء، أن أبده مدينة مجاورة لبياسه بالأندلس وهي من عمل جيان ص 177.

(2) عنوان الدراية لأبي العباس الغريني تحقيق رابح بونار ص 246.

ابن خروف
وقضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

جذور هذه القضية عند النحوي أبي الحسن بن الضائع إذ قال في مسألة الاستشهاد بالحديث: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث. . . وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن وان كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى[1] ونقل الشيخ عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ) عندما قدم لكتابه خزانة الأدب بحديث عن الاستشهاد بكلام العرب والشعر والحديث نص ابن الضائع هذا كما نقله السيوطي في الاقتراح[2]، وقضية الاستشهاد بالحديث قديمة وشائكة، فمن العلماء من لا يقر الاستشهاد به، ومن هؤلاء العلماء الحسين بن وهبة الله الدينوري المعروف بالجليس[3] صاحب كتاب ثمار الصناعة إذ يقول: النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب. ومنهم من يقره بشرط صحة اللفظ وتواتر الرواية وعدم البناء على الشاهد الأبتر كما فعل النحاة في «يتعاقبون عليكم ملائكة».

وقد آثار المحدثون هذه القضية فنقل يوهان فك في كتابه «العربية»، فكرة ابن الضائع حين قال: إن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة هو النحوي ابن خروف الأندلسي. . . وتبعه في ذلك

(1) شرح الجمل لابن الضائع ورقة 96 مخطوط بدار الكتب 20/19 نحو.
(2) والزبيدي في تاج العروس 2/368.
(3) البغية 1/541.

أشهر نحاة القرن السابع الهجري ابن مالك وقد كان عظيم الاعتناء والاهتمام بالحديث[1].

وتناول الباحثون المحدثون هذه القضية وحاول كل باحث أن يطوعها لتتفق مع وجهة نظره، فهذا الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي يقول: وموضوع حديثه أبو علي الفارسي: «. . . يكاد الباحثون من أهل العربية يجمعون على أن ابن خروف له فضل السبق في الاعتداد بالأحاديث والاستشهاد بها. . ويبدو أن يوهان فك تابعهم في ذلك على النحو الذي رأيناه. . ولست أزعم هنا أن صاحبي ـ أبا علي الفارسي ـ أول من اعتمد على الأحاديث في الاحتجاج اللغوي والنحوي والصرفي، لست أزعم ذلك لأن هذه قضية عريضة تستلزم استقصاء آثار النحاة الذين سبقوا أبا علي «ولكني أكتفي بتقرير أن أبا علي سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث، والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف»[2].

ويرى الدكتور شلبي أن عناية ابن خروف بالحديث راجعة إلى تأثر أستاذه الخدب بإيضاح أبي علي فقد كانت له عناية به وتعليق عليه[3]. . .

ويأتي باحث آخر[4] فينفي ما ذهب إليه الدكتور شلبي ويرى فضل السبق في الاحتجاج بالحديث الشريف لأبي زكريا الفراء، وبعد أن يقدم نماذج من احتجاجه بالحديث يقول: . . . فهو ـ الفراء ـ هنا يعتمد في الاحتجاج على الحديث النبوي الشريف اعتماداً كلياً. . وفي هذه المواطن وأشباهها رد أبلغ رد على يوهان فك والبغدادي ومن لف لفهما من الباحثين الذين زعموا أن ابن خروف الأندلسي كان أول من احتج من النحويين بالحديث النبوي الشريف كما فيه رد ضمني على الدكتور شلبي حين جعل

---

(1) العربية يوهان فك ترجمة د/ عبد الحليم النجار 226/227.

(2) أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي 203 وانظر 679.

(3) إشارة التعيين 89 (خ).

(4) هو الدكتور أحمد مكي الأنصاري.

السبق في هذا الميدان لصاحبه أبـي علي الفارسي[1].

فهذه القضية كما قلنا تحتاج إلى كثرة بحث واستقصاء وإلى مزيد من الكشف عن آثار علمائنا الأجلاء ولعل الزمن يكشف ما يكتنف هذه القضية من غموض.

والحقيقة أن الأحاديث النبوية الشريفة الموجودة في «تنقيح الألباب» لابن خروف الأندلسي لا تمثل قضية لأنها ليست بالكثرة التي يتحدث عنها النحويون[2]، ولذلك أرجح أن يكون ابن الضائع قد اطلع على شرح الجمل لابن خروف وبنى حكمه عليه...

---

(1) كتاب أبو زكريا الفراء د/ أحمد مكي الأنصاري ص 242، 513.

(2) انظر استشهاده بالحديث في لوحة 11 من الشرح عند حديثه عن ـ لما ـ مشددة.

تنقيح الألباب

1 ـ منهج الشرح:

سنقف الآن على منهج شرحه لكتاب سيبويه من خلال كتابه المسمى «تنقيح الألباب عن شرح غوامض الكتاب» ويعد بحق شرحاً ذا أهمية تجعله أهلاً للدراسة والبحث وتجعلنا نأسف على ضياع جزء كبير من أوله ومن آخره أيضاً..

وقد بدأ هذا القسم الذي بين أيدينا بباب ما يذهب فيه الجزاء في الأسماء، ويبدو أن أبا الحسن بن خروف غير مهتم بلفظ سيبويه وتتبعه نصاً لأنه يبحث عن غوامض هذا النص، فكثيراً ما نجده يقول: الباب بين في غاية البيان، أو مسائل هذا الباب في غاية الوضوح، وهذا يجعلنا نجزم أن لابن خروف شرحين على الكتاب، هذا الشرح وشرحا غيره ذكره أصحاب التراجم ـ كما سنرى ـ ولا شك أنه تتبع في ذلك الشرح الذي ذكره ابن الأبار[1] وابن الزبير[2] وصاحب الكشف[3] ألفاظ سيبويه بنصها مما جعل بعض العلماء كابن الضائع يجمل في شرحه للكتاب بين شرحي أبي سعيد وأبي الحسن بن خروف.. ولكنه هنا يحاول اقتناص المسائل المشكلة والشواهد التي تحتاج إلى شرح وايضاح والتعليق عليها، ويتضح في ذلك كله رجاحة الرأي وسلامة

---

(1) التكملة 676.

(2) ذيل الصلة 122.

(3) ص 1428.

الذوق اللغوي وعمق التفكير النحوي..

ولعله من الصعب ـ بناء على ما تقدم التوفيق في تقديم ملخص لهذا الشرح سعياً وراء محاولة كشف منهجه في تفسير المفردات وطريقته في شرح الألفاظ ولكنني سأتناول نمطاً من هذا الشرح يعتبر نموذجاً لطريقة هذا العالم الجليل في التناول وشاهداً على سعة أفقه ومكانته العلمية وليكن ذلك محاولة تلخيص ما قاله حول الممنوع من الصرف ذلك لأن هذا الباب تتمثل فيه كل الملاح والسمات التي وصفنا بها الأستاذ أبا الحسن بن خروف، وأنا بإلقائي الضوء على هذا الفصل أكون قد حققت ما تمنى أستاذنا الدكتور أمين علي السيد أن يعمله لولا ضيق مجال بحثه الجليل «الاتجاهات النحوية»[1] لاستيعاب مثل هذا التلخيص.

قال الأستاذ الفاضل الدكتور أمين علي السيد: «والواقع أن ابن خروف قد برع فيما دبج في هذا الباب ولولا خشية الاطالة لنقلت للقارىء هذا الباب برمته امتاعا لفكره»[2].

باب ما ينصرف وما لا ينصرف:

يقدم ابن خروف لهذا الباب بمقدمة يدلل فيها على حسن صنيع علماء العربية بوضعهم قياسات وحدوداً توضح تلك العلل العشر[3] التي منعت من الصرف[4] كل اسم اجتمعت فيه علتان منها أو علة تقوم مقام علتين، ثم

---

(1) الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو.

(2) ص 320 من الرسالة نفسها.

(3) توهم ابن خروف فعدها عشراً وذلك بتكرار الألف والنون مرتين الأولى حين قال: التعريف والألف والنون، والثانية حين عدها علة تقوم مقام علتين وهي كما نص النحاة تسع علل، قال ابن معطي: «وإنما يمنع الاسم الصرف لوجود علتين فرعيتين فيه من فروع تسعة» انظر:
الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق محمود الطناحي ص 156.

(4) أي ما يمنع من التنوين والجر إلا في حالتي الإضافة والتعريف بأل والتنوين يوضحه =

وضح العلل العشر فذكر سبعاً منها يمنع الاسم مع توافر علتين منها وهي: التعريف والعجمة والتعريف والعدل والتعريف ووزن الفعل والتعريف والتأنيث والتعريف والألف والنون الزائدتان والتعريف والتركيب والتعريف وألف الإلحاق. والصفة ووزن الفعل والصفة والعدل.

والعلل الثلاث الباقية تمنع واحدة منها فقط الصرف وهي: ألف التأنيث مقصورة وممدودة والألف والنون في فعلان فعلى نحو سكران وعطشان والجمع المتناهي الذي لا نظير له في الآحاد[1].

هذا باب أفعل:

قسم سيبويه أفعل أربعة أقسام ذكرها في أربعة أبواب، واعلم أن الفعل فرع عن الاسم فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله، فإذا صار فرعاً من جهتين أو أكثر ضعف فشبه بما خرج عن أصله وهو الفعل ومنع ما منعه من التنوين والجر.

ويستوي في هذا تشبيه البصريين والكوفيين، فإن قلت إن الفعل فرع عن المصدر كانت علة الكوفيين أنه فرع عن الأسماء لا عن المصدر لأن المصدر عندهم مأخوذ من الفعل.

وقال بعضهم: ولا تحتاج أن تقول صار فرعاً من جهتين لأنه لما خرج

= قول سيبويه: ـ فالتنوين علامة الأمكن عندهم والأخف عليهم ـ الكتاب 1 ـ 7 وعلل المنع تخرج الاسم المتمكن عن أصل تمكنه وذلك لأن كل ما لا ينصرف غير منون.

أما الجر فإنما يمتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع في الأسماء كما أن الأفعال فرع عن الأسماء لأن الاسم ـ كما يرى البصريون ـ قبل الفعل فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل.

انظر ما ينصرف وما لا ينصرف لأبـي إسحق الزجاج تحقيق هدى قراعة ص 1، 2.

(1) قال ابن السراج: الأسباب التي تمنع من الصرف تسعة متى كان في الاسم اثنان منها أو تكرر واحد في شيء منها منع الصرف وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة والتأنيث الذي يكون لغير فرق والألف والنون المضارعة لألفي التأنيث والتعريف والعدل والجمع والعجمة وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد.

الأصول في النحو 2/81

عن أصله ولم يكن اسماً استحق البناء ثم أعرب بالشبه ومنع التنوين والجر فإذا خرج الاسم عن أصله بعلتين أو ما يقوم مقامهما جعل كالفعل في عدم التنوين والخفض لا غير من حيث كان اسماً كما ذكرنا[1].

باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء:

افعل في هذا الباب اسم[2] غير صفة فلذلك انصرف في النكرة لأنه لا علة فيه إلا وزن الفعل وهذا البناء يكون في الأسماء والأفعال وهو غالب على الفعل ولذلك لم يصرف في التعريف فإن سميت بفعل على هذا البناء كان أحرى إلا ينصرف في التعريف أيضاً وكذلك إذا سميت باسم فيه زيادة مختصة بالفعل حملته على الفعل وان سميت بذلك الفعل نفسه فاقصى أمره أن يكون غير مصروف كالاسم الذي حمل عليه.

وجعل اليعمل[3] واليرمح[4] اسمين حيث استعملتهما العرب غير تابعين.

---

(1) قال ابن الخشاب: ولما حذفت حركة الجر فيه ـ أعني ما لا ينصرف من الأسماء ـ عاقبتها حركة النصب فدلت على ما كانت تدل عليه، إذ لا بد لعامل الجر من تأثير يؤثره وهو الإعراب إذ الاسم ـ وهو معمول الجار ـ معرب، فإن أمن دخول التنوين عليه ولحاقه الاسم عاد الجروجري عامله على أصله في تأثيره الخاص به لأن الجر انحذف تبعاً للتنوين ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة، فثبت الجر فيهما.

انظر المرتجل لابن الخشاب تحقيق علي حيدر ص 71/72

(2) ما جاء من الأسماء على أفعل أو يفعل أو تفعل أو فعل يفعل وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف.

الأصول لابن السراج 2/81

(3) قولهم جمل يعمل وناقة يعملة، يريدون به كثرة العمل والقوة عليه فإنها مصروفة في النكرة تقول: مررت بجمل يعمل وإنما نونت وإن كانت صفة لأنها ليست من أسماء الفاعلين، لا تقول عمل الرجل فهو يعمل إنما تقول عمل الرجل فهو عامل فإذا أردت كثرة العمل قلت عمال وعمول ومعمال ومعملٍ وعمل فليس يعمل من أسماء الفاعلين إنما هو مخصوص به الإبل وإذا سميت رجلاً «يعمل» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، تقول مررت بيعمل ويعمل آخر وكذلك «يعمر» اسم رجل.

(4) إذا سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة.

=

وقوله: ولغة بعض العرب، نص بأنها لغة وهو فعل سمي به، ويحتمل أن يكون اسماً.

ويفسر ابن خروف بعض المفردات اللغوية إلى أن يأتي إلى قول سيبويه: لأنه يشبه أذهب، فيقول: يريد ليس تشبيه ألف القطع بألف الوصل بأبعد من تشبيه ألف الوصل بألف القطع.

وقوله: في أولها الزوائد:

الزوائد عشرة منها أربعة لا تكون أولاً: الواو والهاء والسين واللام فإن جاءت السين تقدمتها الهمزة. . .

ووقع في الشرقية: من قال ترتب صرف لأنه وإن كانت فيه زيادة فإنه قد خرج من شبه الفعل[1].

قال ابن خروف: وهذا حسن وكذلك جميع ما خرج من شبه الفعل.

= وإذا جاء شيء على يفعل فالحكم عليه إذا رأيت في أوله الياء ألا تحكم بأن الياء فيه أصول نحو «يرمع» فإن كان لا يعلم له اشتقاق لم يجز أن تحكم عليه بأنه فعلل لأن الياء لم توجد ولا توجد في بنات الأربعة من أصل الكلمة فلذلك حكمت أن يرمعا يفعل.

انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص 13، 14

شرح الكافية 1/62

(1) هذا نص سيبويه 2/3 وإذا سميت رجلاً «تُرتُب» لم تصرفه، والترتب العيش/ المقيم أي الراتب فاشتقاقه من رتب إذا أقام ولولا الاشتقاق لكان حكمه حكم تدرأ فلم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة لأن التاء زائدة والدليل على ذلك قولهم درأت أي دفعت.

ما ينصرف للزجاج 16/17

قال الكسائي: وما كان على أفعل صفة نحو أحمر، (إذا سمي بأحمر وما أشبهه أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة أفعل الذي لا يكون نعتاً، هذا رأي الأخفش.

وقد أيده المبرد قال: ولا أراه يجوز في القياس غيره)[1].

واصفر وأبلغ واحدب فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة سميت به أو لم تسم: فإن كان أفعل اسماً نحو أحمد وأفلح واسلم انصرف في النكرة.

أما الصفة فلا خلاف في ترك صرف معرفتها ونكرتها في جميع الأحوال.

قال أبو الحسن في كتابه الأوسط: وما كان من أفعل صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو آدم وآخر وإنما يكون معرفة إذا سميت به رجلاً، ولم ينصرف في المعرفة ولا النكرة، قال: والقياس أن ينصرف في النكرة فهذا نص بما ذهب إليه سيبويه.

قال أبو زيد في لغاته: قلت للهذلي: كيف تقول للرجل له عشرون عبداً كلهم أحمر؟ فقال: له عشرون أحمر. قال: فقلت له: فكيف تقول إذا كان يقال لهم أحمد؟ فقال: له عشرون أحمداً.

ويسأل أبو العباس: ما بال أحمد مخالف لأحمر؟.

ويحاول إيجاد الإجابة فقال: من قبل أن أحمد وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه (من كذا) فإن ألحقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنه قد صار نعتاً كأحمر وذلك قولك مررت برجل أحمد من عبد الله وأكرم من زيد[2].

---

(1) المقتضب 2/312.
(2) المقتضب 2/311.

فأجرى أحمداً ولم يجر أحمر . والذي وقع في الكتاب طرة لأبي الحسن غلط لأنه يخالف العرب، والصواب ما نص عليه في كتابه من ترك الصرف[1] .

قال الأستاذ أبو بكر: القياس ما قاله أبو الحسن على قول سيبويه في باب جمع النساء والرجال.

باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات:

هذا الباب يرجع إلى استعمال العرب فما استعملت منه تابعاً فهو صفة وما لم تستعمل منه تابعاً نونت فيه الاسم كأجدل وأفعى فصرفت وجمعت على أفاعيل، ومن الدليل على ذلك جمعه في الحديث خضراً على خضراوات وقد تجمع على أفاعل وموصوفة كأراقم. وما لم يصرفوه من هذا الباب وقد استعمل استعمال الأسماء فإنهم راعوا فيه الصفة فكأنها صفة قامت مقام الموصوف وهو الذي أشار إليه أبو الحسن[2].

---

(1) زعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلاً نحو أحمر لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، قالوا: تقول: مررت بأحمر وأحمر آخر إذا كان اسماً، لأنه قد خرج عن الصفة فصار بمنزلة أحمد إذا سمينا به فنصرفه في النكرة كما نصرف أحمد.

وشرح ذلك أن أحمر أول أحواله النكرة وهو فيها لا ينصرف نحو هذا رجل أحمر فإذا عرف بالعلمية بقي على منع الصرف فإذا نكر بعد التسمية رد إلى حاله الأولى وهو فيها لا ينصرف أما أحمد فأول أحواله المعرفة وهو فيها لا ينصرف فإذا نكر رد إلى حال لم تكن له.

انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٧ وهامشها.

(2) ذكر سيبويه ثلاثة ألفاظ في هذا الباب وهي أجدل وأخيل وأفعى فزعم أن الأكثر في هذا أن يكون اسماً، قال: فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً وقد جعله بعضهم صفة».

الكتاب 2/5 =

باب أفعل منك:

قوله: ولا تقول هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أكبر.

فقد ألزم قبل هذا الحذف في كلامهم قولهم عام أول وصرفه في النكرة، قال أبو الحسن في الأوسط وما كان على أفعل بصفة فهو ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة نحو أسلم لأنك لا تقول هذا رجل أسلم يعني بغير «منك» قوله: وتقول لو سميته أفضل منك[1].

= والاختيار عند سيبويه في أجدل الصرف وقد اعتبره اسماً للصقر وبعض العرب تعتبره صفة.. أما أخيل فهو اسم طائر وزعم سيبويه أن هذا الطائر لمعة تخالف لونه فلذلك يمنعه الصرف أما أفعى عنده فقد زعم أنه وإن لم يكن من فعل وإنما معناه أنه يريد أنه خبيث والاختيار عنده ترك الصرف.

شرح الكافية 1/42 حياة الحيوان للدميري 1/168

أما أدهم للقيد وأسود للحية فالعرب لا تصرف هذا البتة تقول لسعه أسود يا هذا وتقول جعل في رجله أدهم يا هذا غير مصروف البتة ومثل ذلك أرقم إذا أردت به الحية غير مصروف.

الكتاب 2/5

وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص 11.

الهمع 1/31

معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس تحقيق هارون 4/512 والمقتضب 3/340.

(1) أفعل منك لا ينصرف في نحو قولك: مررت بأحسن منك، لأنه اجتمع فيه: أنه على وزن الفعل وأنه صفة، قال الله عز وجل: ﴿فحيوا بأحسن منها﴾ [النساء: 86].

وانظر البحر المحيط 3/310

وإن سميت به رجلاً لم تصرفه في معرفة ولا نكرة من قبل أنه مع «منك» التي توجب أن تكون صفة.

فإن سميت رجلاً بـ«أفعل» هذا نحو أحمد لأن أصل أحمد أحمد منك، ونحو أصغر لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة تقول مررت بأحمد وأحمد آخر لأنك إذا نكرته حططته عن شبه الفعل فانصرف في النكرة.

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص 9

يعني بالكلمتين لأنك إن نكرته رددته إلى أصله، وأما أجمع وأكتع[1] فهي أسماء فتنصرف في النكرة بعد التسمية بها وتعريفها عنده بنية الإضافة كـ «كل» إلا أنه ظهر المضاف إليه في «كل» ولم يظهر هنا، واستغنى عن إظهاره بما تقدم. ظاهرها إلا أنك قد تظهرها في كل، وحكمها هنا أضعف حيث لم يظهر فيها. ويبعد أن تكون أعلاماً. وذكر في بعض أبواب الأحوال: وأما كلهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يمكن أبداً إلا صفة، يعني تأكيداً. وقد تكون كل كعامة وجميع غير تأكيد.

باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف:

موضوع هذا الباب على أن المثال إذا لم يختص بشيء واحد كان مصروفاً أبداً ألا ترى أن قولك كل أفعل يحتمل أن يكون مثالاً للاسم والفعل والصفة وليس بفعل ولا اسم ولا صفة فلم يخلص لواحد منهما، فتصرفه إذا قلت كل أفعل فإذا خلص لواحد منهما صرف إذا كان اسماً وفتح إذا كان فعلاً وأعرب من غير صرف إذا كان صفة كقولك هذا رجل أفعل لأن أفعل هنا مثال لا صفة[2] لا يشرك فيه الاسم لما وضعته موضع ما لا ينصرف لم تصرف فإن

---

(1) معنى أجمع وأكتع وأبصع التوكيد والمعنى إذا قلت مررت به أجمع مررت بجميعه، فإذا سمي رجل بشيء من هذه لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة وإنما انصرف في النكرة لأن ما يمتنع من الصفات من الصرف في النكرة عند سيبويه والخليل أحمر وما أشبهه، فأما أجمع وما أشبهه فإنما يكون صفة وهو معرفة فإذا نكرته فقد خرج من باب الصفات والفرق بينه وبين أحمر وجيع بابه أن أحمر.

كان نعتاً وهو نكرة فلما سميت به ازداد ثقلاً وأجمع لم يكن نكرة إنما هو معرفة ونعت فإذا سميت به صرفته في النكرة لأنك لست ترده إلى حال كان فيها لا ينصرف.

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج 12، المقتضب 3/342

(2) افعل هنا مثال وليس بوصف ثابت أي مستعمل في الكلام، وعلى هذا مذهب الخليل=

وضعته موضع منصرف صرفت المثال نحو قولك هذا رجل فعلى لأنه مختص بالمذكر كذلك كل فعلي غير مصروف لأن هذا المثال مختص بألف التأنيث، وكذلك كل فعلاء غير مصروف أيضاً لأنه مختص بالتأنيث فهما مثالان لما لا ينصرف البتة ولهذا قال: وتقول هذا رجل أفعل منك، فلم تصرف لأنه لم يشرك الاسم هنا فهو مثال الصفة. وكذلك كل أفعل زيد هو مثال للفعل وليس بعامل في الفاعل لأنه لم يستفد فعلاً في الكلام ولكنه تمثيل ولم يشركه فيه غيره فجاء بالمثال محكياً على بنائه في الفعل وذكر معه الفاعل فوقعت الجملة محكية بعد كل. **وافعل هنا مثال للفعل وليس بعامل في الفاعل لأنه لم يستفد فعلاً في الكلام ولكنه تمثل** مثل به عامل الفاعل فجرى عليه حكمه كما جرى على مثال الوصف ذلك.

وخطأ أبو عثمان المازني سيبويه في ترك صرف هذا رجل أفعل، قال لأنه مثال لا صفة. وهو قول ساقط، وقد علمنا أنه مثال لكنه لم يشرك الاسم كآدم وأحمر[1] أي أنه وصف ثابت.

وخطأه أبو العباس في ذلك وذهب مذهب سيبويه ثم حكى عنه اتباع المازني في قوله وليس بشيء لما ذكرنا.

وكذلك قال في كل أفعل زيد هو فعل عامل في فاعله ولم يجعله مثالاً ولذلك لزمه الفتح وهو حكاية.

= وسيبويه أن ما كان على هذا المثال وكان وصفاً لا ينصرف وما كان اسماً على هذا الكلام انصرف.

(1) آدم هنا وصف ثابت أي مستعمل في الكلام فلا تحتاج إلى أن تقول كل آدم يكون وصفاً فتوهم أن آدم يكون غير وصف.

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص 24

بل نقول كل أفعل يكون وصفاً

وقوله: يكون وصفاً لا تصرفه، هذا نص صحيح أن أفعل إذا ثبت في الوصف فهو غير مصروف إلا أن تكون اسماً وصف به لمعنى فيه[1].

وقوله: قلت فكيف تصرفه يريد كيف صرفت المثال.

قوله: وتقول افعل إذا كان وصفاً لم أصرفه؟.

ترك صرف أفعل هنا لأنه اسم معرفة ابتدأ به ليخبر عنه.

ثم قال: وقال ناس كل ابن أفعل فلم يصرف أيضاً وقد صار هنا نكرة غير أنه مثال للمعرفة لما ينصرف مختص به، واختار الأستاذ على هذا أن تقول كل أفعل في الكلام فهو وصف أو معرفة ولا يشبهه لأنه جرى في الكلام معرفة غير مصروف فمنع الذي مثله به الصرف.

وقوله كل أفعل في الكلام لا أصرفه هذا يجوز في آدم وغيره من ألفاظ الصفات ولا يجوز في المثال كما ذكر.

قوله وإنما مثل به الفعل:

هذا هو القياس وعليه قوله:

جـزاء الكـلاب العـاويـات وقـد فعـل

لأنه لا يخص شيئاً من غيره ألا ترى أنه تمثيل لكل شيء فحكمه حكم شيء.

ثم يورد نصاً لسيبويه وجده في النسخة الرباحية، قال سيبويه:

---

(1) وقد يسأل أحدنا هنا: لم تقول: مررت بنسوة أربع، فتصرف أربعاً وقد جعلته في موضع الصفة؟ يجيب الزجاج بقوله: إن أربعاً اسم جعلته في موضع الوصف فأجريته على بابه في الأسماء وليس أربع بتمثيل للأوصاف.

ما لا ينصرف ص 25

وإنما جاز أن يقع نعتاً وأصله الاسم لأن معناه معدودات كما تقول مررت برجل أسد لأنه معناه شديد.

المقتضب 3/340

شرح الكافية لابن مالك 2/198/199

وإن شئت قلت كل فعلى أو فعلى فلم تنون لأن هذا الحرف مثال فإن شئت أنثت وجعلت الألف للتأنيث وإن شئت جعلت الألف لغير التأنيث[1]. أ. هـ.

قال ابن خروف: وإذا جعلت لغير التأنيث لم تكن إلا للإلحاق ونونت ولم يدخل تحتها التأنيث فلم يشتركا كاشتراك أفعل وفعلان، وكل مثال مشترك فلا بد من تنوينه إذا قلت كل كذا. وكل مثال من هذين منفرد بحكمه، وهما قولان والأظهر الآخر[2].

باب ما ينصرف من الأفعال:

لا يخلو أن يسمى بالفعل وفاعله يكون محكياً وليس من الباب.

أو بالفعل فارغاً من فاعله وهو الذي يتكلم عليه. وعيسى بن عمر[3] لا يصرف فعلاً ماضياً فارغاً من فاعله أشبه الأسماء أو لم يشبهها وعليه حمل قوله:

أنـــا ابـــن جـــلا. . .[4]

---

(1) كل فعلى بفتح الفاء أو فعلى كانت ألفها للتأنيث لم تنصرف في معرفة ولا نكرة وإن كانت ألفها لغير التأنيث انصرفت في النكرة ولم تنصرف في المعرفة.

ما لا ينصرف للزجاج ص 25

(2) قد تنون وتقول فعلى وفعلى فتجعلها لغير التأنيث والأجود أن تقول فعلى وفعلى بغير تنوين فتجعل ألف هذا المثال للتأنيث لأن ألف التأنيث في هذا الباب أكثر.

الزجاج ما ينصرف ص 25

ومذهب الخليل وسيبويه أنك مخير إن شئت نونت وإن شئت قلت بغير تنوين، هذا في فعلى بالكسر وفعلى بالفتح فقط ولكن فعلى لا يتأتى أن تقول فيها ذلك لأن ألفها لا تكون لغير التأنيث نحو أنثى وطوبى ورجعى فتقول كل فعلى في الكلام لا تنصرف ولا تنون فعلى.

الزجاج 26

(3) الكتاب 2/7.

(4) قال عيسى بن عمر إن الرواية في هذا البيت «جلا» من غير تنوين وهو فعل سمى به=

قال الفارسي: ليس كون الاسم خارجاً من أمثلة الأسماء يمنع صرفه بل كونه على بناء المختص بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه.

قال ابن خروف: وهو قول سيبويه، وجميعها لا ينصرف في التعريف وينصرف في التصغير والتنكير لزوال شبه الفعل عنه.

وأما التسمية بضربا وضربوا فلا بد من إلحاق النون كما أنك إذا سميت بيضربا ويضربوا المجزومين والمنصوبين رددت النون[1]، وعلة سيبويه أن ألف التثنية وواو الجمع لا يكونان إلا مع النون، فلما كان الفعل الماضي مبنياً على الفتح حذفوا النون من الماضي المثنى ضميره والمجموع أيضاً فصارت حذف النون منهما للبناء كفتح المفرد فصيروا الفتحة في ضرب كالنصبة في لن يضرب وحذف النون للبناء كحذفها للإعراب.

ولا يكون شيء من هذا إلا أن تكون الألف والواو علامتين مجردتين

= أبوه وليس في ذلك حجة عند سيبويه لاحتمال أن يكون سمى بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجمل تحكى إذا سمي بها نحو برق نحره وشاب قرناها أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمحذوف والتقدير أنا ابن رجل جلا فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة.

شرح المفصل 61/1

(1) الحقته النون لأن تثنية الأسماء تلحقها النون، وإذا سميت بالمثنى جعلت إعرابه وإن كان واحداً إعراب الإثنين لأن لفظه لفظ الإثنين حكاية للتثنية فإن شئت قلت هذا ضربان قد جاء فجعلت الألف فيها بمنزلتها في الجولان فلم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة كما تفعل بعثمان.

وكذلك ضربوا إذا سميت به رددت النون فقلت هذا ضربون قد جاء ورأيت ضربين ومررت بضربين تلحق النون كما ألحقتها مع الألف، وجعلته كالجمع في الإعراب كما قال الله عز وجل: ﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون﴾ [المطففين: 18، 19].

وإن جعلته معرب الآخر بمنزلة ـ هذه سنين قلت هذا ضربين ورأيت ضربينا ومررت بضربين.

ما لا ينصرف الزجاج 22/23

من الضمير ولا تكون هذه الألف والواو إذا تأخرتا إلا ضميرين وكذلك في الأمر، فإن سميت بشيء من ذلك حكيت وتجوز الحكاية في جميع ذلك، وإن لم يكن في الفعل ضمير ـ وهو قليل في الكلام على ما يأتي من حكاية الحروف والأفعال والأسماء[1].

قوله: صرت كأنك سميت بيبرين:

يريد أنك تقول ضربين كما تقول يبرين ـ اسم بلد ـ ولم يرد أن يبرين إذا سميت بها مذكراً وجعلت الإعراب في النون صرفت لزيادة الياء أولاً. وتشبيه سيبويه صحيح بديع ويبرين لا ينصرف في التعريف على كل حال لمكان الزيادة في أوله والوزن عنيت بلداً أو رجلاً[2].

قوله: وإنما كففت النون في الفعل:

يريد أن الماضي مبني على الفتح فلما احتيج إلى تثنية الضمير وجمعه

---

(1) ما يسمى بالفعل يحتمل أمرين: الوصف مثل: جاء يصرخ أي جاء رجل يصرخ لتكون الجملة في محل رفع صفة لرجل، ولا تدخل في مجال المنع من الصرف. أو التسمية نحو جاء يصرخ أي الذي سمي يصرخ وهو الممنوع من الصرف بوزن الفعل والعلمية بشرط أن يتخلى الفعل عن ضمير يعود على أي شيء لئلا تكون الجملة صفة.

انظر كتابي «دور الصرف في منهجي النحو والمعجم» ص 230 وشرح الكافية 62/1.

(2) قال أبو إسحق الزجاج: غلطوا في قلبهم هذا الباب إلى الياء دون الواو وكان ينبغي أن يقولوا إنه على ضربين من قال سنين قال ضربين ومن اعتد بزيادة الواو والنون قال هذا ضربون قد جاء مثل زيتون ومررت بضربون، ولا أعلم أحداً قال هذا إلا محمد بن يزيد رحمه الله فإنه أنبأنا بهذا القياس، فإذا سميت رجلاً ضرباً ضربوا والألف للضمير فلا اختلاف بين جميع النحويين أنه حكاية على لفظ واحد في الرفع والنصب والجر. (ما لا ينصرف 23) وإذا سميت بضربا قلبت ضربان قد جاء فيمن قال أكلوني البراغيث ومن قال مسلمين وعشرين لم يقل في مسلمات مسلمين لأن ذاك لما صار اسماً لواحد شبه بعشرين ويبرين.

أصول النحو لابن السراج 83/2

كان من حقه أن يأتي بالنون على طريقة الأسماء والفعل المضارع، فلما كان الواحد مبنياً جاء في الاثنين والجماعة كذلك فصار حذف النون بناءً كما كانت الفتحة بناءً في المفرد فلما سميت به خرج عن الأفعال فجاء على طريقة الأسماء فرجعت النون بعد الألف، وأما المضارع فمعرب والنون فيه ثابتة كالضمة في المفرد.

وقوله: ووافقت النصب:

يريد: ووافقت الفتحة النصب كما وافقت النصبة البناء، يريد حين قلت: لن يضربا لقولك لن يضرب وقد بين في أول المسألة.

قوله: وإن سميت رجلاً يضربن لم تصرف:

يريد: إذا كانت علامة غير ضمير أعربت ولم تصرف وإن كانت النون ضميرا حكيت. وقال أبو علي إن جعلت النون علامة للجمع فليس في الكلام مثل جعفر فلا تصرفه وإن جعلتها علامة للفاعلات حكيته فهو في كلتا الحالتين غير منون. ثم قال: ليس كون الاسم خارجاً من أبنية الأسماء يمنع الصرف لكن كونه على بناء المختص بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه فمنزلة يضربن إذا سميت به فارعاً فيمن قال أكلوني البراغيث من فعلن فعلاً منزلة تغلب اسماً من تضرب فعلاً.

باب ما لحقته الألف في آخره:

الفراء لا يجيز تسمية المذكر بما فيه الألف، وقد ذكر بعد دخول التاء في بهمى وهي ألف تأنيث فقيل بهماة، وحكى يحيى أخراة، وتكون فيهما للإلحاق في قول من أثبت فعللاً كجخدب وطحلب وهو صحيح[1].

---

(1) قال الزجاج: وزعم سيبويه أن فعلل ليس في الكلام بضم الفاء وفتح اللام، والزجاج واهم هنا لأن سيبويه قال: ويكون على فعلل في الاسم والفصة، فالاسم سردد ودعبب وشربب والصفة قعدد ودخلل.
الكتاب 2/329 ـ بولاق ـ وزعم سيبويه أنه ليس في الكلام فعلل ولا فعلل. =

وقوله: وكينونته وصفاً للمذكر يدلك على ذلك[1].

يريد يدلك على أن الألف في حبنطى للإلحاق أن ألف التأنيث لا تدخل في وصف المذكر فهذا نص واستدل أيضاً بقولهم حبنطاة وهو حسن.

ويريد بقوله يكسر عليه الاسم: يبنى عليه.

باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف:

قوله: واعلم أن من العرب من يقول قوباء، يريد أنه عندهم مصروف مذكر فيكون ملحقاً بفرناس.

يعقوب: قال الفراء، ليس في الكلام فعلاء مضمومة الفاء ساكنة العين إلا حرفان الخشاء وهو عظم ناتىء خلف الأذن. قوباء الأصل فيهما التحريك[2] وقد يمكن أن يكون غوغاء ملحقاً، وإن كان سيبويه قد قال لم

= وجحدب على مثال فعلل وهو ضرب من الجنادب هذه العظام من الجراد وهو عند سيبويه محذوف من جخادب. ما لا ينصرف للزجاج 17.

(1) الألف الزائدة للالحاق نحو حبنطى وما أشبه ذلك من الأسماء المذكرة التي في آخرها ألف زائدة فهي تنصرف في النكرة وتنون وتنوينه دليل على تنكيره وصرفه فإن سميت به رجلاً لم ينصرف للتعريف وشبه ألف بألف التأنيث من حيث إنها زائدة.

شرح المفصل 1/60

وأنه معرفة فإذا نكر انصرف في النكرة ليفرق بين الألف الزائدة التي لغير التأنيث وبين ألف التأنيث.

ما لا ينصرف للزجاج 1031

(2) من العرب من يقول قوباء في قوباء فيصرفها ولا يجوز فيها إذا سكنت الواو إلا التذكير والصرف، وكذلك من قال خشاء في خشاء صرفها.

المقتضب 2/268 ما لا ينصرف الزجاج 34

وقال الفراء: القوباء تذكر وتؤنث وتحرك وتسكن فيقال هذه قوباء فلا تصرف في معرفة ولا نكرة، وتلحق بباب فقهاء وهو نادر وتقول في التخفيف هذه قوباء فلا تصرف في المعرفة وتصرف في النكرة وتقول هذه قوباء ملحقة بباب طومار تنصرف في الذكرة والمعرفة. =

يلحق بشيء والتضعيف فيه أحسن.

باب ما لحقه نون بعد ألف:

قال المبرد: سألت أبا عثمان لم زعم أن أصل بناء فعلان[1]. الفعل.

فقال من قبل أن الزيادة للفعل وأشبه الأسماء بالأفعال الصفات لأنها تحتاج إلى الموصوف كما يحتاج الفعل إلى الفاعل فلما إن كانت زيادة علمنا أن أصلها الفعل وإن لم تكن مثل ما أشبه الفعل.

وقوله: وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء[2] لأنها على مثالها.

يريد أنهم جعلوها كألف حمراء وهذا صحيح أجروا عليها حكمها في

= وقال ابن الأعرابي القوباء واحدة القوبة والقوبة، قال ابن سيده، ولا أدري كيف هذا لأن فعله وفعله لا يكونان جمعاً لفعلاء ولا هما من أبنية الجمع.

أما معناه فهو داء معروف يظهر في الجسد يتقشر ويتسع ويداوى بالريق قال الراجز:

يـــا عجبـــا لهـــذه الفليقـــة   هـل تغلبـن القـوبـاء الـريقـة

اللسان قوب 2/186

المقتضب 3/88، 386، 4/4

(1) تزاد الألف والنون في آخر الاسم أو الصفة وهما مضارعتان لألفي التأنيث في نحو حمراء ومرضي فالاسم نحو عمران والصفة نحو عطشان، ويشترط في حالة الصفة فتح فاء فعلان إذ تفتح الفاء خوفاً من التاء، أما إذا كان أول الكلمة مضموماً كعريان وخصمان جمع خصيم فلا خلاف في صرفه اتفق على ذلك أبو عمرو بن العلاء والخليل ويونس وسيبويه.

غنية الطالب ومنية الراغب/ أحمد أفندي فارس ص 73

شرح الكافية 1/61، الكتاب 2/28 ط بولاق

(2) في عدة الحروف والتحرك والسكون وأن لفعلان مؤنثاً على حدة كما أن لحمراء مذكراً على حدة فأشبه فعلاء هذا الشبه.

الزجاج ص 35

ترك الصرف في المعرفة والنكرة لما ذكر لاتفاقهما في البناء والزيادتين وكون المذكر فيهما غير جار على المؤنث لأن المؤنث في أحدهما ينفرد ببناء لا يشركه فيه المذكر والمذكر في الثاني ينفرد ببناء لا يشركه فيه المؤنث فجرى الحكم فيهما في منع الصرف مجرى واحداً.

وزعم في البدل أنها بدل من الهمزة في فعلان فعلى وهذا نص لا يقتضي إلا بدل العوض وكثيراً ما يصرفه، وذكر في علل ما تجعله زائداً أن النون فيه كهمزة حمراء وهذا كقوله في ما لا ينصرف في ألفي التأنيث فصارت الهمزة بدلاً من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل وجرى عليها ما كان يجري عليها[1].

باب ما لا ينصرف في المعرفة:

وكل ما في آخره الألف والنون فلا يخلو أن تكون النون أصلاً أو زائدة، فإن كانت أصلاً انصرف الاسم الذي هما فيه، وإن كانت زائدة فلا يخلو أن يكون مؤنثها فعلى نحو سكرى وعطشى، أو تدخله تاء التأنيث، فالذي مؤنثه فعلى هو المذكور في الباب الأول. وقال أبو الحسن في الأوسط: وما كان على فعلان مما له فعلى فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة[2]، وما لم يكن له فعل صرفته في النكرة. وأما الذي لم يجيء مؤنثه

(1) ولهذا ذكر سيبويه في موضع آخر ـ الكتاب 2/349 ـ أن النون تقع بدلاً من ألف التأنيث نحو قولك في صنعاء صنعاني وصنعاوي الأكثر وفي بهراء بهراني فهذا قياس هذا الباب.

فالحجة في امتناعه من الصرف الحجة في امتناع حمراء ونحوه.

(2) واعتبر المبرد نون فعلان الذي مؤنثه فعلى بدلاً من الألف التي هي آخر حمراء ثم عاد وقال إنها مشبهة بألف التأنيث وليست بدلاً منها، ولعله تابع سيبويه في هذا الاضطراب إذ قال سيبويه مرة «... لأن هذه النون كانت بدلاً من ألف التأنيث» الكتاب 2/107، وقال: «والنون تكون بدلاً من الهمزة في فعلان فعلى» الكتاب 2/314 وقال: «وذلك نحو» عطشان وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء» وذكر وجوه الشبه بينهما، والرضى في =

على فعلى فلا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير[1].

فإذا ورد اسم وفيه هذه النون على أي بناء كان احتمل أن تكون أصلاً أو زائدة فإن كانت أصلاً انصرف البتة وإن كانت زائدة منعت الصرف في المعرفة نحو مروان وقد يصلح فيه الوجهان نحو حسان وتبان وسمان لأنه يصلح أن يكون: من الحسن والحس والتب والتبن والسمن والسم[2].

باب هاءات التأنيث[3]:

يلاحظ ابن خروف أن سيبويه ذكر في باب البدل أن أصل الهاء تاء والهاء بدل منها. ثم أخذ يفسر قول سيبويه[4].

= شرح الكافية 1/53 والأشموني في باب ما لا ينصرف نسباً إلى المبرد أنه خالف سيبويه وجعل النون بدلاً من الهمزة وهذا وهم منهما.

المقتضب 1/64، 221، 3/335

(1) جميع هذا الباب ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة لأنه أشبه سكران في الزيادتين وانحط عن باب سكران لأنه ليس مثله في الحركة والسكون وأنه ليس له مؤنث على حدته..

الزجاج 36

(2) تعتبر هذه النون زائدة أم غير زائدة بالفعل والجمع والمصدر فإذا أردت سمان فعلان من السم وأردت بـ «حسان» فعلان من الحس أو من الحسن وأردت بـ «تبان» فعلان من التب والتب الخسران لم تصرف هذا الضرب في المعرفة وصرفته من النكرة..

الزجاج 36

ولعل أبا سعيد قد وفق في وضع ضابط لزيادة الألف والنون في مثل هذه الصيغ قال: إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف حكم عليها بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره أن النون أصلية.

الكتاب 2/11

(3) شرح الكافية 1/48، 49، الكتاب 2/12.

(4) قال الرضى: لا خلاف في تاء التأنيث الفعلية أنها في الوقف تاء وفي أن أصلها تاء أيضاً، وأما الاسمية فاختلف في أصلها فمذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر=

قوله لأن الهاء ليست عندهم في الاسم:

يريد أن الكلمة لم تبن عليها كما بنيت على الألف المقصورة فجرت عندهم مجرى حروف الإلحاق في بناء الكلمة عليها ومجرى حروف الأصل ولذلك حذفوها في التصغير خاصة كما حذفوا الأصل والتاء لا تحذف في التصغير قلت حروف الكلمة أو كثرت لأنها بمنزلة الاسم الثاني من المركبات.

والدليل على أن تاء التأنيث لا يعتد بها في النكرة[1] أنها تجتمع في غير التسمية بها مع الصفة. فلا تكون علة ألا ترى أن قائمة وضاربة اجتمع فيهما التأنيث والصفة من حيث كان دخول التاء كخروجها فهي بمنزلة اسم صنم إلى اسم. فإذا اجتمعت مع التعريف لزمت فصارت علة باللزوم فإذا أنكرت أشبهت الأصل وزالت إحدى العلتين ولم يراع الوصف كما فعل في أحمر وبابه لما نكر وروعي فيه الأصل من الصفة فمنع الصرف.

واحتج كذلك بتصغير نحو حضرموت.

وإذا كانت الألف رابعة تثبت وإذا كانت خامسة حذفت كما تحذف ألف الإلحاق وحروف الأصل فإن شئت عوضت من المحذوف وإن شئت لم تعوض كما فعلت بفرزدق.

ولا تكون أكثر من خامسة لأن الأصول لا تزيد على الخمسة، وهذه كالحرف الأصلي في بناء الكلمة عليها وإن كانت زائدة.

= النحاة أنها أصل كما في الفعل لكنها تقلب في الوقف هاء ليكون فرقاً بين التاءين الاسمية والفعلية.

شرح الشافية 2/288

(1) كل ما دخلته هاء التأنيث وكان معرفة لم ينصرف فإن كان نكرة انصرف، وذلك نحو حمزة وطلحة وحمدة إذا كان واحد من هذه اسماً لمذكر أو مؤنث معروف فإنه ينصرف وذلك نحو قولك رأيت حمدة وطلحة، ومررت بحمدة وطلحة يا هذا، لا تنونه ولا تصرفه فإن نكرته صرفته فقلت مررت بحمزة وحمزة آخر..

ما ينصرف للزجاج 38

وأما الألف الممدودة فزائدة أيضاً لازمة كلزوم المقصورة غير أن الكلمة لم تبن عليها بناءً ما على المقصورة بدليل وقوع التحقير على ما قبلها وتثبت هي كالهاء تقول: بريكاء وجليلاء في بروكاء وجلولاء فوقع الحذف على ما قبلها وثبتت هي كالهاء وكشيء ضم إلى شيء وخالفت الهاء في لزومها الكلمة.

قال رحمه الله في باب التحقير: وإذا حقرت بروكاء[1] وجلولاء قلت بريكاء وجليلاء لأنك لا تحذف هذه الزوائد لأنها بمنزلة الهاء وهي زائدة من نفس الحرف كألف التأنيث.

باب ما ينصرف في المذكر البتة:

قوله إلا فعل مشتقاً من الفعل.

كأن الأخفش لمح هذا الموضع في إجازته صرف المعدول في التسمية إذا عدل قبلها لأنه لم يعدل في حال التسمية كعمر[2] وإنما صرفت قدماً في

---

(1) بروكاء القتال: الصبر على القتال مشتق من البرك.

الزجاج 33

فسيبويه يحذف واو بروكاء، ويخالفه المبرد ويقول إن هذا ليس بصواب ولا قياس إنما القياس ألا يحذف شيئاً، ويحاول المبرد أن يجعلها مثل بروكه فيثقل عند التصغير.

ولكل وجهه هو موليها، وانظر تفصيل ذلك في:

الكتاب 2/117/118

المقتضب 2/262/263

الانتصار 260/264

معجم البلدان 2/156

(2) عمر معدول عن عامر وقد اختلف النحويون الموثوق بعلمهم فيه، فإذا سميت رجلاً لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، فإن سميت رجلاً بـ «عمر» جمع عمرة أو بعمر من قولك رجل عمر أي كثير العمران صرفته في المعرفة والنكرة وهذا مثل قوله ـ أبي زغبة الخزرجي ـ

قـــد لفهـــا الليـــل بســـواق حطـــم

أنساب الخيل لابن الكلبي 85، المقتضب 1/55 =

التسمية وصغرت بغير هاء لأنه مؤنث بغير علامة على ثلاثة أحرف فروعي اللفظ لخفته، ولو كان بالعلامة لم يصرف وصغر بالهاء.

وأما بنت وأخت[1] وهنت . . . فالتاء فيها للإلحاق وتدل على التأنيث وليست كتاء التأنيث في الأحكام وإذا سميت بشيء منها صرفت ولم تغير التاء في الوقف.

ويريد بقوله: لأنك لا تحرك ما قبل هذه التاء فتوالى أربع متحركات، أنك لو سميت بضربت وأعربت التاء ووقفت بالتاء ولم تجعلها كتاء التأنيث في رطبة لصار الاسم قد توالى فيه أربع متحركات لأن التاء قد صارت حينئذٍ من الكلمة ولا سبيل إلى ذلك فلا بد من الوقف بالهاء حتى تصير تاء تأنيث لم تبن الكلمة عليها كمثل رطبة.

بـاب فعـل:

بعد أن يعطي ابن خروف فكرة عن الباب يقول:

وأبو الحسن يصرف هذا المعدول بعد التسمية به، قال: فإن سميت بجمع وكتع فالقياس أن تصرفه لأنه حينئذٍ ليس بمعدول عن شيء[2].

= يريد أنه كثير الحطم.

ما لا ينصرف الزجاج 39، شرح المفصل 9/32

(1) جمع ابن خروف بين بنت وأخت وهنت وحكمها مختلف أما بنت وأخت فإنك إذا سميت رجلاً بهما صرفته في النكرة والمعرفة لأن ما كان على ثلاثة أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو مصروف، وتاء بنت وأخت دخلتا بمنزلة ما حذف من الكلمة فهي مصروفة.

وإذا سميت رجلاً بـ هنت وكذلك منت لم تصرف وحركت النون فقلت جاءني منة وهنة يا هذا وصرفته في النكرة.

ما لا ينصرف للزجاج 41

والمحذوف من أخت وبنت الواو أما في أخت فدليلهم أخوة وأخوة وأما بنت فمحمول عليه والدليل على أن التاء في هنت بدل من الواو قوله:

علـــى هنـــوات شـــأنهـــا متتـــابـــع

المخصص 17/88

(2) اجتمع في جمع وكتع شيئان: أنهما معدولان عن جمع جمعاء وأنهما معرفة ألا ترى=

وحكى أبو العباس عنه: إذا سمي بآخر صرف وليس آخر وسحر كجمع.

(جاء في المقتضب: ومن المعدول أخر وسحر وعدلهما مختلف.

فأما أخر فلولا العدل، انصرفت لأنها أخرى فإنما هي بمنزلة الظلم والنقب والحفر، فباب فعلى في الجمع كباب فعله نحو الظلمة والظلم.

وإنما استويا في الجمع لاستواء الوزن وأن آخر كل واحد فيهما علاقة التأنيث والذي منعهما من الصرف أنها معدولة عن الألف واللام، قال تعالى: ﴿وأخر متشابهات﴾[1] وقال: ﴿فعدة من أيام أخر﴾[2].

فإن سميت به رجلاً فهي منصرفة في قول الأخفش لأنه يصرف أحمر إذا كان نكرة اسم رجل لأنه قد زال عنه الوصف وكذلك هذا قد زال عنه العدل وسيبويه يرى أنه على عدله)[3].

وأما سحر[4] فإنه لم يعدل إلا في وجه واحد إذا أريد يوم بعينه وهو في

= أنك تقول مررت بنسوتك جمع يا هذا فيؤدي عن جميعهن، وقد جعل الزجاج جمع وجمعاء مثل حمراء وحمر وهذا وهم من الزجاج.

قال ابن سيده: وقد غلط الزجاج ورد عليه الفارسي بعد أن حكى قوله، فقال: وقد أغفل أبو إسحق فيما ذهب إليه من جمع في كتابه فيما لا ينصرف وليس جمعاء مثل حمراء فيلزم أن يجمع على حمر كما أن أجمع ليس مثل أحمر وإنما جمعاء كطرفاء وصحراء كما أن أجمع كأحمد بدلالة جمعهم له على حد التثنية فقد ذهب في هذا القول عن هذا الاستدلال.. وقد نص سيبويه نفسه على أن أجمع وأكتع ليس مثل أحمر لأن أحمر صفة للنكرة وأجمع وأكتع وصف بهما معرفة فلم ينصرفا لأنهما معرفة..

المخصص 17/133، ما لا ينصرف الزجاج 40

(1) سورة آل عمران، الآية: 7.
(2) سورة البقرة، الآية: 184، 185.
(3) المقتضب 3/377، شرح الكافية 2/36، 37، شرح المفصل 6/99، أمالي ابن الشجري 2/108، البحر المحيط 2/34، الأشباه والنظائر 4/155.
(4) أما سحر فإنه معدول إذا أردت به يومك ـ عن الألف واللام فإن أردت سحراً من الأسحار صرفته لأنه غير معدول. =

سائر الأيام مصروف، وكذلك آخر ألا تنصرف عنده في التسمية بها في التعريف والتنكير راعوا فيها كونها غير مستعملة في غير العدل بغير ألف ولام فراعوا نقلها من معدول فلم يصرفوا للتعريف ومراعاة ذلك، ولما نكروا رجعت إلى حال كانت فيها صفة كأحمر وبابه. وسيبويه لا يصرفها في التسمية بها فإن صغرها صرفها.

وزعم المبرد أن سيبويه يصرف المعدول عن العدد في التعريف والتنكير، ولم يفعل ذلك بدليل قوله: (وسألته ـ الخليل ـ عن آحاد. . .).

وذهب بعضهم إلى الصرف في التعريف وتركه في التنكير، قال: أما التعريف فلأنه فيه غير معدول فليس فيه إلا التعريف، وأما التنكير فرجع فيه إلى حالة كان فيها معدولاً نكرة كأحمر بعد التسمية.

وهذا هذيان والواجب ألا يصرف فيهما لأن اللفظ هو المعدول والقياس والصرف في كل فعل علماً لم يعلم حكمه.

وذكر أن زفر معدولة لا محالة لترك صرفه، وأما ما حكى المبرد من قولهم: إنه لزفر أي حمال الأثقال وأتى حمله فازدفر فإنه صفة كحطم وليس بمعدول عن زافر لأن عدل هذا النوع لا يكون إلا في العلمية وجعله الفارسي في الصفات وأنشد لأعشى باهلة.

أخو رغائب يعطيها ويسلبها   يأتي الظلامة منه النوفل الزفر

وورد في عقر صفة.

قوله: وأنهما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما.

= وقد جاء مصروفاً في قوله تعالى: ﴿إلا آل لوط نجيناهم بسحر﴾ [القمر: 34].
وانظر الكتاب 2/43
شرح المفصل 2/41
شرح الكافية 1/172/173
أمالي ابن الشجري 2/250

يريد أن عامراً وزافراً هو أولى بهما من عمر وزفر لأنه الأصل في الصفة، فعدلا عنه ومنعا الصرف[1].

ووقع هنا في رواية الرباحية: وذلك البناء معرفة كذلك جرى هذا الكلام وللسيرافي: كذلك جرى في هذا الكلام، وفي الشرقية: كذلك جرى في هذا الكلام. وكله بين.

وقوله: وسألته عن صمر... الخ.

يريد أنه ضارع ثقبا حيث استعمل الأسماء ولم يعدل ولزمته الألف واللام.

قوله: كما تركوا صرف لكع يريد أنهم استعملوا فسق ولكع في غير النداء معرفة كاستعماله في النداء[2].

وقوله: فلو حقرت أخر اسم رجل صرفته.

يريد أنه في التنكير غير مصروف مراعاة لعدله قبل التسمية به وقد ذكر

---

(1) الفائدة في العدل أنه يقع في أول وهلة معرفة يغني عن الألف واللام وأصله الوقوع في باب النداء، ولا يمتنع شيء من أسماء الفاعلين من العدل إلى فعل في النداء تقول للخبيث يا خبث وللفاسق يا فسق ويا ضرب ويا قعد تريد بهذا كله يا أيها الفاعل الكثير الفعل للضرب الذي تذكره.

ما لا ينصرف للزجاج 40

(2) وزن فعل ينقسم في الكلام أربعة أقسام: **أحدها**: أن يكون علماً كعمر وزفر وقثم فيمتنع من الصرف.. **والآخر**: أن يكون وصفاً كحطم قال:

قد لفها الليل بسواق حطم

فهو مصروف لأنه ليس بمعدول لأنك تلحقه الألف واللام وتاء التأنيث.

والثالث: أن يكون اسماً موضوعاً غير معدول كصرد وجرد ونفر.

والرابع: أن يكون جمعاً إما جنس كرطب وحمم وإما جمع كثقب ونطف وهذا غير ممتنع من الصرف إذا كان غير معدول ولا معرفة.

المرتجل لابن الخشاب 91،

شرح الشافية 2/122

ذلك في الظرف. فأما أحاد ومثنى وثلاث وموحد وفرادى وأخواتها فهي صفات معدولة عن أسماء العدد وهي تستعمل تابعة وغير تابعة وهذه صفات لا تستعمل إلا تابعة في الغالب وهي نكرات[1].

وزعم يحيى أنها معارف فالألف واللام في النية ومنع دخولهما في اللفظ لأنها في تأويل الأضافة فكأنه ذهب مذهب الخليل في قولهم قد أمر بالرجل مثلك قال: فإن جعلتها نكرات صرفت، والظاهر ما ذهب إليه سيبويه لأن المعنى كما ذكر وجميعها نكرة. وزعم أنها تكون أسماء وتصرف وأنشد:

فإن الغلام المستهام بذكره — قتلنا به من بين مثنى وموحد

لأربعة منكم وآخر خامس — وساد مع الإظلام في رمح معبد

فهذا اجراه مجرى أسماء العدد.

ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء صرفها.

ويختم هذا الباب بتعريف الفارسي للعدل، قال الفارسي: معنى العدل أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى آخر[2].

---

(1) المانع من الصرف فيه أربعة أقاويل: منهم من قال إنه صفة ومعدول، ومنهم من قال إنه عدل في اللفظ وفي المعنى فصار كأن فيه عدلين وهما علتان فأما عدل اللفظ فمن واحد إلى أحاد ومن اثنين إلى ثناء أو مثنى.. وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الإثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى.

وقول ثالث أنه عدل وإن عدل له وقع من غير جهة الفعل لأن باب العدل حقه أن يكون للمعارف وهذا للنكرات وقول رابع أنه معدول وأنه جمع لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى..

المخصص 17/120

(2) ورأي أبو علي أن العدل ضرب من الاشتقاق، قال: أعلم أن العدل ضرب من الاشتقاق ونوع منه فكل معدول مشتق وليس كل مشتق معدولاً.

والعدل لفظ يراد به لفظ آخر فلا يمتنع أن يكون واقعاً على النكرة كما يقع على المعرفة.

المخصص 17/122

والجيد أن يعدل عن الأولى به كما ذكر سيبويه لأنه أوغل في الباب، ألا ترى أن منه ما لا يكون في معناه كأخر[1].

باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل:

لا يريد هذين المثالين فقط بل كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف[2] وهي أبنية كثيرة كأفاعل وأفاعيل وفواعل وفعالل وفعاعل وما أشبه ذلك ومثل بمثالين كما فعل في التصغير بثلاثة أمثلة وهي كثيرة للعلم بذلك[3]. .

وقوله: كما أدخلتها على فعال:

يريد أن الياء في ثمان ياء الإضافة خففت فحذف أحداهما والأصل ثماني ولذلك قال: لحقت فعال.

---

(1) قال أبو إسحق الزجاج إن العدل في مثنى وثلاث ورباع لم ينصرف لجهتين وهما أنه اجتمع فيه علتان معدول عن اثنين اثنين وأنه عدل عن التأنيث، وقد جاء في المخصص أن هذا القول خطأ لأنه لا يجوز أن يتكرر العدل إنما منعت من الصرف للعدل والتعريف. كما أن أبا إسحق صرح بأنه لا يمتنع العدل إلى عشرة فتقول تسع متسع عشار معشر وقد قال ابن السكيت والفراء وبعض النحويين هذا القول.

المخصص 17/120

(2) الأوسط منها حرف لين وقد منعت هذه الصيغ من الصرف لأنها جمع وأنها على مثال ليس يكون في الواحد، ليس في الأسماء التي هي لواحد مثل شيء مما ذكرنا، فإن كان جمع في الواحد له نظير نحو قلوب وفلوس، ونظيرهما في الواحد السدوس والقعود والجلوس فإنهما يصرفان. .

المقتضب 3/327/328

الزجاج 46

ومثل أجمال وأحمال نظيرهما قولهم برمة أعشار فهما مصروفان. فإذا جمع اسم على أفعال فلا يمنع، وكذلك أجزاء لأن همزته أصلية، وزعم صاحب كتاب «غنية الطالب» أن المنع معمم فيهما ولم يراع الصيغة.

(3) قال تعالى: ﴿من محاريب وتماثيل﴾ [سبأ: 13]، وقال جل إسمه: ﴿لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد﴾ [الحج: 40].

وأما يمان وشآم فإنما لحقت ياء الإضافة يمن وشأم فقالوا يمنيي وشآميي ثم قدموا احدى اليائين قبل النون والميم وقلبوا الفاء ـ فاء الكلمة ـ واعتل الاسم اعتلال قاض وغاز.

ويجوز أن تكون الياء في ثمان لحقت ثمن على فعل وجرى على حكم يمن[1]. ولا يريد بقوله: ـ كما ادخلتها على يمان ـ أنها دخلت على فعال أيضاً انما يريد كما أدخلتها على هاتين الكلمتين وهما فعل وفعل وهي مصروفة مثقلة أو مخففة لأنه لا مانع من صرفها[2].

أما عن سراويل فقد قال الفارسي إن سيبويه ذكر أحد سببي ترك الصرف لسراويل وذكر هنا السبب الآخر وهو التأنيث والأول المثال، وهذان السببان لا يفارقان سراويل في معرفة ولا نكرة فوجب ترك الصرف فيها في المعرفة والنكرة قال: وهذا ينبغي أن يكون قول سيبويه[3].

---

(1) جاء في الأصول في النحو: قال أبو بكر فأما الياء في ثمان فهي ياء نسب وكان الأصل ثمني مثل يمني فحذفت إحدى اليائين وأبدلت منها الألف كما فعل ذلك بيمنى حين قالوا يمان يا هذا وقد جعل بعض الشعراء ثماني لا ينصرف قال الشاعر:

يحدو ثماني مولعاً بلقاحها

ما ينصرف/ ابن السراج 2/93

(2) ثمان قد تأتي على لفظ يمان وليس بنسب وقد جاء في الشعر غير مصروف كما حكى سيبويه عن ابن الخطاب، وقال ابن سيده: لم يصرف ثماني لشبهها بجواري لفظاً لا معنى ألا ترى أن أبا عثمان قد شبه ألف النصب في شقايا وعظايا بهاء التأنيث في نحو عظاية فصحح الياء وإن كانت طرفاً.

وقال الفارسي ألف ثمان للنسب لأنها ليست بجمع مكسر كصمار.

وحكى ثعلب ثمان في حد الرفع قال:

لها ثنايا أربع حسان   وأربع فثغرها ثمان

وقد أنكر النحويون ذلك عليه.

اللسان ثمن 16/230/231، وخزانة الأدب 1/76

وسر صناعة الأعراب 1/183

(3) يرى الزجاج أن سراويل اسم أعجمي أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف، وقال إن =

قال ابن خروف: وهذا الذي ذكر عن سيبويه ليس في كلامه ما يدل عليه ولا يحتاج سيبويه ولا غيره مع المثال إلى غيره.

باب تسمية المذكر بجمع الاثنين:

أجاز النحويون اعراب النون في التثنية والجمع السالم إذا سمحوا بها وصرفوا الواو إلى الياء قياساً على قول من قال سنين وقنسرين وفلسطين فاعرب النون وكذلك اعربوا النون في المثنى وجعلوه بالألف على كل حال مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، وقد يجوز إذا أعربت النون أن تترك الواو على حالها. قال أبو العباس: من قال مسلمين واعرب النون قال في مسلمات إذا سمى به بغير الصرف ولم ينصب التاء لأن الكسرة فيه كالياء. على مذهب الأخفش وزعم السيرافي عن بعضهم أنه لا يجوز مع حذف التنوين إلا الإجراء بجميع الحركات وزعم أن عليه كلام سيبويه، قال وأجازه أبو العباس المبرد وقال أبو العباس أيضاً: أنشدني أبو عثمان قال: قال الأعشى:

تخيــرهــا أخــو عــانـــات شهــرا[1]

= أصلها فارسي وهي بالفارسية شروال فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها، وإذا صغرتها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل..

ما لا ينصرف 46

وهذا يوافق ما ذهب إليه سيبويه وأكثر النحويين، قال الشاعر ـ ابن مقبل ـ:

يمشـي بهـا ذب الـريـاد كـأنـه فتى فارسي في سراويل رامح

ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهي قطعة خرقة منه كدخاريص وهو رأي أبـي العباس وضعفه ابن يعيش.

وقال أبو الحسن من العرب من يجعله واحداً فيصرفه والسماع حجة عليه. وقال أبو علي الوجه عندي ألا ينصرف في النكرة لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد فمن جعله جمعاً فأمره واضح ومن جعله مفرداً فهو أعجمي ولا اعتداد بالأبنية الأعجمية.

شرح المفصل 1/65

(1) لم يصرف عانات وعانات موضع بالجزيرة تنسب إليها الخمر العانية انظر معجم =

فلم يصرف عانات. قال أبو علي: من قال: أخو عانات بالكسر ولم ينون لم يقل رأيت عانات فيفتح.

وزعم سيبويه أنه لا يفتح التاء في النصب في هذا الموضع.

قال ابن خروف: وليس في كلام سيبويه ما يدل على ذلك لأنه لم يزد على أن قال: ومن العرب من لا ينون اذرعات[1] ويقول: هذه قريشيات كما ترى شبهوها بهاء التأنيث غير أن قوله شبهوها دليل على جريها مجرى ما فيه الهاء في الحركات. وترك التنوين والجر، وأن الحركة في التاء قد خرجت من

= البلدان 4/72، والمقتضب 3/333، والخزانة 1/27.

وشاهده حذف التنوين من عانات ويجوز أن تكسر التاء وأن تفتح فيكون ممنوعاً من الصرف.

(1) ما سمى به من هذا الجمع فصار علماً مفرداً كإذرعات اسم لبلد وأصله جمع أذرعة جمع ذراع فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منوناً ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة وإعرابه إعراب ما لا ينصرف فيجر وينصب بالفتحة كواحد زيد في آخره ألف وتاء كأرطاة وعلقاة وسعلاة ويروى بالأوجه الثلاثة قول امرىء القيس:

تنـــورتهـــا مـــن أذرعـــات وأهلهـــا

تمامه: بيثرب أدنى دارها نظر عالي.

والرواية بجر أذرعات بالكسرة مع التنوين وتكره وبالفتحة بلا تنوين.

شرح التصريح 1/82، الهمع 1/22

ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول هذه قريشيات شبهوها بهاء التأنيث في المعرفة لأنها لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا الأربعة بالخمسة. تخلص من ذلك أن إعراب هذا النوع على ثلاثة أقسام:

1 ـ بعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لأنه في الأصل للمقابلة.

2 ـ وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع. ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث.

3 ـ وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف.

الأصول في النحو لابن السراج 2/110

شبه تاء الجمع. قال الفارسي: وقد زعم بعضهم أنه لا يجوز مع حذف التنوين إلا الإجراء بحركات ترك الصرف كالهاء.

باب الأسماء الأعجمية:

هذا الباب بين لا لبس فيه إلا ملاحظة سجلها ابن خروف في ثنايا الشرح قال: واعلم أن العجمة لا نكون علة إلا في ما نقل علماً نحو إبراهيم واسحق[1] ونحوهما ألا ترى أنك إذا سميت بما تقدم ذكره لم تكن العجمة فيه علة مع التعريف[2].

---

(1) إذا أردت بإسحق المصدر من قولك إسحقه الله إسحاقاً، وللتفرقة بينه وبين الأعجمس تعرف بأن إسحق الأعجمي على غير هذا الحرف.

المقتضب 3/326

(2) تناول الزجاج هذا القسم بتفصيل حسن، فأوضح أن كل اسم أعجمي جاوز ثلاثة أحرف وضع للواحد لا للجنس نحو إبراهيم وإسحق وإسماعيل ونحوها، وهذه لا تنصرف في معرفة وتنصرف في النكرة لأنه اجتمع فيها شيئان العجمة والتعريف. وإذا أردت بيعقوب ـ ذكر القبح ـ فهو ممنوع أيضاً لأنه عربي على مثال يربوع.

المقتضب 3/325

حياة الحيوان للدميري 2/340، 329

وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس نحو ذيباج وياسمين وآجر. فهذه كلها مصروفة في بابها ومعروفة إن سميت بها لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية.

وآجر وما أشبهه مما ليس له مثال في كلام العرب بمنزلة العربي الذي لا نظير له في كلام العرب نحو إبل وما لا نظير له في كلام العرب كثير نحو كنهبل لأنه ليس في العربية مثال على وزن فنعلل كما يرى الزجاج (ما لا ينصرف للزجاج 45 بتصرف) وللعجمة علامات تعرف بها: منها خروجها عن أبنية العرب ومنها مقاربة ألفاظ المعجم إلا أنها غيرت إلى المعربة ومنها ترك الصرف نحو إبليس ولو كان عربياً لانصرف ومن زعم أنه من أبلس إذا يئس فقد غلط لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية.

شرح المفصل 1/66

باب تسمية المذكر بالمؤنث[1]:

يريد بقوله: من العرب من يصرفه: من العرب من يذكر الكراع ويصرفه[2] حكاه ابن الأنباري وهي لغة رذيئة كما ذكر[3].

وقوله: بالتاء إذاً فإنما هي مؤنثة كعنيق..

يريد أن ألف التأنيث في حباري إذا حذفتها للتحقير بقي الاسم على ما كان عليه من التأنيث بوجود العلامة فإذا سميت بمصغرها لم تصرفه كما لم تصرف عنيقا لأن التأنيث لا يزول عنها بالتحقير.

وقوله: وليس يختصر به واحد المؤنث[4]:

---

(1) هذا الباب موضوع على أن ما سمي بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف المعرفة وانصرف في النكرة وشرط ذلك المؤنث أن يكون اسماً موضوعاً للجنس أو مصروفاً لتعريف المؤنث ولم يكن منقولاً إلى المؤنث عن غيرها. وقال المبرد: وما كان مؤنثاً لا علامة فيه سميت به مذكراً وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث تحركت حروفه أو سكن ثانيها وذلك نحو وعد وشمس وقدم..
إذا سميت بشيء من هذا رجلاً انصرف، وإذا كان على أربعة أحرف فصاعداً ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة وذلك نحو رجل سميته عقرباً وعناقاً.

المقتضب 3/320، الكتاب 2/19

(2) كراع اسم رجل من العرب من يصرفه.
يشبهه بذراع والأجود ترك الصرف وصرفه أخبث الوجهين وكأن الذي يصرفه إنما يصرفه لأنه كثر به تسمية الرجال فأشبه المذكر في الأصل لأن الأصل أن يسمى المذكر بالمذكر.

المخصص 17/59

(3) ما كان على أربعة أحرف وكان مؤنثاً أصلاً في المؤنث أو مشتقاً للمؤنث سميت به مذكراً لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة نحو عناق وعقرب وعنكبوت...
ما لا ينصرف الزجاج ص 55.

(4) صفات المذكر والمؤنث يتداخلان. فأما ما كان من صفات المؤنث نحو طالق وطامث فإذا سميت به رجلاً انصرف لأنك إنما سميت بلفظ مذكر وصف به مؤنث. =

إن هذا الجمع يذكر ويؤنث ولم يقع للواحد فيضارع المؤنث الحقيقي لأنه واحد. وذهب المبرد إلى أن الطاغوت جمع، ولا يعلم فعلوت في الجموع وصوابه ما ذكر سيبويه فالطاغوت جمع لا نظير له في الآحاد.

باب تسمية المؤنث[1]:

يريد بقوله: وكانت شيئاً مؤنثاً، أن تكون في حال التنكير قبل التسمية بها مؤنثاً[2]، وقوله أو اسماً الغالب عليه التأنيث، يريد: إذا سمي به وصار عاماً وغلب على المؤنث كهند[3]. ثم ذكر سيبويه أمثلة من النوعين.

= وقد يوصف لفظ المذكر بالمؤنث نحو قولهم رجل ربعة.

الزجاج 55

(1) اعلم أن كل أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن مذكراً كان الاسم أو مؤنثاً، فإن سميت المؤنث بثلاثة أحرف أوسطها ساكن فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملاً للتأنيث خاصة فإن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم على التأنيث نحو شاة وذلك نحو شمس وقدم، وأما المستعملة للتأنيث نحو جمل ودعد وهند فأنت في جميع ذلك بالخيار وترك الصرف أقيس عند المبرد وحجة من صرف الخفة وحجة المانع حملها على ما كثر حروفه.

المقتضب 3/350

ورأى المبرد يوافق ما ذهب إليه سيبويه من أن ترك الصرف أجود ولكن الرضى ينسب إلى أبي العباس وأبي بشر جزمها بامتناع الصرف، قال:

«فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثاً بالوصفين اللغوي والعلمي فظهر فيه أمر التأنيث، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه.

المقتضب 3/351، هامش الكتاب 2/22، شرح الكافية 2/44

(2) اعلم أن كل مؤنث على ثلاثة أحرف أوسطه متحرك كان اسماً لشيء مؤنث أو كان مخصوصاً به المؤنث فإن ذلك لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

(3) هند تصرف لخفتها وتمنع إن شئت. وهذا مذهب سيبويه، وكان الزجاج يخالف جمهرة النحويين ولا يجيز الصرف فيها ويرى أن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع=

وقد أحاط العلم بأن هذه الأسماء منقولة من المذكر فكان ينبغي في القياس ترك الصرف إلا أنهم راعوا كثرة الاستعمال في التأنيث ورفضوا القياس وعليه كلام الفراء في أسماء بن حارثة أنه أفعال ولم يصرفه لأنه غلب على المؤنث في التسمية وسيبويه يجعله فعلاء وقد تقدم في الترخيم[1].

باب أسماء الأرضين:

قوله: وكان مؤنثاً أو كان الغالب عليه المؤنث.

يريد: كان مؤنثاً في الأصل في نكرته أو غلب عليه التأنيث في التسمية كما ذكر في الباب الأول. وذكر عمان للتمثيل وإلا فهو على أربعة أحرف ولا سبيل إلى صرفه وإنما أراد الثلاثي الساكن الأوسط على الشرطين اللذين ذكر[2] ووقع في رواية الرباحي أن قوله تعالى جده: ﴿ادخلوا مصر إن

= علتين تمنعان الصرف قال أبو علي: والقوي عندي ما قاله من مضى ولا أعلم خلافاً بين من مضى من الكوفيين والبصريين وما أجمعوا على ذلك إلا لشهرته في كلام العرب. المخصص 17/62

(1) أسماء، إذا قصد منه اسم امرأة فأصله إذن وسماء الزجاج 49 قلبت الواو وهي فاء الكلمة همزة فوزنه فعلاء لا أفعال على أنه جمع اسم بل هو من الوسامة ويؤيد ذلك أن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع والوصف بالوسامة أشبه بالنساء. «محاضرات الأستاذ علي النجدي ناصف على طلبة الدارسات العليا قسم النحو والصرف ـ دار العلوم سنة 69 ـ 70 ومن ثم لا يصرف عند أكثر النحويين أسماء لأن أسماء قد اختص به النساء حتى كأن لم يكن جمعاً قط والأجود فيه الصرف، المقتضب 3/365 وأسماء عند الرضى فعلاء من الوسامة شرح الشافية 3/79 وهي كذلك عند سيبويه لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كنعمان ومروان، وقال الأعلم الظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم نسمي به، وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه. وعلى مذهب سيبويه يمنع أسماء من الصرف معرفة ونكرة، وعلى مذهب أبـي العباس يصرف أسماء اسم رجل كذا ذكر في كتاب المذكر والمؤنث. ينظر الكتاب 3372

(2) إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثاً أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان فهو بمنزلة قدر وشمس ودعد، قال أبو علي وأبو سعيد اعلم أن تسمية =

شاء الله آمنين﴾ وهو الصحيح لأنه من قول يوسف واخوته والمفسر الذي ذكره هو الأعمش وهو صحيح. ووقع في الشرقية «اهبطوا مصر»[1].

قال أبو علي الفارسي الوجه الا تكون مصر بعينها لأنهم أمروا أن يدخلوا الأرض المقدسة ومصر ليست منها. وتفسير الفارسي لما وقع في الشرقية خطأ ولا يصح أن يقول سيبويه اهبطوا مصراً فينون ثم يقول وإنما أراد مصرا بعينها. والصواب ما وقع في الرباحية لأنه أراد المعرفة.

قوله: ومنهم من يؤنث فيجريه مجرى امرأة سميت بعمرو.

هذا نص بأن العرب لا تصرف حجراً إذا سميت به مؤنثاً وهو مذكر وعلى هذا القياس يجب أن تنصرف أسماء إذا سمي به مذكر وهو جمع لأنه مذكر سمي به مذكر، غير أن علته كون التأنيث غالباً عليه بعد التسمية كهند. وبه قال يحيى، وكلا القولين ممكن.

قوله: مشتقين غير مشتقين لمؤنث من شيء والأغلب عليهما التأنيث.

= الأرضين بمنزلة تسمية الأناس فما كان منها مؤنثاً فسميت باسم فهي بمنزلة امرأة سميت بذلك الاسم وما كان منها مذكراً فهو بمنزلة رجل سمي بذلك الاسم وإنما يجعل مؤنثاً ومذكراً على تأويل ما تأول فيه.

المخصص 17/45

(1) هما آيتان من سورتين وليستا آية واحدة وربما وهم ابن خروف فاعتبرهما آية واحدة والاختلاف راجع إلى النساخ، أما الآية الأولى فهي من سورة يوسف عليه السلام آية 99، وهي: ﴿وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين﴾ أما ﴿اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم﴾ فهي الآية 61 من سورة البقرة.. ووقعت ﴿مصر﴾ في سورة يوسف ممنوعة من الصرف وفي سورة البقرة مصروفة وهي قراءة الجمهورة.. وقرأ الحسن وطلحة والأعمش وأبان بن تغلب بغير تنوين، وجاز عند بعضهم أن ينون وإن كان مصراً بعينه فصرف وإن كان فيه العلمية والتأنيث كما صرف هند ودعد لسكون وسطه وشبهه الزمخشري بنوح ولوط وهو علم حيث صرفا وإن كان فيها العلمية والعجمة.

أبو حيان البحر المحيط 1/334

إعراب القرآن ومعانيه لوحة 36 مخطوط 111 تفسير م دار الكتب مصر.

المقتضب 3/351

يريد: إنهما مرتجلان للمؤنث والمذكر غير مشتقين لمؤنث من شيء أي غير منقولين لمؤنث من شيء فغلب عليهما التأنيث أي فلم يغلب عليهما التأنيث.

باب أسماء القبائل[1]:

رد المبرد صرف سلول وسدوس وقال: هما مؤنثان، فإذا قلت بنو سدوس وبنو سلول لم تصرف. وأوقعه في ذلك قلة الحفظ، قال محمد بن حبيب في كتاب مختلف القبائل: سدوس بن دارم وسدوس بن ذئل وفي طيء سدوس بن أصمع. وعن غيره في نسب بني تميم سدوس بن دارم، وأما سلول. فقال ابن حبيب: في قيس: سلول بن مرة وفي خزاعة سلول بن كعب[2].

وقوله: فإن قلت: لم يقولوا هذا تميم.

نص بنفي التذكير في هذه الأسماء في الإخبار عنها والإشارة إليها ومنع في هذا من هذا النوع حين احتمل اللبس، ألا ترى أنه لو قال: هذا تميم

---

(1) جاء في المخصص، قال الفارسي اعلم أن آباء القبائل وأمهاتها إذا لم يضف إليها البنون قد تأتي على ثلاثة أوجه: أحدها أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه فيجري لفظه على ما كان وهو مضاف إليه فتقول هذه تميم ورأيت تميماً.
والوجه الثاني أن تجعل أبا القبيلة عبارة عن القبيلة فيصير اسم أبـي القبيلة كاسم مؤنث سميت بذلك الاسم وذلك قولك هذه تميم ورأيت تميم والوجه الثالث أن تجعل أبا القبيلة اسماً للحي فيصير بمنزلة رجل سمي بذلك الاسم فإن كان مصروفاً صرفته وإن كان غير مصروف لم تصرفه.
المخصص 17/40

(2) بنو سدوس أرادف ملوك كندة في آكل المرار والسدوس الطيلسان ومنهم بنو سدوس بن شيبان وسدوس بن أصمع الذي ذكره امرؤ القيس في قوله:
إذا مـا كنـت مفتخـراً ففـاخـر ببيت مثل بيت بني سدوسا
وسدوس من بطون بني دارم ويقال إنهم قد بادوا ولم تبق منهم باقية.
انظر الاشتقاق لابن دريد ص 318/ 395/ 396/ 234/ 351، 352.
انظر جمهرة أنساب العرب 314/ 317، 271، 235.

لالتبس بإفراد الرجل، ولا يكون اللبس في القرية لأنها لا توصف بالحي ومثل ذلك ما لزم من أسماء الجموع الوصف بالجمع فرقا بينه وبين الجنس ولذلك مثل بالقوم لأنه لا نكون صفتهم إلا جمعاً، وكذلك نسوة، وهذا أصل في حذف المضاف وهو رفع اللبس(1).

وقوله: لأنك قصدت قصد الأب:

إذا قلت بنو في المذكر صرفت. ولو كان مؤنثاً لم تصرف. ولو لم تقل بنو جاز الوجهان.

وقوله: وإن جعلتها أسماء للقبائل فجائز حسن:

يريد إن لم تصرف قريشاً وأخواتها جاز على أن تريد القبائل(2).

باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة:

---

(1) هذه الأسماء ونحوها في الصرف على وجهين: على أنك أردت بقولك هذه تميم - هذه بنو تميم وهذه جماعة تميم فحذفت بني وجماعة وأقمت تميماً مقامها كما قال جل وعز: ﴿وسئل القرية﴾ [يوسف :82] المعنى واسأل أهل القرية وكما قالت العرب بنو فلان يطؤهم الطريق أي أهل الطريق فإذا جعلت تميماً اسماً للقبيلة. قلت هذه تميم وهذا رجل من تميم ومن جذام يا هذا لم تصرفه.. وإن جعلته اسماً للحي صرفته.

الزجاج57

(2) هي من أسماء الأحياء كمعد وثقيف، وقريش لا يجوز فيها بنو قريش كما تقول بنو تميم لأنه اسم للجماعة. وجاء في شرح أدب الكاتب للجواليقي:

وقريش قيل سميت قريشاً لتقرشها أي لتجمعها وقيل سميت قريشاً لأنهم كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع والقرش الكسب وروى عن ابن عباس أنه قال قريش دابة تسكن البحر وأنشد في ذلك:

وقريش هي تسكن البحـ ... ـر بها سميت قريش قريشا

انظر المقتضب 361/3، والخزانة 98/1

والمعارف لابن قتيبة 31/32 والكشاف 235/4

والبحر المحيط 513/8

ما دخل عليه الألف واللام في هذا الباب إنما هو نكرة نحو اليهود والمجوس وهو جمع ليس بينه وبين واحده إلا بالإضافة كما ذكر ومن لم يصرف ولا أدخل الألف واللام جعله اسماً للقبيلة كمجوس، ولا يكونان إلا مؤنثتين والياء فيهما أصلية كالميم في مجوس ولذلك صرفه بعض الأوس[1].

باب أسماء السور:

فأما أسماء السور فهي على ثلاثة أقسام: قسم محكي وقسم معرب وقسم مركب: فأما المحكي فما وقع في أوائل السور من حروف المعجم تجوز حكاية جميعها مما لم يشبه الأسماء المفردات منها، فتبقى على بنائها ولا يجوز الإعراب.

وما أشبه المفرد أعرب، والجمل كلها محكية إذا سميت السور بها أو أضفت السور إليها نحو و ﴿اقتربت الساعة﴾ و ﴿هل أتى على الإنسان﴾، و ﴿يا أيها المزمل﴾ و ﴿الحمد لله﴾. بمنزلة تأبط شراً وبرق نحره وكالتسمية بزيداً وعمراً[2].

والقسم الثاني المفردات: الأسماء المذكورة في السور نحو نوح ولوط وهود ويونس ويوسف ومريم، وتستعمل على ضربين:

---

(1) هذا الباب يجري على ثلاثة أوجه:
أحدها: أن «مجوس» و «يهود» اسم لهذا الجيل ثم جعلت العرب كل اسم جيل من هذه اسماً للقبيلة فإذا كان اسماً للقبيلة قلت: هذا رجل من يهود والذين قالوا من المجوس جعلوه على أصله جمع مجوس وادخلوا الألف واللام للتعريف، وعلى هذا القياس تقول هذا رجل من مجوس تصرفه لأنها جمع وإن شئت جعلته اسماً للحي فصرفته أيضاً.

المخصص 17/44، الزجاج 60

(2) إذا أردت الحكاية قلت هذه: ﴿اقتربت الساعة﴾ ﴿وتبت يدا أبـي لهب﴾ وقد تضمر الساعة فتقول هذه اقتربت وهذه تبت.
=

أحدهما: أن تجعلها أسماء للسور من غير حذف مضاف فتمنع الصرف كانت مصروفة في السورة أو لم تكن، تقول هذه نوح وهود.

والثاني: أن تريد حذف مضاف فتبقيها على ما كانت عليه في السورة من صرف أو تركه كقولك: هذه هود ونوح ويونس ومريم لأنك لم تجعلها أسماء للسور وإذا خيف اللبس فيما حذف من المضاف أجرى على أصله فلم يحذف المضاف[1].

والضرب الثالث: التركيب في بعض حروف الهجاء التي في أوائل السور وهي على ثلاثة أقسام:

منها محكي كما تقدم نحو كهيعص[2] والمص والر والمر وحـم عسق، لأنه لا نظير لها في كلام العرب، ومنها ما يعرب وهي الحروف

---

(1) لم تصرف نوح وهود أسماء سور لأن السورة مؤنثة وهي معرفة وفي هذه المسألة تفصيل ذكره ابن الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث والمبرد في كتابه الذي يحمل الاسم نفسه وفي المقتضب.

وخلاصة هذه الآراء أنك إذا أردت هذه سورة نوح وهذه سورة هود فحذفت المضاف فهي مصروفة تقول هذه «هود» وإن جعلت واحداً منها اسماً للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف زيداً إذا كان اسماً لامرأة، ولكن هذا الحكم ينطبق على هود خاصة ذلك لأن «نوح» اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسماً لمؤنث. وأما يونس وإبراهيم ونحوها فغير مصروفين للسورة جعلتها أو للرجلين للعجمة والعلمية.

المقتضب 3/355 المذكر والمؤنث للمبرد 145/146

المذكر والمؤنث لابن الانباري 241، 232 الكتاب 2/30

(2) ليس فيها إلا الحكاية لأنه لا يجوز أن تجعل خمسة أشياء اسماً واحداً قال ابن سيدة: وأما كهيعص والمر فلا يكون إلا حكاية وإن جعلتها بمنزلة طا سين لم يجز لأنهم لم يجعلوا طا سين كحضرموت ولكنهم جعلوها بمنزلة هابيل. وذكر أبو علي أن يونس كان يجيز كهيعص وتفريقه إلى كاف ها يا عين صاد فيجعل صاد مضموماً إلى كاف كما يضم الاسم إلى الاسم ويجعل الياء فيه حشواً أي لا يعتد به.

المخصص 17/38

المفردة نحو صاد وقاف ونون[1] أعني الثلاثي ولا تكون إذا سميت بهما إلا معربة[2].

فمن اعتقد التركيب فيها منع الصرف إذا سمي بشيء منها السورة، ومن اعتقد التأنيث صرف.

ويرجع بعد هذا الشرح إلى لفظ سيبويه:

قوله: لأن النون تكون أنثى إن سميتها بالحرف لم تصرف، وأجاز في طسم التركيب وبقاءها على الحكاية ولا يحرك شيئاً من حروفها[3]، وكتب الأستاذ أبو بكر عليه هذا كله دليل على أن ما قيل على كلام العرب فهو من كلامها.

---

(1) تقول: هذه قاف وهذه نون وفيها ثلاثة أوجه:
(أ) تقول هذه نون تريد سورة نون وتحذف السورة.
(ب) أو تجعلها اسماً للسورة فلا تصرفها.
(جـ) وقد تحكي الحرف على ما كان يلفظ به في سورة.
المقتضب 3/357

وهناك وجه آخر وهو أن تصرفها وأن تريد اسم السورة لأن نون مؤنثة فتصرفها مثل هند.. وكذلك «صاد» تعامل معاملة نون وقاف..

(2) قال المبرد: أما فواتح السور فعلى الوقف لأنها حروف مقطعة فعلى هذا تقول ألم ذلك، وحم والكتاب لأن حق الحروف في التهجي القطع.
المقتضب 3/356

(3) إذا قلت هذه ﴿طسم﴾ فالأجود أن تفتح آخر سين وتضم آخر ميم فتقول هذه طسين ميم فتجعل طسين اسماً وميم اسماً وتضم أحدهما إلى الآخر فتجريها مجرى حضرموت وبعلبك وإن شئت أسكنت كما أسكنت في السورة.
الزجاج 63، المقتضب 3/306

أما نحو طه فهي على ضربين:
- إن شئت حكيت.
- وإن شئت جعلته اسماً للسورة فلم تصرفه.
والحكاية في هذا والإعراب سواء لأن آخره ألف فالتقدير فيها إذا كانت معربة إنها في موضع رفع.
الزجاج 63

باب تسمية الحروف والكلم:

جمع هذا الباب وكل شيء غير معرب متى سميت به لم يكن فيه لا الإعراب[1] البتة، فإن جعلت الحروف والأفعال اسماً لمعانيها لا لغيرها جاز فيها الإعراب والحكاية.

وقوله: كما أن أبوان دليل:

ليس فيه حجة لأنه لا يمكن أن تكون الحركة فيه فرعاً لأنها قد استمرت في المفرد ومثل هذا يحرك بالفتح لأنها أخف الحركات.

وجعل الخليل ذوي المضاعف وأجراه على الأصل فحرك الذال بالفتح، ووقع في بعض النسخ ذوي في قول الخليل وهو حسن لردهم المحذوف منه في كل موضع فقالوا ذواتاً وذوات واذوا فينبغي أن يردوا في

---

(1) المعتمد بهذا الباب الكلام على الحروف إذا جعلت أسماء وجعلها أسماء على ضربين أحدهما أن يخبر عنها في نفسها والآخر أن يسمى بها رجل أو امرأة أو غير ذلك، أما ما يخبر عنها وجعلت أسماء ففي ذلك التأنيث على تأويل الكلمة والتذكير على تأويل الحرف وعلى ذلك جملة حروف النهجي وتدخلت في ذلك الحروف التي هي أدوات نحو إن وليت ولو ونعم وحكم ذلك في الصرف ومنعه أنك إذا سميت رجلاً بها. صرفته وإذا سميت بها مؤنثاً إن كان ساكن الوسط فأنت بالخيار.

المخصص 17/49

ويقصد ابن سيده بالحروف التي جاءت أدوات الحروف التي جاءت لمعنى وهي كما ذكر إن وليت ولعل ولو ولا وهذه الحروف حقها أن تكون معارف وأما حروف التهجي نحو با تا ثا فبابها أن تكون نكرات، فلا تدخل الألف واللام على النوع الأول وتدخل على حروف التهجي فتكون نكرات بدونها ومعروفة بها.

فإن كان شيء من هذا قبل التسمية زدت على الواو واواً وعلى الياء ياء وزدت على الألف ألفاً فتحركها فتصير همزة تقول إذا سميت رجلاً في هذا في ولو هذا لو كما قال:

إن لـــــــوا وإن ليتــــــا عنــــــاء

المقتضب 4/43، 32، 1/335

التسمية به، وكان الأستاذ أبو بكر يغلب قول سيبويه وربما غلب قول الخليل وكلاهما قياس[1].

وقوله: لو نونت أحجف بها...

يريد أنهم لو لم يضاعفوا هذه الحروف للزم الاعتلال وحذف حرف العلة كعصا وسما ورحى فكنت تقول في لو وكي وفي أسماء: لو وكيء وفيء واواً وكيا وفيا ولو وكي وفي، ثم يعتل كل ذلك بالحذف فتبقى الكلمة على حرف واحد منون وإذا وقفت يذهب التنوين فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن هذا إذا كان اسماً لمذكر فإن سمي بها مؤنث بقيت على حرفين من غير تنوين وهذا كله لا سبيل إليه لما فيه من الإجحاف فعدلوا إلى التضعيف لكونه على قياس كلامهم واستوى فيه المذكر والمؤنث إلا في عدم الصرف من المؤنث كسائر الأسماء[2].

وقوله: إنما تكون في الوصل لا يبقى منها إلا حرف واحد:

إنما قال في الوصل لأن بعض الفصحاء من العرب إذا وقف رد ما لم يظهر من التنوين يقول هذا عمر وغازي، والجيد الأكثر الحذف، وأما ذا الاسم المبهم فقد جعله كلاً لكونه غير متمكن وقياسه أن يجري من

(1) يذهب الخليل إلى أن الأصل في ذو «فعل» بتسكين العين. وذهب سيبويه إلى أن ذواتا بمنزلة فعلتا مضافة وحجته قوله تعالى: ﴿ذواتا أفنان﴾ [الرحمن: 48] ولو أفردتها لقلت ذواتان.
وحجة الخليل أنها إنما حركت العين حين أتمت ليدل على أن أصلها السكون.
الزجاج 69

(2) ما كان آخره حرف لين من هذه الحروف فسميت به الحرف لم يكن لك بد من أن تزيد حرفاً مثله نحو لو وفي..
وهذه الحروف عند سيبويه معارف بمنزلة زيد وعمرو.. وإذا سميت بهذه الحروف رجلاً كانت بمنزلتها إذا ذكرتها مسمياً بها الحرف، لو سميت رجلاً «ان» قلت هذا ان فاعلم وكذلك لو سميته لو.

الزجاج 69

المحذوفات لتصغيره، وقد حكى إمالته.

قوله: وأجريت هذه الحروف مجرى ابن مخاض.

يريد إذا صيرتها أسماء لكلمها جرت نكرات بلا ألف واللام ومعارف بها[1] وجرت حروف المعاني إعلاماً لكلمها وإن شئت جعلتها غالبة بالألف واللام قال أبو الحسن: اعلم أن حروف الهجاء كلها مجزومة وكذلك العدد إلا أن تدخل حرف العطف فتعرف فتقول ثلاثة وأربعة واعلم أنه لا يلتغي ما كان في الدرج إلاّ بنية الوقف.

وقوله فجاءت كأنها أصوات تصوت بها:

لم يأت في الكلام موضوعاً على الوقف إلا حروف الهجاء وحدها بدليل التقاء الساكنين في آخر ما إذا قلت صاد سين زاي، ألا ترى أنها لو كانت مدرجة لتحركت أواخرها كما فعلت في الصوت نحو غلق[2].

فأما الوقف في العدد فكالوقف في غير المتمكن من الأسماء (انظر باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد).

---

(1) ما مضى من الحروف نحو ليت ولو لا يدخلها الألف واللام فجعل سيبويه حروف التهجي نكرات إلا أن يدخل عليها الألف واللام فيجري مجرى ابن مخاض وابن لبون في التنكير وجعل لو وليت معارف فجرى مجرى أم أبرص وأم حبين لأنهن مشتركات في الامتناع من دخول الألف واللام.

المخصص 17/53

(2) إذ لفظت بحروف المعجم نحو ألف با تا ثا أو تهجيت جيم عين فا را، فهذه الحروف موقوفة غير معربة لأنك إنما قصدت أن تقطع للمعجم حروفاً فجعلتها بمنزلة الصوت، فحروف المعجم والتهجي لا يجب أن تعرف لأنها كالأصوات وهي مع ذلك مبنية على الوقف فإذا جعلتها أسماء أعربتها ومددت المقصور فقلت ألف وباء وتاء وزاي.

الزجاج 67

فإذا سميت بهذه الحروف رجلاً قلت هذا لاء وهذا باء كما قال:

إذا اجتمعوا على ألف وباء ... وتاء هاج بينهم جدال

المقتضب 4/43

ويريد بقوله بناء الأسماء لأنها عنده ثلاثية، ولذلك قال: ونظير الوقف هنا الحذف في الياء وأختيها الألف والواو، يريد حذفها من المعتل كما سكنت الصحيح وقد تبنى لانفصالها بناء حروف المعاني.

باب تسميتك الحروف بالظروف:

ذكر كيف في الظروف لأنها عنده غير الأول، وإنما هذا على حد قولهم: أنا في خير وعافية ونحو ذلك فجعل ما يطرأ عليه من حوادث الدهر ظرفاً له، وكيف متضمنة لجميع ذلك فالجواب على هذا أبداً مخفوض والأكثر أن يكون الأول فيجري بوجوه الإعراب وقد ذكر الرفع والنصب في الجواب كقولهم: صالح في جواب كيف زيد، وصحيحاً في جواب كيف أصبحت.

وقوله: وبمنزلة ما هو جوابه.

يريد مما لم تكن فيه علامة تأنيث وهو مذكر كله إلا كلمتين[1].

---

(1) الدليل على أن هذه الألفاظ مذكرة التصغير فهم يقولون فويق ودوين وقبيل وبعيد، قال أوس بن حجر:

فويق جبيل شامخ لن تناله ... بقنته حتى تكد وتعملا

وقد استثنوا قدام و «وراء» من حكم التذكير فهما مؤنثتان والدليل على ذلك العرب تقول قديديمة في تصغير قدام. قال الشاعر القطامي:

قديديمة التجريب والحلم أنني ... أرى غفلات العيش قبل التجارب

فإن سميت رجلاً قدام أو وراء لم تصرفه لأنه مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاث أحرف الزجاج الزجاج 70، المقتضب 2/273، 4/41، شرح المفصل 5/128، الخزانة 3/188 والمغنى ص 81 بتحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ـ وكقوله:

وقد علوت قتود الرحل يسفعني يوم قديديمة الجوزاء مسحوم

وقد ذكر ابن سيده هذا الشاهد في موضعين من المخصص في 9/90، 16/83، وجاء به في المرة الأخيرة شاهداً على إلحاق تاء التأنيث في التصغير شذوذاً. ولعله لا يوافق على استثناء قدام من حكم التذكير والبيت لعلقمة بن عبده وهو في المفضليات برواية: =

ورد المبرد قوله: «وجواب أين كخلف» وقال: قد يكون جواب أين الناحية، والجهة وهما مؤنثان، ولم يجهل ذلك سيبويه وإنما أراد أن الظروف كلها مذكرة وقد قدم ذلك في أول الباب ولم يؤنث منها إلا اثنان لدخول الهاء في التحقير. فالغالب في الجواب الألفاظ التي ليس فيها علامة تأنيث وجميعها مذكـر إلا ما ذكر فراعى سيبويه الأكثر ولم يلتفت إلى النادر والقليل.

قوله: لكان ان تحمله على التذكير:

أولى لوجهين: أحدهما أن التذكير أول. والثاني ان جميع الباب على التذكير إلا كلمتين[1].

وقوله: وكذلك منذ في لغة من رفع لأنها كحيث:

يريد في ضم الآخر، وفيه نص ان منذ يرفع ما بعدها[2].

= يــوم تجــيء بــه الجــوزاء مسمــوم

فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر المخصص 9/90، 16/83 المفضليات 819، والمقتضب 2/273

(1) وألفاظ هذا الباب بالنسبة لحكم الصرف على التفصيل الآتي:

(أ) قدام ووراء ممنوعان من الصرف.. للعلة التي ذكرناها.

(ب) خلف وفوق وتحت سائر ما ذكر من المذكر وقد جعلت كلمة لم تصرف على قول سيبويه وعلى قول عيسى بن عمر ما كان أوسطه ساكناً وهو على ثلاثة أحرف جاز فيه الصرف وترك الصرف كهند.

المخصص 17/55، المقتضب 4/41

(2) منذ لها ثلاث حالات:

(أ) أن يليها اسم مجرور وهي عند ذلك حرف جر بمعنى من أوفى.

(ب) أن يليها اسم مرفوع وهي عندئذ مبتدأ عند المبرد وابن السراج والفارسي وما بعدها خبر وقال الأخفش والزجاج والزجاجي هي ظرف مخبر بها عما بعدها وقال أكثر الكوفيين هي ظرف أضيف إلى جملة حذف فعلها وبقي فاعلها، واختاره السهيلي وابن مالك. =

وجميع هذه الأشياء إذا صيرتها اسماء للظروف أعربتها لا خلاف في ذلك، وهي أجدر بذلك من الحروف.

وقال الأستاذ أبو بكر: الذي أقول إن الفعل إذا سمى به لحقه الإعراب وكذلك كل شيء من غير المتمكن كان منفرداً وقد يحكى.

وقوله: هذا اسم عمرو وهذا ذكر عمرو.

هذا نص بأن الاسم غير المسمى وقد ذكر في أول الكتاب ان الاسم قد يعبر به عن المسمى على السعة. ولا يمتنع أن تعبر بعمرو عن الحرف أو الكلمة كما فعلت فيما تقدم.

قوبه: فإنما تكون معارف بالألف واللام.

يريد تجري مجرى الرجل، ولا يكون التعريف الطارىء على الأجناس إلا بالألف واللام، ويجوز إذا جعلت هذا الضرب علماً للكلمة أو الحرف بالألف واللام أجريته مجرى الحرث والعباس.

وجميع هذا الباب إذا جعلته اسماً لمعناه أن شئت أعربت وان شئت حكيت كما ذكر وان نقلتها إلى أن نهيء بها غير ما وصفت له أعربت لا غير قال أبو العباس: واعلم أن الأفعال والحروف التي جاءت لمعاني نحو لو وليت وأو حقهن ان يكن معارف لما ذكر ذلك وأما با وتا أن يكن نكرات. وذكر سيبويه قبل أن حروف المعاني حرت كأم وحروف الهجاء على ابن مخاض وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿الآن وقد كنتم به تستعجلون﴾ وزعم أن

= (جـ) أن تليها الجملة الفعلية أو الاسمية كقوله:

مـــا زال مـــذ عقـــدت يـــداه إزاره

وقوله:

مـا زلـت أبغـي المـال مـذ أنـا يـافـع

ذلك لأن مذ ينطبق عليها ما ينطبق على منذ من أحكام مغني اللبيب ص 442 بتحقيق د/ مازن المبارك بتصرف.

أصلها أو أن حذفوا أو غيروا[1].

باب ما جاء معدولاً عن حده:

قسم هذا الباب على خمسة أقسام[2]: اسم للفعل في الأمر واسم للمصدر واسم للصفة في النداء وفي غير النداء واسم علم. وليس منها مقيس إلا اسم الفعل من الثلاثي والصفة في النداء من الثلاثي أيضاً وجميعها معدول عن مؤنث علم لفظاً وتقديراً لأن معناها لا يستعمل في الكلام.

ويستغرق ابن خروف كلاما في شرح الشواهد.

ثم يأتي إلى لفظ سيوبيه:

قوله: لأن هذا لم يكن اسماً علماً، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي

---

(1) ذكرنا رأي المبرد هذا من قبل.

انظر المقتضب 42/4

(2) هي عند الزجاج أربعة أقسام فقط:

(أ) يكون اسماً للأمر نحو دراك ونزال ومناع وهو هنا مكسور أبداً.

(ب) ومنه ما عدل ومعناه المصدر وهو أيضاً مبني على الكسر.

(جـ) ومن هذا الباب الصفات كقولهم للضبع جعار معدول من الجاعرة.

(د) ومنه التسمية بهذا اللفظ مثل حذام وقطام ورقاش فهي مبنية في لغة الحجاز ومعربة في لغة تميم على أنها أعلام وتمنع الصرف. وهذا يوافق ما ذهب إليه أبو سعيد الذي قال: «فعال في الوجوه الأربعة» ولعل بعض النحويين كالزجاج أسقط الضرب الخامس الذي أتى على وجهه ليس معدولاً وهو ما كان مذكراً أو مؤنثاً غير مشتق.

المقتضب 368/3

وقد تتداخل هذه الوجوه، فقد جعل سيبويه وتبعه النحويون «فجار» في قول النابغة:

فحملـــت بـــرة واحتملـــت فجـــار

من المصادر المعدولة، والأشبه عند ابن سيده أن تكون صفة غالبة.

المخصص 65/17

يكون فعال مجدوداً عنه، يقول، هي معدولة عن المعارف وليست أعلاماً، فإذا سميت بها لم ترد ذلك المعنى لتغيره بالتسمية وتباعدت الأعلام عن مشابهتها للبناء في مذهب بني تميم إذا كان إنما دخل فيها بمضارعتها الفعل واسمه وعدل عن الفعل بمنزلة عدل امس في الرفع في لغة تميم معرباً عن المبني وكعدل آخر نكرة عن المعرفة وقد تعد له عن النكرة لأن الفعل نكرة مذكر وتنوي التعريف والتأنيث، ويمكن عدله عن المرة الواحدة من المصدر في الأمر والنهي فيكون العدل عن مؤنث(1).

وقوله بل هي أقوى:

يريد: فعال أقوى على الاعراب من الفعل إذا نقل إلى التسمية، والدليل على وجود ذلك في نفوس العرب ان الصفة إذا سمى بها روعي فيها بعض الحكم والفعل لا يفعل به شيء من ذلك.

ألا ترى أنهم إذا نكروا الصفة بعد التسمية بها نحو أحمر منعوا الصرف، والفعل إذا سمى به نحو اذهب وتغلب صرفوا في النكرة، وكأنهم لمحوا هذا إلا أنه غلب قياس تميم.

قوله أربعة أقسام لا يحصى كل قسم منها:

أحدهما أسماء الأجناس كغزال. والثاني صفة كجراد، والثالث مصدر: كذهاب والرابع جمع كسحاب. ومنع القياس في العدل من الزائد على الثلاثة إلا فيما سمع. ومنع القياس في فعال إلا في الأمر الثلاثي والصفة في النداء، وغير ذلك مسموع(2) وهذا نص بقياسه في الأمر والنداء فقطوا

---

(1) هذا قول سيبويه والمبرد يرده ويؤيد رأي الحجازيين لأنهم يجرونه مجراه الأول فيكسرون ويقولون حذام في كل حالات الأعراب وبنو تميم يقولون هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام.

المخصص 17/ 66

(2) قال أبو سعيد: سيبويه يرى أن فعال في الأمر مطرد قياسها في كل ما كان فعله ثلاثياً من فعل أو فعل أو فعل فقط ولا يجوز القياس فيما جاوز ذلك إلا فيما سمح من =

والظاهر منه أنه يعدله عن الفعل نفسه إلا أنه لا يكون إلا معرفة وإن شئت لم تجعل له موضعا كما تجعله للفعل إذا ضارع وان شئت نصبتها كنصبك المصادر المعاقبة.

قال الأستاذ أبو بكر: وهو القياس.

قال ابن خروف: وهو قياس بعيد، لأن الذي عدل عنه لا موضح له ولم يضارع شيئاً. وذكر الزمخشري في الباب ألفاظاً معدولة من الأقسام كلها.

باب تغيير الأسماء المبهمة(1):

ذكر في هذا الباب أن الأستاذ أبا بكر كان يقول في قوله: وقد فتح قوم في مذلما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع إنه في النصب باق على بنائه عندهم حين ذكر الرفع والجر في مذ ولم يذكر النصب وإليه ذهب الأعلم، قال خفضوا في مذكما رفعوا بعدها وجعل الخفض بها والرفع فجعلها معرفة في الحالين فقط والصواب أن يريد بالأعراب ثلاثة الأحوال لأنه الذي حكى

= العرب وهو قرقار وعرعار، وما كان من الصفات والمصادر فهو أيضاً عنده غير مطرد إلا فيما سمع منهم نحو حلاق ونجار ويسار وتطرد هذه الصفات في النداء، وبعض النحويين لا يجعل الأمر مطرداً من الثلاثي، ومما حكاه أهل اللغة مما لا يطرد قول أبـي عبيدة لزام ـ وقاع ـ طمار.

وحكى عن الأحمر بوار وهمام بمعنى هم، هجاج..

وقال صاحب العين حداد بمعنى أحدد أي أمنع، وجداع وشمام وشراء وسباط.
وحكى ابن دريد حمحام، ومحماح من الرباعي.

المخصص 17/70

(1) يناقش ابن خروف في هذا الباب الظروف المبهمة أما الأسماء المبهمة فنحو قولنا: هذا، الذي، هاتان، هؤلاء، ذلك، تلك، هذه هذي اللاتي واللائي، وهذه الأسماء كثرت في كلامهم ـ كما يزعم الخليل وسيبويه ـ وكانت مبهمة تقع على كل شيء فتركوا إعرابها. أما الظروف المبهمة فنحو منذ ومذ.. وهما ما بصدد شرحه.. والبابان متداخلان حتى أنه عدهما باباً واحداً.

الناس أعني الاعراب في الحوال الثلاثة والبناء في الأحوال الثلاثة والاعراب في الرفع والبناء في الجر والنصب. وقد نص الكسائي على الإعراب في الأحوال الثلاثة.

ثم قال: ومنهم من ينونه في الأحوال الثلاثة وهو قليل في كلامهم قال، فاما إذا كان ظرفا فهو بغير تنوين في اللفظ لم يختلف في ذلك فإذا ادخلت الألف واللام أو أضفت جرى بوجوه الإعراب وكذلك أن نكرته ولم يحك أحد البناء في النصب والاعراب في الرفع والجر فيجعل كلام سيبويه على ما حكى[1].

باب الأحيان:

أوضح ابن خروف أولاً أن سيبويه فصل هذا الباب عن الذي سبقه «باب الأسماء المبهمة غير المتمكنة» لأن الأحيان فيه متمكنة.

وأما قول سيبويه واما ضحوة وعشية[2] فلا يكونان إلا نكرتين على كل حال، أي لا تكونان إلا منونتين وان وقعتا على وقت بعينه، وقد تقدم في

---

(1) مرت بنا أحكام مذ ومنذ مفصلة، ولم يبق إلا حكمان من أحكامهما نود الإشارة إليهما **الأول**: جواز وقوع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ قدوم زيد بالرفع والجر وهو على حذف زمان أي مذ زمن قدوم زيد، ويجوز وقوع أن وصلتها بعدها نحو ما رأيته مذ أن الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضاً.

أما الثاني: فهو أن مذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان نحو يوم الخميس ما رأيته منذه أو مذه ورد بأن العرب لم تقله.

الهمع 1/217

(2) من الظروف المبهمة التي تبني جوازاً لا وجوباً كل أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل والمراد بالمبهمة ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجود دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية..

الهمع 1/218

الظروف أنها تكون معارف المعنى ولا تنصرف وقد قال في آخر الباب ان بعض العرب يدع تنوين عشية كما ترك تنوين غدوة وقد نفى ذلك هنا على كل حال إلا أنه الأعم والأكثر.

وقوله: يجوز أن تقول آتيك يوم الجمعة غدوة وبكرة فجعلها بمنزلة ضحوة هذا نقيض ما تقدم لأنه جعله فيما تقدم علما للوقت من غير تعيين وذكرها هنا لوقت معين لكن هذه جرت مجرى النكرة في التنوين كسائر الظروف المنونة المراد بها من يوم بعينه[1].

باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر[2]:

قال سيبويه: وقد قال بعضهم خازباز[3] جعله بمنزلة حضرموت.

---

(1) جاء في الكتاب: اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منها اسماً للحين وزعم يونس عن أبي عمرو أنك إذا قلت لقيته العام الأول أو يوماً من الأيام ثم قلت غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون.

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول آتيك اليوم غدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول آتيك بكرة وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده، ومثل ذلك قوله الله عز وجل: ﴿ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا﴾.

انظر الكتاب 2/48، 49، 1/112.

الروض الأنف 2/134.

وأمالي ابن الشجري 1/145، 2/251.

البحر المحيط 4/136، شرح الكافية 1/171/173.

(2) هذه الأسماء على ضربين:

أحد الضربين وهو أكثرهما: أن تعرب آخر الاسم الثاني ويجعلا جميعاً بمنزلة اسم واحد ويفتح آخر الاسم الأول ويمنع جملة الاسم من الصرف وإن شئت أضفت الاسم الأول إلى الثاني.. فيجر الثاني..

وإن شئت أضفت ومنعت الثاني بعلة تمنعه كالعجمة ونحوها.

(3) حكاه سيبويه وفيه لغات: منها الخازباز بجعله بمنزلة الأصوات ويكسر لالتقاء الساكنين، ومنها الخازباز يجعله كحضرموت.. =

هذا نص بإضافة حضر إلى موت، وذكر أبو الفتح عن أبي عمرو الشيباني أنه حكى في حضرموت حضرموت بضم الميم كعضرفوط ولم يذكر فيه صرفا ولا تركه.

وينبغي أن ينصرف لأنه قد دخل في مثال المفردات ولا علة فيه، وقال أبو الحسن: من قال الخازباز بفتح الأول وكسر الثاني جعله اسماً غير متمكن فبناه على الكسر وكذا الخازباز بكسرهما.

باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو:

يبدأ ابن خروف بتلخيص عام لهذا الباب، قال: أسماء هذا الباب على قسمين منقوصة ومقصورة وبدأ ببيان حكمها[1] في بابيهما ثم بيان التسمية بها فحكم جميع المقصور فيه بعد التسمية كحكمة قبلها، ما كان منه متصرفاً لحقه التنوين وحذفت الألف كعصا ورحا وما كان غير متصرف لم يلحقه تنوين وثبتت الألف في الوصل والوقف كحبلى وعذارى فإذا وقفت على المنون منه فسيبويه يحذف التنوين في النصب والرفع والخفض ويرد الألف المحذوفة،

= ومنها الخزباز كسربال ومنها الخازباء مثل القاصعاء.

الزجاج 106، شرح المفصل 65/1

ويتوسع ابن الخشاب في شرح اضرب هذه المركبات يقول: لك في هذه الأسماء المركبة للبناء للتركيب كخمسة عشر فيكون آخر الإسمين مفتوحين على كل حال ولك بناء الأول على الفتح وإجراء الثاني مجرى تاء التأنيث كحضرموت ولك أن تضيف الأول إلى الثاني فإن شئت فتحت آخر الثاني على كل حال فأجريته مجرى ما لا ينصرف وإن شئت صرفته.

المرتجل 94 المقتضب 21/4

(1) بين الزجاج حكمها غاية البيان فقال: كل ما كان آخره ياء مكسور ما قبلها أو كان آخره واو مكسور ما قبلها أو مضموم ما قبلها كسرت وأبدلت منها ياء وحذفت هذه الياء وصرفت في هذا الباب كل ما كان لا ينصرف، تصرفه في حال الرفع والجر وتمنعه الصرف في حال النصب.

الزجاج 111

وهو قول الكسائي أيضاً وغيره يبدل منه في النصب الياء[1] وعليه أكثر النحويين وذهب المازني إلى أنها ألف التنوين في الأحوال كلها لكون الخفض والرفع على صورة النصب.

قال الفارسي كنت أذهب إلى أن الألف في عصا لام الفعل في الجر والرفع وفي النصب بدل من التنوين حتى رأيت أبا عثمان قد ذهب إلى أن الألف في كل حال ألف التنوين قال لأنه إنما يمتنع من إثبات النون كسر ما قبله أو ضمه والذي قبل التنوين هنا مفتوح في الرفع والجر فليس في الكلمة ما يمنع من إثبات بدل التنوين فيجوز أن يثبت البدل في الأحوال الثلاثة وإذا ثبت حذفت اللام، ثم اعترض أبو علي على نفسه فقال: فإن قيل: قد رويت الإمالة في رحا ودخول الإمالة في هذه يدل على أنها لام الكلمة لأن الإمالة في بدل التنوين قليل، قيل: لما عاقب بدل التنوين لام الفعل أجرى عليه ما كان يجري على لام الفعل، وقد تروى الإمالة في بدل التنوين على أن الإمالة توكيد مذهب أبـي عثمان لأنهم إنما أدخلوا الإمالة في هذه الأحرف لما أدخلوها في النصب لأنها ليست لام الفعل، تسويتهم بين الرفع والجر والنصب في الإمالة دليل على أنها ليست لام الفعل.

قال ابن خروف: قول أبـي علي فيه تعسف وتعصب وتفسير كلام سيبويه على غير ما أراد وأما إثبات الألف في النصب والرفع والجر في الوقف

---

(1) ما كان مثل عذارى وصحارى فإنك تمنعه الصرف ولا تنون لأن الياء انقلبت ألفاً فلم يجز أن تقول عذارا فتأتي بالنون عوضاً لأن الألف انقلبت من الباء وثبتت الألف فلم تأت بالتنوين عوضاً من الياء.

ومن قال إن التنوين عوض من الحركة أيضاً لم يلزمه أن يدخل التنوين في عذارا لأن الحركة لم تثبت قط مع هذه الألف لأن الألف لا تكون إلا ساكنة والحركات كلها تدخل الياء فلذلك صار التنوين عوضاً من الحركة فيما كان من هذا الباب وامتنع مما لفظه الألف..

الزجاج 115

فلا بد من ذلك لانفتاح ما قبلها وان حذفنا ما في الرفع والجر على قيام الصحيح ثبتت ألف الأصل.

باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد:

وبدأ ابن خروف ببسط هذا الباب وشرح بعض الشواهد ثم شرح مراد سيبويه. بقولـه: «فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عه» يقول: إن كلامه علي التسمية بهذه الحروف التي سأل الخليل أصحابه عن النطق بها[1] فلما استقرت كلمات ملفوظا بها تكلم على التسمية بها، ألا ترى إلى قوله: فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عه حين جعلتها اسماً فقد بين أنها خلافها في الحكم فعلم أن المعنى فيها مختلف لأنه سمى من هذه بالحرف وحده ومن هذه بالكلمة كلها لأن النطق بالحرف ليس كالكلمة لأنك في الكلمة ترد إليها أصلاً إذا اضطررت إلى ذلك ولا ترد إلى الحرف شيئاً فلما بين لهم النطق بالحرف تكلم على التسمية بذلك الذي لفظوا به فلا يجوز غير ما ذكرا رحمهما الله، فليست التسمية بالحرف المتحرك من الكلمة كالتسمية بها كلها وان لم يبق في اللفظ منها ألا حرف واحد ولذلك رد في عه إلى الأصل وزاد هنا في غيره.

---

(1) مذهب الخليل أنك إذا سميت بالباء مفتوحة قلت باء.

وإذا سميت بالباء من يضرب قلت بو وإذا سميت بها مكسورة قلت بـي، أما المازني فيقول رب فاعلم في الباء من ضرب، وأما الأخفش فيقول ضب، وأما المبرد فقال: «أقول ضرب فاعلم» وقد اعترض أبو إسحق الزجاج على هذه الآراء ما عدا رأي الخليل، قال: والقول عندي ما قاله الخليل وسيبويه لأن الخليل إنما قال لهم كيف تسمون بـ «باء» مفتوحة أو باء مضمومة أو باء مكسورة؟ والذي أتوا به غير مسألته لأن ضرب حروف الاسم بكماله وإنما كانت مسألة الخليل: كيف تلفظون بحرف؟ ثم قال لهم: كيف تسمون بحرف؟ وإلا فما الفصل بين التسمية بـ «ضرب» نفسه وبين التسمية ببعضه؟

الزجاج 120

ولو سميت بالباء من كلمة الباء فيها ساكنة لنطقت بجميع حروف الكلمة كما فعلت بالمتحركة فأما التسمية بالحرف الواحد الساكن من غير كلمة فإنك تزيد في أوله همزة الوصل للابتداء بذلك الحرف كما زدت على المتحرك هاء السكت في آخره للوقف عليه فإذا سميت بقيت همزة الوصل على حالها[1].

وكان المبرد يقول يلزمه أن تقطع الألف في الوصل وإلا نقض جميع قوله في أول الباب.

وقال الأستاذ أبو بكر قطع الألف هنا الزم منه في اضرب لأن ألف الوصل لا تثبت إذا تحرك ما بعدها، وكله فاسد بما ذكرنا ولا فرق بين التسمية به وبين التسمية بابن ولو سميت بالباء الساكنة لاجتلبت إليها همزة الوصل فيلزم بقاؤها على حالها لأنك اجتلبتها للاسم ولم تنقل فعلاً إلى اسم فلا وجه لقطعها.

وكان الأستاذ أبو بكر قد رجع عن هذا المذهب ورأى أن الصواب بقاؤها على حالها لأنها لم تنقل من فعل فيلزم قطعها وإنما هي كهمزة ابن حكمها بعد التسمية كحكمها قبلها وهذا بديع.

---

(1) قد خالفه النحاة في هذا وقالوا: الباء من اضرب كانت ساكنة.

فاحتاجت في اللفظ بها إلى ألف الوصل فلما تحركت لأنها صارت معربة وجب أن تسقط ألف الوصل.. ولكن أبا إسحق رأى أن هذه المخالفة مردودة، قال يجب على مذهبهم أن يقولوا رب فاعلم أو ضب فاعلم أو ضرب فاعلم والقول عندي في هذا غير ما قالوه جميعاً أعني إذا سميت رجلاً بـ «أب» فأقول هذا أب فاقطع ألف الوصل على ما أجمعوا عليه إذا سمي رجلاً بـ «اضرب» قالوا كلهم» هذا اضرب قد جاء «وقالوا قطعنا الألف لأنا نقلناه من باب الأفعال إلى باب الأسماء فقطعنا ألفه، فكذلك فعلت أنا في أب لأني نقلته من باب اللفظ بحرف إلى باب التسمية، وليس أصل التسمية أن يكون فيها ألف الوصل...

الزجاج 120

باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام[1]:

قدم ابن خروف بمقدمة أوضح فيها مقصود سيبويه من الحكاية، قال: الحكاية على وجهين: حكاية الجمل بالقول أو ما كان في معناه من غير تسمية بها، وهذا الذي أراد بقوله:

وأحـــرى الخيـــل بـــالـــركـــض المجـــار

لأنه ليس باسم.

وأما بدأت بالحمد لله، فيحتمل أن يكون اسماً للسورة، وأن يكون بمنزلة البيت أي قرأت بالسورة التي فيها هذا الكلام، ومنه:

سمعـــت النـــاس ينتجعـــون غيثـــاً

وهو كثير في الكلام ومنه قول حميـد بن ثور الهلالي:

وليست من اللائي يكون حديثها أمـــام بيـــوت الحـــي إنَّ وإنمـــا

إلا أنه قطع واجتزأ بأن وإنما لأنهما لا يكونان حديثاً، وكأنه ذهب بهما مذهب: ما تقول ويقال لها[2]، وقد يكون منه قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾ والله أعلم.

ولم يقصد شيئاً من هذا في الباب، ومقصوده في الباب حكاية الأسماء إذا كانت جملاً أو ما في معناها[3].

---

(1) هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام وهو كل اسم مبني أو مضاف ملازم للإضافة وأفردته أو فعل فارغ أو حرف قصدت التسمية به فقط، فجميع هذه إذا سميت بشيء منها أعربته إعراب الأسماء الأول وإن نقص عما كانت عليه الأسماء.

الأصول لابن السراج 2/111

(2) هذا كله خارج عن هذا لباب وداخل تحت باب الحكاية في عمومها والذي يهمنا من هذا كله حكاية الأسماء إذا كانت جملاً أو ما في معناها.

(3) نحو «تأبط شراً» و «برق نحره» و «شاب قرناها» والحجة فيها أنها أسماء عمل بعضها في بعض وذلك أن تأبط شراً تأبط فعل ماض رفع المضمر فيه ونصب شراً بوقوع =

وبهذا يكون ابن خروف قد استوفى باب الممنوع من الصرف في كتاب سيبويه شرحاً وبياناً واستدراكاً في مناسبات قليلة ويتضح من خلال ذلك كله أننا أمام شخصية علمية لها مكانتها، فقد ناقش وأوضح وتصدى لمن حاول الاعتراض على سيبويه وسفه آراء بعض النحويين ومنهم أستاذه وشيخه أبو بكر بن طاهر.. كما حاول تتبع لفظ سيبويه وإيضاحه وتفسيره مع ما يتفق ومقام العبارة...

وسنقف بعد هذا التتبع على المسائل التي عارض فيها سيبويه واستدراكاته عليه.

= الفعل عليه وكذلك برق نحره ارتفع بفعله فلما دخل العامل على كلام قد عمل بعضه في بعض عمل العامل في المعنى كأنك قلت في برق نحره، رأيت رجلاً يقال له برق نحره، فلا يجوز أن يعمل فيما عمل بعضه في بعض.

الزجاج 123

ولذلك منع سيبويه الحكاية في نحو من زيد وعن زيد، لأن من مضافة إلى زيد فلو سميت بـ «من» وحدها لأعربتها فإضافتها كإضافة الاسم المضاف.

وذكر السيرافي أن أبا إسحق الزجاج أجازه، قال الزجاج، وهو عندي تجوز فيه الحكاية لأن سيبويه والخليل وجميع النحويين قد أجمعوا على أنهم إذا سموا رجلاً بزيد أو لزيد أو كزيد حكوه فعلى حكاية بزيد ولزيد يجوز أن تحكى من زيد...

الزجاج 127

الكتاب 2/66 الهامش.

استدراكاته واعتراضاته على سيبويه

قلنا إن لابن خروف اختيارات من مذاهب النحويين المختلفة إلا أننا نستطيع أن نحكم عليه بكل اطمئنان أنه كان يميل إلى مذهب أهل البصرة وعلى رأسهم إمامهم سيبويه، ولكن هذا لا ينفي أن لابن خروف رأياً يتفرد بها ووجهة نظر يتميز بها وذلك بناءً على حصيلته العلمية الواسعة وهذا يجعله أحياناً يتصدى للرد على سيبويه نفسه عندما يرى رأياً يخالف ما يذهب إليه أو ما يظنه صواباً. . .

وفي تنقيح الألباب نماذج من هذه الاعتراضات سنحاول الوقوف عليها:

1 ـ قال في باب ما يترجح بين الجزمين: ذكر أنه يقع بينهما الفعل بحرف العطف مجزوماً على التشريك بينه وبين الأول ومنصوباً على الجواب بعد الفاء والواو وهو ضعيف.

ثم يدلل على ضعفه بقوله: لأن معناه قريب من معنى العطف نحو إن تأتني فتحسن أقصدك على معنى إن تأتني محسناً.

ولم يلتفت ابن خروف إلى صيغة الفعل في هذا التركيب، وقد تناوله النحاة في كتبهم، قال السيوطي: إن توسط الجزاء والشرط مضارع وافقه معنى حال كونه غير صفة وصح حذفه ومثاله إن تأتني تمشي أكرمك وإن لم يوافقه معنى وقع حالاً نحو إن تأتني تضحك أحسن إليك والماضي كالمضارع في ذلك[1].

---

(1) الهمع 2/63، والكتاب 1/445 بولاق.

وقوله غير صفة المقصود منه أن يحترز به عن الواقع صفة نحو إن يأتني رجل يعرف النحو أكرمه، فـ «يعرف» في موضع صفة لرجل، ولصحة الحذف من خبر كان وثاني ظننت نحو إن تكن تحسن إلى أحسن إليك، وإن تظنني أصدق أصدقك، فالمتوسط لا بدل ولا حال بل في موضع نصب على أنه خبر ومفعول ومنه قول زهير:

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا يغنها يوماً من الدهر يسأم

فيستحمل هنا ليس بشرط ولا جزاء وإنما هو معترض بينهما خبراً عن يزل[1].

2 ـ قال ابن خروف في باب الأفعال في القسم: قال سيبويه في آخر الباب: ولا يكون «ليسجننه» بدلاً من الفاعل لأنه جملة. لا يمنع كون الفاعل جملة من حيث لم يمتنع في المبتدأ، ووجه ذلك جملة على المعنى حيث أجازته العرب.

ولقد صدق الأستاذ الدكتور أمين على السيد إذ يقول: وكل ما يؤخذ على ابن خروف في هذا الشرح عندي أنه لم يكن يذكر النص الكامل للكتاب في الموضع الذي يريد شرحه، بل إنه كانت له إشارات لا يمكن فهمها إلا مع وجود الكتاب بين يدي القارىء»[2].

فنص الكتاب مخالف لما ذكر ابن خروف، قال سيبويه: «... وقال عز وجل: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾[3] لأنه موضع ابتداء ألا ترى أنك لو قلت بدا لهم أيهم أفضل لحسن كحسنه في علمت كأنك قلت ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا..»[4].

---

(1) الدرع اللوامع 2/79.
(2) رسالة د/ أمين الاتجاهات النحوية «ورقة 338.
(3) سورة يوسف، الآية: 35.
(4) الكتاب 1/456.

والواقع أن هناك خلافاً بين النحاة في جواز كون الفاعل جملة، فبعضهم يرده، قال أبو حيان: الفاعل لـ «بدا» ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى أي بدا لهم هو أي رأي أو بدا كما قال الشاعر:

بـدا لـك فـي تلـك القلـوص بـداء[1]

هكذا قال النحاة والمفسرون إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلة فإنه زعم أن قوله: ﴿ليسجننه﴾في موضع الفاعل لـ ﴿بدا﴾ أي سجنه حتى حين. . .

وأبو حيان لا يقبل هذا الرأي فيرده قائلاً: «والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله: «ليسجنن» أو من قوله: «السجن» على قراءة الجمهور أو على «السجن» على قراءة من فتح السين»[2].

وجملة القسم وجوابه إما مفعول لقول مضمر وقع حالاً من ضميرهم وإلى ذلك ذهب المبرد.

وأما مفسرة للضمير المستتر في «بدا» فلا موضع لها. . .

وقيل إن جملة «ليسجننه» جواب لـ «بدا» لأنه من أفعال القلوب والعرب تجريها مجرى القسم وتتلقاها بما يتلقى به، وزعم بعضهم أن مضمون الجملة هو فاعل ﴿بدا﴾ كما قالوا في قوله تعالى: ﴿أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون﴾ وقوله تعالى: ﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾أن الفاعل مضمون[3] الجملة.

وجوز أبو حيان في شرح التسهيل الإسناد باعتبار التأويل كما جاز في باب المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾.

---

(1) صدره: لعلك والموعود حق لقاؤه.
(2) البحر المحيط 5/307 هامش. والكشاف 2/319.
(3) روح المعاني للألوسي 12/237. .

واختار المازني في الفاعل الوجه الأول، قيل: وحسن بدا لهم بداء وإن لم يحسن ظهر لهم ظهور لأن البداء قد استعمل في غير المصدرية، واختار أبو حيان الوجه الأخير وكونه ضمير السجن السابق على قراءة من فتح السين. . .

واختار الألوسي كونه ضمير السجن المفهوم من الجملة أي بدا لهم سجنه المحتوم قائلين: والله ليسجننه[1]. . .

3 ـ ورأى غير رأي سيبويه في باب الحروف التي يجوز أن يليها الفعل[2].

قال ابن خروف: «أما قوله: انتظرني كما آتيك، فجعل الكاف وما مركبتين وجعلهما بمنزلة لعل، وهذا لا يطرد في كل موضع. . . ويقويه في ذلك رواية أبي الحسن:

أمـا نغـذي القـوم مـن شـوائـه

ومعناها: لعلنا نغذي، كقوله تعالى: ﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾[3] وليس للكاف موضع كما ليس لأما موضع، وهذا مذهب ضعيف، وأحسن فيه ما ذهب إليه يحيى حيث جعلها صلة لمصدر محذوف تقديره انتظرني انتظاراً صادقاً مثل أتياني لك أي: فـء لي بالانتظار كما أفيء لك بالإتيان[4].

وقد استدل ابن خروف بهذه الآية من سورة الأنعام على مجيء أن بمعنى لعل كما تأتي أما بمعنى لعل، ووافقه بعض المفسرين في مجيء أن بمعنى لعل هنا في هذه الآية وقال بعضهم إن أن هنا مفتوحة الهمزة مصدرية

(1) روح المعاني 12/237.
(2) الكتاب 1/459.
(3) سورة الأنعام، الآية: 109.
(4) البحر المحيط 4/202.

واحتج القائلون بأن «أن» هنا بمعنى لعل بما حكى من كلام العرب وأشعارهم فقد قالوا: ايت السوق أنك تشتري لحماً، وقال امرؤ القيس:

عوجاً على الطلل البالي المحيل لأننا   نبكي الديار كما بكى ابن حرام

وضعف الفارسي هذا الرأي، ولم يجعل أنها معموله ليشعركم بل جعلها علة على حذف لامها وتكون جملة ـ وما يشعركم ـ معترضة. . .

وعند الزجاج ﴿أن﴾ بمعنى لعل ويقول إنها قراءة أهل المدينة[1]. . .

4 ـ قال ابن خروف في باب تكون فيه أن بمنزلة أي[2]: والحديث عن أن المخففة: قال سيبويه: «ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة إنما» كما جعلوا أن بمنزلة لكن لكان وجهاً قوياً. . .

ورأى ابن خروف أن هذا قياس من سيبويه والعرب لم تتكلم به فلا يقال.

والرأي عندي أن القياس لا يمتنع في اللغة إذا لم يتعارض مع السماع ولم يمجه الاستعمال اللغوي.

وقال سيبويه: قبح.

هذا ليس بنص من سيبويه ولكن لفظ سيبويه: والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح: قد عرفت أن يقول ذاك حتى تقول:

---

(1) اختلف النحاة في نحو قولنا «كن كما أنت» على خمسة أقوال:

أحدها: أن ما موصولة له وأنت مبتدأ حذف خبره.

والثاني: أن ما موصولة أيضاً وأنت خبر حذف مبتدؤه. وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿اجعل لنا آلهة كما لهم آلهة﴾ [الأعراف: 7/138].

والثالث: إن ما زائدة ملغاة والكاف جارة.

والرابع: إن ما كافة وأنت مبتدأ حذف خبره وتقديره عليه أو كائن.

والخامس: إن ما كافة وأنت فاعل والأصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير. . المغني 235/236 تحقيق د/ مبارك، والهمع 2/33.

(2)

أن لا، أو تدخل سوف أو السين أو قد[1]. . .

ورأى ابن خروف هذا القول فاسداً، قال: قوله فاسد لأنه لم يقبحه وإنما احتج عليه لأن العرب لم ترد عمداً، ودخلت اللام مع أن المخففة للفرق بينها وبين النافية ولم تدخل مع المفتوحة لأن المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال والمخففة على الأسماء فوقع الفرق.

وفي المسألة تفصيل يحتاج إلى معرفته الباحث للإلمام بأصول هذه القضية: فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يحتج إلى اقتران شيء، وإن كان متصرفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو ﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً﴾[2].

﴿أن لن نجمع عظامه﴾[3] أو بلو نحو ﴿أن لو نشاء أصبناهم﴾[4] أو بقد نحو ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾، أو بحرف تنفيس نحو: ﴿علم أن سيكون﴾. وندر خلوها من جميع ما ذكرنا نحو قوله:

علمـــوا أن يـــؤملـــون فجـــادوا[5]

وقال ابن مالك ملخصاً هذه الأحكام:

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا ولـم يكـن تصـريفـه ممتنعـا
فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس أو لَوْ وقليل ذكر لو

ونود أن ننبه إلى أن ﴿أن﴾[6] المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه بين فيه الضعف[7].

(1) الكتاب 1/481.
(2) سورة طه، الآية: 89.
(3) سورة القيامة، الآية: 2.
(4) سورة الأعراف، الآية: 100.
(5) الهمع 1/143 وعجز البيت:
قبل أن يسألوا بأعظم ســـؤل
(6) الدرر اللوامع 1/120، شرح ابن عقيل 1/385.
(7) حاشية الصبان على شرح الأشموني 1/291.

5 ـ وقال ابن خروف في باب أم منقطعة ـ بعد أن أوضح أنها تكون بعد الخبر والاستفهام وأنها تنوب مناب بل والهمزة في الاستفهام وقد تكون بمعنى بل من غير استفهام تقدر به، قال ابن طاهر: ولا يمتنع عندي إذا أردت بها مذهب ـ بل ـ أن تكون عاطفة مثلها وتدخل في الغلط والنسيان، قال ابن خروف: وهو قول ظاهر صحيح المعنى، وأبى سيبويه ذلك وجعلها منقطعة في الباب كله ومعادلة في الباب الأول ولم يجعل لها قسماً ثالثاً، وحكى المبرد عن أبـي زيد أنها تكون زائدة وأنشد:

يـا دهـر أم مـا كـان مشـى رفصـا

قال: وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون، وقال ابن خروف: وأبو زيد ثقة ولم يرو إلا ما سمع ولا تحتمل في البيت غير الزيادة. وأجازه الأستاذ ـ يعني الخدب ـ في البيت والآية يعني ﴿أم أنا خير﴾[1].

يعالج ابن خروف هنا حكمين من أحكام «أم» الأول مجيئها عاطفة بمعنى بل من غير أن يكون هناك استفهام والثاني إمكان زيادتها.

أما عن المسألة الأولى فإننا نجد أغلب النحويين يجمعون على أن أم المنقطعة تأتي بمعنى بل في الاستفهام ولا تدخل على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في «إنها لأبل أم شاء» ولكن ابن مالك قال في بعض آثاره: لا حاجة إلى تقدير المبتدأ لأن أم ـ كما يرى ـ تعطف المفردات كـ «بل» وقدرها في هذا المثل ببل دون الهمزة، واستدل بقول بعضهم «إن هناك لإبلاً أم شاء» بالنصب. وهذا لا يعدو أن يكون رأياً كرأي ابن طاهر وتلميذه ابن خروف. . أما عن وقوع أم زائدة فقد ذكر أبو زيد في قوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم أنا خير﴾ أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير، والزيادة ظاهرة في قول الشاعر ـ ساعدة بن جوية ـ:

---

(1) سورة الزخرف، الآية: 52.

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم   أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

ونود الآن مناقشة كل من الآية والبيت حتى يترجح أحد الرأيين على الآخر: قال أبو حيان: والظاهر أن أم ـ في قوله تعالى: ﴿أم أنا خير﴾منقطعة مقدرة ببل والهمزة، وقال السدي وأبو عبيدة أم بمعنى بل فيكون انتقل من ذلك الكلام إلى إخباره بأنه خير ممن ذكر كقوله:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى   وصورتها أم أنت في العين أملح

ورأي سيبويه ـ كما مر بنا ـ أنها المعادلة، وذهب الزمخشري إلى أنها أم المتصلة لأن المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون...

ورأى النحاة أن قول سيبويه: «إنها معادلة» فيه نوع من التكلف والإجحاف بالمعنى لأن المعادلة في نظر علماء النحو يستلزم أن يكون مقابلاً للسابق كقوله تعالى: ﴿ادعوتموهم أم أنتم صامتون﴾[1] لأن معناه: أم صمتم...

وهنا لا يتقدر منها جملة فعلية لأن قوله أم أنا خير ليس مقابلاً لقوله: أفلا تبصرون، وإن كان السابق اسماً كان المعادل اسماً، أو جملة فعلية يتقدر منها اسم، أما قوله:

دعاني إليها القلب إني لأمره   سميع فما أدري أرشد طلابها

فتقديره: أم غي[2]...

أما بيت الشعر فقد روي في شرح أشعار الهذليين للسكري:

يا ليت شعري ألا منجي من الهرم   أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

وإذا صحت الرواية فلا وجه للاستشهاد به وتسقط الحجة.

ولكن أبا العباس رواه ـ ولا منجي من الهرم.

---

(1) ﴿.... سواء ....﴾ [الأعراف: 193].

(2) انظر البحر المحيط 8/ 23.

ووقع في الصورة الأوروبية من شرح أشعار الهذليين، قال أبو سعيد: قوله ألا منجي من الهرم، يريد ألا مهرب منه. . . وهذا دليل على صحة رواية الديوان[1]. . .

6 ـ تناول سيبويه في باب تسمية الحروف والكلم ـ وموضوع الحديث الممنوع من الصرف ـ التسمية بذو ورأى أن وزنه فعل، وذهب الخليل أنه فعل بالتسكين، وإلى ذلك ذهب الزجاج، فهي عند سيبويه بمنزلة فعلتا مضافة وحجته قوله تعالى: ﴿ذواتا أفنان﴾[2] ولو أفردتها لقلت ذواتان، ثم يقول سيبويه ليدلل على صحة ما يراه: ولو سميت رجلاً ذو لقلت هذا ذوا لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول هاتان ذواتا قال فهذا دليل على أن ذو فعل كما أن أبوان دليل على أن أبا فعل[3]. . ولكن ابن خروف لا يرى أن في هذا التمثيل دليلاً على صحة قول سيبويه، يقول: وليس فيه حجة لأنه لا يمكن أن تكون الحركة فيه فرعاً لأنها قد استمرت في المفرد ومثل هذا يحرك بالفتح لأنها أخف الحركات. . وربما رجح ابن خروف رأي الخليل واستحسنه فهو لا يرفض ما رآه سيبويه رفضاً باتاً ولكنه لا يقبل ما دلل به سيبويه عند حديثه عن (أبوان)، قال ابن خروف وكان الأستاذ أبو بكر يغلب قول سيبويه وربما غلب قول الخليل وكلاهما قياس. . .

ونحن نعرف أن ذات مؤنث ذا بمعنى صاحب، فكان القياس أن يقال ذاتا أفنان فردت عين الكلمة وهي الواو فقيل ذواتا أفنان وهو أفصح من ذاتا[4]. . وتثنية ذات ذاتاً على اللفظ بلا رد وهو القياس، كما ثنى ذوا على لفظه قال:

---

(1) شرح أشعار الهذليين تحقيق عبد الستار فراج 3/1122.
(2) سورة الرحمن، الآية: 48.
(3) الكتاب 1/33.
(4) البحر المحيط 8/194 هامش.

يـا دار سلمـى بيـن ذواتـي العـوج[1]

وذواتا على الأصل برد لام الكلمة ـ وهي الياء ـ ألفاً لتحرك العين ـ وهي الواو ـ قبلها، وهو الكثير في الاستعمال[2].

7 ـ قال سيبويه في باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف «الكبا» يريد بالإمالة ثم لم يراعوها وثنوا بالواو التي هي الأصل كأنه أجرى ألفه مجرى ألف عماد الزائدة، ورأى ابن خروف أن هذا ليس بقياس. . .

وقد ثنى سيبويه الكبا على كبوان لأنه يرى أن ألفها واو، ولم ير أن إمالتها لأن الفها من الياء ولكن على التشبيه بما يمال من الأفعال من ذوات الواو نحو غزا[3] والظاهر أن سيبويه قد اعتمد لغة[4].

وزعم سيبويه أن الفتى من ذرات الياء وأن الفتوة منقلبة عن ياء ويرى ابن خروف أن ذلك ضعيف. . .

وزعم يعقوب أن الفتوان لغة في الفتيان، فالفتوة على هذا من الواو.

كما رأى ابن خروف، لا من الياء كما زعم سيبويه لأن الواو عندئذٍ أصل لا منقلبة. وأيد السيرافي وجهة نظر سيبويه فرأى أن أصله واو، وإنما قلبت الياء واواً لأن أكثر هذا الضرب من المصادر على فعوله إنما هو من الواو كالإخوة فحملوا ما كان من الياء عليه فلزمت القلب، وحكى العلماء عن العرب قولهم فتيان وفتية وفتو على فعول وفتى كعصى، وقد قال سيبويه إنهم أبدلوا الواو في الجمع والمصدر بدلاً شاذاً، وخالفه ابن بري، قال: البدل في

---

(1) الرواية (ذاتي العوج) لأنها تثنية على اللفظ الدرر 1/19.
(2) الهمع 1/45.
(3) اللسان «كبا» 20/76.
(4) أهل الحجاز، حكى أبو الخطاب، عن أهل الحجاز أنهم يقولون في تثنيته كبوان. وقد يمد ويقال الكباء.

المخصص 15/112

الجمع قياس، وأما المصدر فليس قلب الواوين فيه ياءين قياساً مطرداً وأما إبدال الياءين واوين في مثل الفتو وقياسه الفتى فهو شاذ. . .[1].

8 ـ قال سيبويه في باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان. . . :

«ولو جاء في الكلام فعولاء ممدودة لم تحذف الواو لأنها تلحق الثلاثة بالأربعة فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف وذلك حين تظهر الواو فيمن قال اسيود فهذه الواو بمنزلة واو أسيود»[2].

ويشك ابن خروف في هذه الفقرة أن تكون من لفظ سيبويه، قال:

قال الأستاذ أبو بكر ـ ابن طاهر ـ الصواب فعولاء بفتح العين وسكون الواو لأنها لغير الإلحاق، وهكذا وقع في بعض النسخ الشرقية.

ويرى ابن خروف أنها إن كانت فعولاء بتحريك الواو فكلامه عليها ضعيف لأنه يجري الملحق مجرى غيره مما ليس بملحق ويجري ما شبه بالأصل مجرى ما لم يشبه به وحذف مثل هذا إنما يكون عن علة أحكم من هذه التي ذكر. . .

وسيبويه لم يورد المثل وإنما أورد الصيغة بدليل عدم وقوفه على أي مثل على هذا الوزن ولذلك قال «لو» ونقل الرضي عن سيبويه قوله هذا، قال: قال سيبويه: ولو جاء في الكلام فعولاء بفتح الواو لم تحذفها حذف واو جلولاء لأنها تكون إذن للإلحاق بحرقلاء فتكون كالأصلية وأما واو بروكاء وجلولاء فمدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس المذكور ذلك[3].

9 ـ ونأتي إلى باب تحقير ما كسر عليه الواحد للجمع، فنجد ابن خروف يقول: تباعد بناء الجمع الكثير عن التحقير فزادوا على تحقير الواحد

(1) الكتاب2/141.
(2) شرح الشافية 1/248.
(3) الكتاب 2/118.

الألف والتاء واكتفوا بذلك، وأشار سيبويه بقوله: «ولو حقرت الجفنات»[1] إلى بيت حسان لأنها فيه الكثير، ولما لم يتفرد هذا الجمع بالقليل ووقع لهما صغر على لفظه أريد به القليل أو الكثير، واختار سيبويه أن يكون أصله للقليل وحمله على التثنية لما ذكر ولم يقطع به لقوله، وهذا يقرب أن التاء والواو والنون لأدنى العدد. . .

وهذا ـ كما يقول ابن خروف ـ رأي منه وليس بالقوي لأن دليله ضعيف وإنما هو لفظ مشترك لهما ووقوعه في كلام العرب وفي كتاب الله تعالى على الكثير أكثر. . .

وسيبويه نفسه صرح بأن هذا الجمع قد يراد به الكثير، قال في موضع آخر[2] وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير، قال الشاعر ـ حسان ـ:

لسنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

«فلم يرد أدنى العدد».

وقد صرح سيبويه بأن الجمع بالألف والتاء للقلة وأول بيت حسان على أنه للكثرة، وذهب الزجاج عند تفسيره قوله تعالى: ﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾ إلى أن معدودات يستعمل كثيراً للقلة والأيام المعدودات هنا هي أيام التشريق، وقد يجوز وهو حسن أن يقع الألف والتاء للتكثير. وهذا يوافق ما ذهب إليه ابن خروف، وهناك آيات ـ كما ذكر أيضاً ـ يقع فيها الألف والتاء للتكثير، قال عز وجل: ﴿أن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات﴾ وقال جلا وعلا: ﴿في جنات﴾ وقال: ﴿وهم في الغرفات آمنون﴾. . .

وهذا يوافق ما ذهب إليه ابن جني في المحتسب. . ويروي الرواة أن النابغة قال لحسان بن ثابت عند سماعه هذا البيت: قللت سيوفك وجفانك

(1) اللسان فتا 4/20، 5.
(2) خزانة الأدب 430/3.

ولكن أبا علي يشكك في صحة هذه الرواية ويرى أن هذا خبر مجهول لا أصل له.

وهناك رأي تفرد به الشيخ ياسين الحمصي في شرح ألفية ابن مالك، فهو يرى أنه إذا اقترن جمع القلة بأل التي للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة تصرف بذلك إلى الكثرة، وعلى هذا تؤول الجفنات في بيت حسان[1].

10 ـ ونتناول باب أحوال الحروف التي قبل النون الثقيلة والخفيفة، وبدأه ابن خروف باستدراك على سيبويه، فقد ذكر سيبويه في هذا الباب أن فعل الواحد المذكر والمؤنثة الغائبة يبنى على هاتين النونين ويزال عنه الإعراب فيسكن ويرد ما حذف منه للجزم ثم يحرك للساكنين، وقد زعم في باب ـ مجاري الكلم ـ أنها مبنية على الفتح، وسيذكر بعد أنك تحركها، كما تحركها لألف الاثنين.

ثم عالج فعل الاثنين والجماعة والمخاطبة، وأورد رأي أبي بكر بن طاهر، قال: وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يذهب إلى أن فعل الاثنين والجماعة، والمخاطبة لم يبن معها وحذف إعرابه لاجتماع النونات وحذفه إعراب المفرد غير المخاطبة لبناء الفعل على النون والاتصال، وهو الأظهر من قول سيبويه لأنه لو حذف للبناء لم يحتج إلى علة اجتماع النونات ويكون المانع لها من البناء عليها فصل الضمائر بينها، فكأنهما لم يدخلا إلا على الضمائر، وهذا المعنى لمحه المازني فجعل علة حذف النون التشبيه بالمنصوب وادعاء البناء في كل أظهر ولا يعتد بالضمائر في الفعل لأنها قد صارت من نفس الفعل بوقوع الإعراب بعدهما وتسكين الفعل لها[2].

11 ـ ثم أوضح ابن خروف في باب ذكرك الاسم الذي تبين به العدة

---

(1) الكتاب 2/181.
(2) تنقيح الألباب: 171.

أن ألفاظ هذا الباب كلها جاءت على بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي واستعملتها العرب على وجهين: أحدهما: إضافتها إلى العدد الذي من لفظها وذلك ثاني اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة ومعناه واحد من اثنين وواحد من ثلاثة وواحد من عشرة. . . والثاني: إضافتها إلى العدد الذي دونها وذلك ثالث اثنين ورابع ثلاثة إلى عاشر تسعة ومعناه صير اثنين ثلاثة وأربعة خمسة وتسعة عشرة ولم يذكر سيبويه في الوجهين إلا الإضافة.

ولم يذكر التنوين والنصب في المختلف اللفظ وقدره بالفعل، فقال: هذا خمس الأربعة كما تقول أخمستهم وربعتهم أو هذا الذي صير الأربعة خمسة بالماضي فصار بمنزلة هذا ضارب زيد أمس ولو أراد العمل لقدره بالمستقبل ونون ونصب به وذكر النصب غيره ولم يستشهدوا على النصب بكلمة واحدة فدل ذلك على أنه منهم قياس وجاء القرآن بالإضافة في قوله تعالى: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ثلاثة رابعهم كلبهم﴾[2] إلا أن ابن السكيت حكى في ألفاظه عن الكسائي في ثاني اثنين وثالث ثلاثة إجازة النصب والتنوين، وقال: الخليل والفراء لا يجيزانه، ولو حكاه عن العرب لم يسعهما منعه فإذا كان قياساً لا يعول عليه.

وقال في الإصلاح هو يضاف إلى العشرة ولا ينون فإذا اختلف كان الوجهان.

وزعم سيبويه أن المختلف اللفظ قليل في استعمال العرب وكذا ذكر الأخفش لأن القياس ثاني اثنين لا ثاني واحد وحكى الكسائي أن من العرب من يقول ثاني واحد[3].

---

(1) سورة المجادلة، الآية: 7.

(2) سورة الكهف، الآية: 22.

(3) وجاء في شرح المفصل أن اسم الفاعل المشتق من العدد يستعمل على معنيين: =

وإذا جاوزت العشرة ففيه خلاف:

فقد أجازه سيبويه وبعض المتقدمين وكان أبو الحسن الأخفش لا يرى ذلك ويأباه وهو رأي أبي عثمان المازني والمبرد والزمخشري، وتابعه ابن يعيش[1]. وقال أبو حيان: وقياس من أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم تسعة عشر.

وجوز الكسائي بناءه من العقود وحكى عاشر عشرين وقاس عليه إلى التسعين وأبى ذلك سيبويه والفراء وقالا: يقال هذا الجزء العشرون زاد غيره أو كمال العشرين أو تمام العشرين أو الموفي العشرين[2].

12 ـ ونصل إلى باب تكسير ما كان عدة حروفه أربعة، ويشرح ابن خروف هذا الباب إلى أن يصل إلى قوله: وذكر هنا سلم ودمل، وليس هذا موضعهما والموضع تنضب وتناضب. وسلم وسلالم ودمل ودمامل وقع في موضع تنضب وتناضب، هذا في موضع هذا، لأن تنضب مثل كوكب

= أحدها: أن يكون المراد به واحداً من جماعة.

والآخر: أن يكون فاعلاً كسائر أسماء الفاعلين.

ومثال الأول قوله تعالى: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾ وقوله عز وجل: ﴿إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين﴾ وهذا النوع إضافته محضة ولا يجوز فيه أن ينون وينصب في قول أكثر النحويين وحجتهم أنه ليس مأخوذاً من فعل عامل. وأما الثاني فنحو قوله جل وعلا: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم. ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾ وقوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم... رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ وعلى هذا الوجه يجوز أن ينون وينصب ما بعده لأنه مأخوذ من ثلثهم وربعهم... فهو بمنزلة هذا ضارب زيداً، والنوع الأول أكثر في الاستعمال، وإذا أضيف النوع الثاني فإضافته غير محضة إذا أريد به الحال أو الاستقبال فإن أريد به الماضي لم يجز فيه إلا حذف التنوين...

(1) شرح المفصل 36/6 بتصرف. حاشية التونسي 176/2 وانظر البحر المحيط 112/6، 232/8.

(2) الهمع 153/2.

وتولب، فهو مما جاء على مثال الأربعة وسلم ودمل ليس من الفصل الأول وإنما هو من الفصل الذي لم يجيء على مثال الأربعة فهما بمنزلة أجدل وليس شيء منهما ملحقاً[1].

وقد حاول الأعلم ـ قبل ابن خروف ـ إيضاح هذه المسألة، فقال في كتابه النكت: «إن قال قائل: لم قال سيبويه: كل شيء من بنات الثلاثة لحقته الزيادة كسر على مثال مفاعل، ثم ذكر سلماً وسلالم وجندباً وجنادب وليس من مذهبه أن في بنات الأربعة فعلل وإن كان الأخفش وغيره يقولون إن جندباً فعلل، وقد حكوا برقع وجؤذر وجودر؟ قيل له: هذه الأسماء تجري عنده مجرى الملحق لأن جخدباً حروفه أصلية، فصار بمنزلة الرباعي الأصلي وصار سلم ودمل ملحقاً به[2]...

13 ـ قال ابن خروف في باب ما لفظ به مما هو مثنى.. وليس شاهده بقوله تعالى: ﴿إذ دخلوا على داود﴾[3] بقوي لأن الخصم يقع على الواحد والاثنين والجميع فأعاد على اللفظ الذي يصلح للجميع[4] وإنما ذكره سيبويه تأنيساً للباب، ويمكن أن يعود الضمير في معكم إلى موسى وأخيه وفرعون وذويه[5]...

الخصم ـ كما رأى ابن خروف ـ مصدر يطلق على الواحد والجمع، وقيل الخصم هنا اثنان وتجوز في العبارة فأخبر عنهما أخبار ما زاد على اثنين لأن معنى الجمع في التثنية[6]...

وأحياناً لا تستلزم الصيغة متابعة شكل ما أسندت إليه في الإفراد والتثنية

(1) تنقيح الألباب ص 198.
(2) النكت 398، شرح الشافية 1/55.
(3) ص 21.
(4) تنقيح الألباب ص 201.
(5) تنقيح الألباب ص 202.
(6) البحر المحيط 7/391.

والجمع، قال الشعبي في كلام له في مجلس عبد الملك بن مروان ـ رجلان جاءوني، فقال عبد الملك: لحنت يا شعبي، قال: يا أمير المؤمنين لم ألحنْ مع قوله تعالى: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾. فقال عبد الملك: لله درك يا فقيه العراقين قد شفيت وكفيت[1].

وربما لا يقصد بالمثنى هنا العدد الحسابي بل النحوي كالذي في ﴿طائفتان﴾ من قوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾وفق أغلب الروايات، فقد يقصد بـ ﴿خصم﴾ جمع من الخصوم، وقد يقصد بـ ﴿خصمان﴾ فريقان كل فريق خصم للثاني.

14 ـ ويستدرك ابن خروف على سيبويه قوله إخوة بكسر الهمزة في باب «ما هو اسم يقع على الجميع ولم يكسر واحده»، ويرى الصواب ضم الهمزة أخوة، ولكنه يحاول التماس العذر لسيبويه فيقول ووقع أخوة في هذا الباب بكسر الهمزة والصواب ضم أخوة وقد ذكر سيبويه في «ما كسر عليه الواحد من التحقير» غلمة وصبية وفتية وأخوة وولدة، وكذا وقع في النسخ كلها، وضم الأستاذ أبو بكر الهمزة فيه ويمكن أن يجعله هنا اسماً للجمع من حيث لم يكن واحده على البناء الذي تجمع عليه فعلة لأنه فعل فاحتمل عنده وجهين فقال بهما في موضعين. . .

وقد رده أبو سعيد أيضاً قال: هكذا رأيته ـ يعني أخوة ـ في هذه النسخة وغيرها من النسخ وهو غلط عندي لأن أخوة فعلة والفعلة من الجموع المكسرة القليلة كأفعل وأفعله وأفعال كما قالوا فتى وفتية وصبي وصبية وغلام وغلمة والصواب أن يكون مكان إخوة أخوة حتى يكون بمنزلة صحبة وفرهة وظؤرة وقد حكى الفراء في جمع أخ إخوة[2].

ورفض ابن خروف الاستشهاد ببيت امرىء القيس الذي في الباب وهو:

---

(1) فقه اللغة وأسرار العربية 311.

(2) حاشية الكتاب 2/203.

سربت بهم حتى تكل غزيهم   وحتى الجياد ما يقدن بارسان

قال: والبيت لا شاهد فيه. لأن الرواية «تكل مطيهم»، وقد وقعت هذه الرواية في كتاب سيبويه[1] وهكذا رواه ابن السيد[2].

وقد رواه صاحب اللسان غزيهم في موضعين من معجمه[3].

15 ـ ونصل إلى باب فعلان ومصدره وفعله، قال سيبويه: ولم نسمعهم قالوا قرب، قال ابن خروف: قال غيره: قد قالوا: قرب يقرب، قال الله تعالى: ﴿ولا تقربوا﴾ وهو كثير. . .

والكثير في الاستعمال قرب بالضم ومصدره قربا وقربانا وقربانا أي دنا، وحكى الأزهري: ما قربت هذا الأمر ولا قربته، قال الله تعالى: ﴿ولا تقربا هذه الشجرة﴾ وقال: ﴿ولا تقربوا الزنىٰ﴾ كل ذلك من قربت أقرب[4]. . فلدينا صيغتان قرب كسمع وقرب كنصر، ويبدو من كلام كثير من العلماء أنهما مترادفان، وقد فرق بينهما أهل الأصول، قالوا: إذا قيل لا تقرب كذا بفتح الراء فمعناه لا تلتبس بالفعل وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تدن[5].

16 ـ وقد جعل سيبويه في باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً موضع الألف بين الهمزة والهاء وينبغي أن تذكر مع حروف الحلق في الإدغام من حيث كانت صوتاً[6]. . .

وكلام ابن خروف على مخارج الأصوات فنحن نعرف أن الهمزة

---

(1) 417/1.
(2) المغني 172 بتحقيق د/ مازن المبارك.
(3) اللسان غزا 359/19، 153/20.
(4) اللسان قرب 156/2.
(5) التاج 422/1.
(6) تنقيح الألباب 233.

والألف والهاء مخرجها أقصى الحلق[1]. . وترتيب سيبويه وابن الحاجب الهمزة والهاء والألف، والظاهر من ترتيبه أن الهاء في أقصى الحلق أوقع من الهمزة والألف أوقع من الهاء ومذهب الأخفش أن الألف مع الهاء لا قدامها ولا خلفها[2].

17 ـ وأخيراً نجد ابن خروف يلاحظ ملاحظة على سيبويه وهو لا يريد الاستدراك أو الاعتراض، قال في باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد جعل سيبويه المجن ـ الترس ـ فعلاً هنا وسيجعله مفعلاً وكلاهما ممكن، قال الأستاذ ـ ابن طاهر ـ أتيت التوزي بغريبة رجوت الحظوة بها عنده، فقلت له: إن سيبويه أخطأ في مجن فقال وزنه فِعلّ، فقال ـ يعني التوزي ـ: أفا لكم أيها الأغمار. . . تقول مجن الشيء إذا صلف واشتد فما يمنع مجناً أن يكون فعلاً من هذا في مذهب سيبويه قال الأستاذ: فما أتيت مجلسه حياء منه[3].

وقد قال اللغوي الأندلسي أبو بكر الزبيدي: لا يكون إلا مفعلاً من الجنة وليس بفعل كما ذكر سيبويه واعتبره مستدركاً على سيبويه واعترض عليه ابن خروف ـ واعتبر كلام الزبيدي فاسداً.

---

(1) الهمع 2/127.
(2) شرح الشافية 3/251 وانظر الكتاب 2/253.
(3) تنقيح الألباب 286.

آراء النحاة كما تبدو في تنقيح الألباب

ولعلنا لاحظنا بعد هذا السرد طريقة تناوله للموضوع ومناقشته لآراء العلماء بأسلوب لا يصدر إلا عن فكر نحوي تجعل أراءه ذات قيمة، فهو يؤيد الآراء التي يراها صواباً بوجهة نظر ثاقبة ويدحض ما لا يتفق ومذهبه النحوي بالحجة والدليل.. ولو ألقينا نظرة على شرحه في إجماله لألفينا هذا الحكم منطبقاً على كل موضوع تناوله في هذا الجزء الموجود بين أيدينا.. ولا يقتصر على موضوع الممنوع من الصرف فقط..

فآراء النحاة بارزة فيه واعتراضاته عليهم أو تأييده لهم واضحة الوضوح كله، فهو لم يتحرج من الرد على أستاذه ابن طاهر في أكثر من ثمانية مواضع من هذا الشرح، وهو في رده هذا لم يراع موافقة وجهة نظره لسيبويه بل يؤيد ما يراه صواباً، فابن خروف يعتبر بحق خاتمة نحاة الأندلس في المائة السادسة أولئك النحاة الذين تميزوا بوجهة نظر ثاقبة وفكر واع ورأي راجح..

ومن النحاة الذين ذكروا في هذا الشرح[1] الفراء والمبرد والأعلم الشنتمري وأبو علي الفارسي وابن طاهر وابن السراج ويحيى والأخفش والخليل والكسائي وابن ولاد وأبو زيد وابن الرماك وأبو عثمان المازني وأبو سعيد السيرافي وابن الأنباري ومحمد بن حبيب وكراع والزمخشري ويونس وأبو عمرو بن العلاء والزجاج وأبو عمر الجرمي وابن السكيت ويعقوب وأبو بكر الزبيدي والأصمعي وابن قتيبة وابن السيد البطليوسي وابن سلام وابن

(1) لم تراع هنا الترتيب الزمني لأعلام النحاة ولكننا تقيدنا. بتتبع الشرح...

كيسان وأبو نصر القرطبي وأبو حاتم السجستاني وأبو عبيدة وابن ملكون وابن خالويه وابن دريد. .

وهؤلاء النحويون يمثلون مختلف المذاهب والمدارس النحوية من بصرية وكوفية وبغدادية وأندلسية، وقلنا ـ نحويون ـ تجوزاً ـ لأن منهم من اشتهر بكونه من أهل اللغة أكثر من شهرته بالنحو كأبي حاتم وابن دريد وابن قتيبة وكراع النمل.

وآراء هؤلاء النحاة مبثوثة في هذا الشرح، وسنتناول بعض هذه الآراء مقتصرين على ما لا يوافق رأي ابن خروف فاحتاج منه إلى مناقشة واحتجاج، وذلك أيضاحاً لمذهبه لنقف على طريقته في العلاج والتناول. .

قال ابن خروف في باب، «إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازي بها حروف الجزاء لم تغيرها عن الجزاء:

قوله: وقد يجوز أن تقول بمن تمرر أمرر، يريد أمرر به وأنزل عليه والمجرور الأول لفصل الشرط، وعليه أنشد بيت الأعرابي:

إن الكـريـم وأبيـك يعتمـل ... إن لم يجد يوماً على من يتكل

حذف الجار والمجرور من «يتكل»، وفي البيت زيادة تليق بالشعر، وذلك أنه كان الوجه: إن لم يجد من يتكل عليه فحذف حرف الجر من موضعه مع الضمير وزاده متقدماً في «من» أو قدمه فصار التقدير ان لم يجد على من يتكل عليه. .

ثم ناقش أراء النحويين في هذا البيت، قال: وذهب الفراء إلى أن يجد بمعنى «يدري» في البيت وعلى متعلقه بـ «يتكل»، ولكن ابن خروف رد ذلك قائلاً: لا يثبت أنها لغة بهذا البيت لأن يجد في البيت على بابها فإن وجدت بمعنى (دريت) في غيره كانت لغة.

وخالف المبرد سيبويه وحمل البيت على أحد وجهين:

1 ـ على الاستفهام ولا يحذف شيئاً لـ «يتكل» ويحذف لـ «يجد» مفعولاً. وقد ردّ ابن خروف ذلك أيضاً، قال: وهذا فاسد لأن الجملة لا موضع لها ولا دلالة على إلغاء.

2 ـ أن يكون يجد بمعنى يدري، وهو أشبه من الوجه الأول[1].

والحقيقة أن هذا البيت قد حظي باهتمام العلماء فاختلفت فيه الآراء وقد ذكر في مواطن متعددة، وسنكتفي بعرض سريع لبعض هذه الآراء:

ذهب الفارسي إلى زيادة على في هذا البيت وذهب الصفار إلى أن يكون «على من يتكل» متعلقاً بيعتمل وكأنه قال: إن الكريم يخدم على من يتكل عليه وهذا هو الذي يمدح به[2].

ورأى ابن جنى أن الأصل «يتكل عليه» ثم حذف عليه وزاد «على» قبل الموصول عوضاً، ورد أبو حيان هذا التأويل والاحتمال عنده أن يكون الكلام قد تم عند قوله: «ان لم يجد ما يستعين به عمل بنفسه، ثم قال على من يتكل، ومن استفهامية، وهذا بعينه مذهب المبرد الذي ردع ابن خروف وكان يونس قبل المبرد قد ذهب هذا المذهب[3]، وكان ابن ولاد قد رد على المبرد هذا الرأي أيضاً، قال ابن ولاد[4]: إن ما احتبس على المبرد المعنى في هذا الشعر من جهة أن الفعلين مختلفاً اللفظ وهنا يعتمل ويتكل وكلاهما يصل إلى المفعول بـ «على» الأولى متعلقة بيعتمل والثانية المحذوفة بيتكل، كأنه قال: إن الكريم يكتسب على من يتكل عليه ويعتمل

(1) تنقيح الألباب.
(2) شرح الصفار ورقة 44.
(3) شرح أبيات المغني للبغدادي 3/241، 243.
(4) الانتصار 308.

على من يتكل عليه إذا لم يجد أي إذا كان غير واجد أي غير مستغن.

ويورد ابن خروف في باب الجزاء إذا كان القسم في أوله بيت الفرزدق:

بهـا ان يضـل النـاس يهـدي ضـلالهـا

ويرد قول الأعلم الذي ذهب إلى رد الضمير المضاف إليه إلى الناس لأنه لا يكون ذلك إلا في جموع التكسير كقوله تعالى: ﴿قالت الأعراب﴾ و ﴿قالت النصارى﴾ ولا يقال: قالت الناس.

ونص الأعلم «قال سيبويه فلا يكون إلا جراً لا رفعاً، يعني تهدي لأن أن لا يجازي بها والتقدير التي بها يهدي الضلال عنها فالهاء في ضلالها ترجع إليها وان يضل الناس هو السبب الذي جعل الهدى من أجله[1]..

وجوز في موضع آخر أن تكون الهاء عائدة على الناس لأنهم جماعة[2] أو على القبلة المذكورة في صدر البيت:

وأنتـم لهـذا النـاس كـالقبلـة التـي

ولعل ابن خروف اطلع على كتاب النكت قبل تحصيل عين الذهب..

وقال ابن خروف: في باب من أبواب أن مبنية على ما قبلها، قوله: كما أنه لا يعلم ذاك فتجاوز الله عنه، فهي كما ذكر غير أنها من حيث تقدمت ـ كما ـ ودخلها معنى الشبه دخلت الفاء وان كانت معمولة لما قبلها كقوله بزيد فأمرر، قال أبو علي الفارسي: دخلت الفاء على «تجاوز» لأنه دعاء، ولـم يصادف هـذا الرأي قبولاً عند ابن خروف، قال: هذا ليس بشيء لأن مثل هذا الدعاء لا تدخله الفاء، وإنما دخلت بما تضمن الكلام من معنى الجزاء.

---

(1) كتاب النكت ص 281.

(2) تحصيل عين الذهب هامش الكتاب 1/445.

وقال في باب من أبواب إن:

لم يجز أن تفتح أن بعد القول إلا من يحمله عمل الظن أبو الحسن: كل شيء جاء بعد القول فهو ولو حسن مكانه ذاك ولله دره، وعلته في قبح فتح أن بعد القول ان شأن ولا يقال قال الشأن، وهذه العلة معترضة بقوله في الباب الذي يلي هذا أن ان تكون حديثاً وقصة وقال قبل ذلك تكون خبراً.

وقال في هذا الباب لأن ان يصير الكلام خبراً فخرج الأمر والشأن والخبر والحديث والقصة والقول وفسر بجميعها أن وصلتها ولا يمتنع أن يقال قال خبراً وحديثاً وقصة فلا يمتنع مع هذا ان تفتح بعد القول حتى دعا ذلك الأستاد أبا بكر أن يجيز فتحها إذا قدرت بالحديث والخبر والقصة وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل فإن كان خبرها فعلاً قدرها بالشأن.

وهذا كله فاسد لأن سيبويه لم يراع ذلك بل قدرها بالخبر والحديث والقصة وخبرها فعل، وقدرها بالشأن والأمر والخبر أيضاً وخبرها اسم لا رائحة فيه للفعل نحو أن زيداً أبو عبد الله. فسيبويه لم يفصل ما ذهب إليه وإنما أراد أنها بتقدير اسم مفرد لا من لفظ القول ولا من معناه فلا يعمل فيه القول لأنك إذا قلت بلغني انطلاقك، فلا يصلح أن ينصب القول شيئاً من هذا كله. وليس بمنزلة قوله تعالى ﴿قولوا للناس حسناً﴾ وحسنى وحسنا لأنه من معنى القول أي حسنا من القول فلا سبيل إللى فتح أن بعد شيء من القول إلا في قول من قال يجعله كالظن.

وهذا رأي تفرد به الأخفش، ولم يوافقه عليه أغلب النحويين، فقد قصر المبرد فتح همزة أن بعد القول كونها في معنى الظن فقط، قال: فأما أتقول التي في معنى الظن فإنها تعمل في أن عملها في الاسم لأنك تريد الظن، فعلى هذا تقول: متى تقول أن زيداً منطلق، وأتقول أن عمراً خارج،

فإن لم ترد بها معنى الظن واردت بها الحكاية كسرت كما أنك تقول: زيد منطلق تريد اللفظ ولا تريد الظن[1].

نخلص من هذا إلى أن ان تكسر إذا كانت محكية بالقول، أما إذا وقعت خبراً عن قول وخبرها قول فاعل القولين واحد نحو أول ما أقول أو أول قولي أني أحمد الله، فأنت بالخيار بين الفتح والكسر والفتح على تقدير حمد الله[2]. وذهب الفارسي إلى جواز حذف الخبر وان حكيت بالقول الذي في الصلة أي أول ما أقول أني أحمد الله موجود.

وأجازه الأستاذ أبو بكر ويراه ابن خروف بعيداً في اللفظ والمعنى، وأن سيبويه لم يعرض له.

وقال ابن خروف في باب «أم منقطعة»: وقوله أعندك زيد أم لا؟

قال الأستاذ أبو بكر؛ لا يعادل بين الجواب والمسألة فأضرب عن الأول والمعنى أعندك زيد أم ليس عندك، ومبناه على السؤال عن الأول ثم أدركه مثل ذلك في أنه ليس عنده فأتى بأم وأراد معنى بل والهمزة وقال لو كانت أم لا على حد اتصال لكانت كقوله تعالى: ﴿أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ فهذا نص منه بجواز المعادلة فيها إذا بنى كلامه عليها وتقدير المعادلة فيها: أي هذين كان، فقول الأستاذ: لا يعادل بين الجواب والمسألة لا معنى له..

ويجب أن نوضح هنا أن أم المعادلة قد تتقدم عليها عمزة التسوية نحو ﴿سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾ [المنافقون 6].

أو تتقدم عليها همزة يطلب بها التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو؟

وتسمى في كلا النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.. وهناك فروق نلاحظها في الاستعمال بين الاستفهام والتسوية أحدهما أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأن المعنى

---

(1) الهمع 1/138.

(2) المقتضب 2/349.

معها ليس على الاستفهام ومما تفيد الاستفهام فهو واقع فيها على حقيقته..

والثاني أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين أو اسميتين[1]..

وخطأ أبو عثمان المازني ـ سيبويه ـ في باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف ـ في ترك صرف: هذا رجل أفعل، قال لأنه مثال لا صفة.

ورد ابن خروف هذا الرأي قائلاً: وهو قول ساقط، وقد علمنا أنه مثال لكنه يشركه في الفعل الاسم أجرى عليه حكمه كادم وأحمر..

وخطأ أبو العباس أبا عثمان وحكى عنه اتباع مذهب سيبويه ثم تابع المازني، وقوله ـ كما يرى ابن خروف ـ ليس بشيء..

وأبو العباس لم يتابع المازني كما ذكر ابن خروف ولكن نص قوله: تقول هذا رجل أفعل فاعلم فلا تصرف افعل لأنك وضعته موضع النعت كما وضعت الأول موضع الفعل وهذا قول الخليل وسيبويه[2].

وكان المازني يقول: هذا رجل أفعل «فيصرف افعلا هذا، ويقول لأنه ليس بنعت معلوم وأما افعل زيد فيجعله فعلاً لأنه قد رفع زيداً به، وهو مذهب، وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا[3].

وجاء في شرح المفصل: تقول: افعل إذا كان اسماً نكرة فإنه ينصرف فلا ينصرف افعل هذا لأنه في موضع معرفة، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفاً نحو افكل وايدع[4].

ورأينا ذلك مفصلاً عند تقديمنا لباب ما لا ينصرف.

وقال ابن خروف في باب العدل في العدد ـ باب فعل ـ: وزعم يحيى

(1) المغني 61 بتصرف. بتحقيق د/ مازن المبارك.
(2) الكتاب 2/5.
(3) المقتضب 3/384.
(4) شرح المفصل 1/39.

أنها معارف فالألف واللام في النية، ومنع دخولها في اللفظ لأنها في تأويل الإضافة فكأنه ذهب مذهب الخليل في قولهم: قد أمر بالرجل مثلك، قال، فإن جعلها نكرات عرفت، والظاهر ما ذهب إليه سيبويه لأن المعنى كما ذكر وجميعها نكرة..

والذي وجدته في الكتاب[1]: وسألته ـ الخليل ـ عن آحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال: هو بمنزلة أخر إنما حده واحداً واحداً واثنين اثنين فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه، قلت افتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة...

وأورد ابن خروف رأي المبرد في إعراب مسلمات، قال في باب ـ تسمية المذكر بجمع الاثنين ـ قال أبو العباس: من قال مسلمين واعرب النون قال في مسلمات إذا سمى به بغير الصرف ولم ينصب التاء لأن الكسرة فيه كالياء على مذهب الأخفش، قال ابن خروف: ليس في كلام سيبويه ما يدل على ذلك لأنه لم يزد على أن قال: ومن العرب من لا ينون اذرعات[2]...

وقول أبي العباس نصا: وهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية، والتاء دليل التأنيث والضمة علم الرفع واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين، والتنوين في مسلمات عوض من النون في مسلمين[3].

فإن سميت بمسلمات رجلاً أو امرأة لحقه التنوين لأنه عوض فلذلك كان لازماً.

وقد تحدث المبرد في مواضع كثيرة من كتابه المقتضب[4] عن جمع

---

(1) 2/15.
(2) الهمع 1/22، الأصول لابن السراج 2/110، شرح التصريح 1/83.
(3) المقتضب 3/331.
(4) انظر المقتضب 1/7، 3/331، 4/370، 371.

المؤنث السالم ورأى أنه في كل أحواله معرب، ولكن أبا الفتح بن جنى ينسب إلى أبـي العباس قوله ان جمع المؤنث السالم مبني في حالة النصب، قال ابن جنى «الا ترى أن أبا الحسن ـ الأخفش ـ وأبا العباس ـ المبرد ـ ومن قال بقولهما ذهباً إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب.

ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر إنها حركة بناء بل قالا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة إعراب»[1].

وإن صح هذا الزعم فكلامه ـ أبـي العباس ـ يناقض ظاهر كلام سيبويه كما قرر ابن خروف. .

ويرد ابن خروف على الفارسي إجازته تنوين مصر في قوله تعالى: ﴿اهبطوا مصرا﴾ قال: قال أبو علي الفارسي الوجه ألا تكون مصر بعينها لأنهم أمروا أن يدخلوا الأرض المقدسة ومصر لست منها، وتفسير الفارسي لما وقع في الشرقية خطأ ولا يصح أن يقول سيبويه اهبطوا مصراً فينون ثم يقول وإنما أراد مصرا بعينها، والصواب ما وقع في الرباحية لأنه أراد المعرفة. .

والتبس الأمر هنا على ابن خروف كما رأينا في باب ما لا ينصرف فخلط بين آيتين إحداهما من سورة البقرة 61 والأخرى من سورة يوسف 99 وقد رد النحويون قول سيبويه الذي استدل به ابن خروف وهو: وبلغنا من بعض المفسرين أن قوله عز وجل: ﴿اهبطوا مصر﴾ إنما أراد مصر بعينها[2] ويرى المبرد أن هذا ليس بحجة لأنه مصر من الأمصار وليس مصر بعينها وكذا جاء في التفسير[3].

(1) سر صناعة الإعراب 1/428.
(2) الكتاب 2/23.
(3) المقتضب 3/352.

ويتصدى ابن خروف لأبـي العباس ومن تابعه من الكوفيين في: باب الإضافة وهو باب النسبة:

قال ابن خروف: من كلامهم تغيير اللفظ لتغيير المعنى وتغيير اللفظ والمعنى على حاله وتغيير اللفظ على حاله، وهذا الباب منه ما يتغير فيه اللفظ لتغير المعنى وهو على قسمين مقيس ومسموع وقد بين ـ سيبويه ـ المسموع وبدأ به ثم بين المقيس منه ومنه ما لم يتغير لفظه وهو أيضاً على قسمين مقيس ومسموع وقد بين ذلك. ولا بد في آخر الاسم المنسوب إليه من زيادة ياء مشددة تدل على النسبة وينتقل الإعراب إليها ويصير الاسم بها صفة يضمر فيه ويوصف به ولا تدخل هذه الياء على تاء التأنيث فتحذف كما تحذف ياء فعيله وفعيله وفعوله وهذا الحذف مقيس وجعل المبرد حذف ياء فعيل وفعيل قياساً كما فعل الكوفيون وهذا قول فاسد لعدم اطراده وقلته. لأن القياس فيه ترك الحذف وإبقاء اللفظ على حاله وأبو العباس لا يفرق بين ما فيه التاء وما ليست فيه ويجعل القياس الحذف في كل ذلك ويفرق بين الياء والواو فيحذف الياء فيهما ولا يحذف الواو وهذا تحكم منه ورد على العرب وتكذيب لسيبويه فيما حكى عنهم فلا يلتفت إليه.

والذي قال به المبرد في المقتضب هو جواز حذف الياء من فعيل وفعيل فهو لم يوجب ذلك، قال: وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه وذلك قولك في النسب إلى سليم سلمى وإلى ثقيف ثقفي وإلى قريش قرشي وإثباتها كقولك في نمير نميري وقشير قشيري وعقيل عقيلي وتميم تميمي، فإن كانت هاء التأنيث في الاسم فالوجه حذف الياء لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير وذلك قولك في ربيعة ربعي وفي حنيفة حنفي وفي جذيمة جذمى وفي ضبيعة ضبعي، فأما قولهم في الضريبة ضريبـي وفي السليقة سليقي فهذا بمنزلة الذي يبلغ به الأصل، فإن كانت الياء متحركة لم تحذف

وذلك قولك في حمير حميري وفي عشير عشيري[1].

واعتبر ابن جني نحو قرشي وهذلي وثقفي وسلمي وما جاء من باب شنئي فهو على غير قياس[2] وهو عند سيبويه ضعيف في القياس فلا يجيز في سعيد مسعدي ولا ـ في كريم كرمي، وقعد ابن الحاجب في شافيته قاعدة لحذف الياء والواو من فعيلة وفعولة، قال: وتحذف الواو والياء من فعيلة وفعولة بشرط صحة العين ونفي التضعيف كحنفي وشنئي ـ نسبة إلى حنيفة وشنوءة، ومن فعيلة غير مضاعف كجهني في جهينة بخلاف طويلي وشديدي وسليقي وسليمي في الأزد وعميري في كلب شاذ.

ويرى الأستاذ الدكتور مصطفى جواد أن هذه القاعدة ليست عامة بل هي خاصة بالأعلام المشهورة لأن للعلم من الشهرة والقرينة ما لا يؤثر معهما حذف الياء تأثيراً مشوهاً[3] ولعل في كلام ابن قتيبة ما يؤيد وجهة نظر الدكتور جواد يقول ابن قتيبة: «وإذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الياء أو لم تكن وكان مشهوراً ألقيت الياء منه تقول في مزينة مزني وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي سليم سلمي، هذا هو القياس إلا ما أشذوا، وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء مثل ربيعة وبجيلة تقول ربعي وبجلي وحنيفة حنفي وثقيف ثقفي وعنيك عنكي، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني[4].

وعارض ابن خروف أبا الحسن عندما قال ـ والحديث عن النسبة إلى بنات الحرفين ـ:

قال أبو الحسن: ولو قيل في النسب أخوي بضم الهمزة ليدل أنه

---

(1) المقتضب 3/134.
(2) الخصائص 1/116.
(3) المباحث اللغوية في العراق د/ مصطفى جواد ص 25.
(4) أدب الكاتب 209، 210.

منسوب إلى أخت لم يكن به بأس تحذف التاء وترد اللام وتترك همزة أخت على حالها، قال أبو علي: أخت عرض له الضم لأجل التأنيث فإذا زالت التاء رجع إلى أصله في الجمع والنسب.

قلت: ولو قالوا في النسب أخوى بالضم للزم في الجمع أخوات لأنه جمع يسلم فيه بناء الواحد ولما غيروا في الجمع غيروا في النسب.

قلت (ابن خروف): وهذا الذي ذكر في أخوي من اختراع اللغة ولا سبيل إليه.

وقوله عن يونس أنه يجعل تا كلتا للتأنيث أو تغني عن التأنيث فاسد ولم يفعل ذلك ولا خلاف بين المحققين أنها بدل من لام الكلمة والألف للتأنيث إلا ما حكى عن أبي عمرو أنه يجعلها زائدة لا للتأنيث والألف بدل من اللام ووزنها عنده فعتل ولم يوافقه عليه أحد لفساده.

قال المبرد: النسبة إلى أخ أخوي لقولك أخوان، وكل ما كان من الأسماء على حرفين فإن رد الحرف الثالث إليه في الجمع بالتاء أو التثنية فالنسبة ترده لا يكون إلا ذلك وذلك قولك في النسب إلى أخت أخوي لقولك أخوات.. فلا تقول في أخت إلى أخوي لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب[1]، ولم يوافق أحد أبا الحسن في قوله بضم همزة أخوي.

أما كلتا فقد اختلف النحاة في النسبة إليها، فالخليل وسيبويه يحذفان التاء وينسبان إليها كمذكرها فيقولان كلوي، أما يونس فإنه ينسب إليها على لفظها مع إبقاء التاء فيقول كلتي أو كلتوي فراراً من اللبس وعليه السيوطي، أما الأخفش فإنه يحذف التاء ويقر ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقول كلوي[2].

ومنع ابن خروف أن يكون دم متحرك العين، وهو بهذا يوافق سيبويه

(1) المقتضب 3/154.
(2) الهمع 2/197 بتصرف...

ويخالف دعوى أبي العباس، قال: قال سيبويه: كما لم يسكن الميم إذا قال دموي. . وهذا نص بأن دما ساكن العين وكذلك ذكر أبو الحسن في كتابه، وزعم أبو العباس أنه متحرك العين، قال الأستاذ أبو بكر وقد يمكن ما ذكر لقوله:

جـرى الـدميـان بـالخبـر اليقيـن

ولهما أن يقولا إنما هذا ضرورة استعملاه على اللفظ الجاري في الكلام وهو التحريك ولم يرد إلى الأصل، قال ابن خروف: وهذا يمكن في «الدميان» ولا يمكن في «الدما» لأنه مقصور ولا شك أنه «فعل».

وقد ذكر المبرد أن وزن دم فعل، قال: يدلك على ذلك أنك تقول دمى يدمي فهو دم فهذا مثل فرق فرقاً وفرق، فدم إنما هو مصدر مثل السطر والحذر، ومما يدلك على أنه فعل أن الشاعر لما اضطر فأخرجه على أصله ورد ما ذهب منه جاء به متحركاً فقال:

فلـو أنـا علـى حجـر ذبحنـا   جرى الدميان بالخبر اليقين

وجاء في المنصف أن النحويين أجمعوا على سكون العين من دم ونحوه إلا أبا العباس وقد رد أبو بكر قوله، قال: وليس ذلك بشيء لأن دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذاك، كما رده ابن ولاد عندما تصدى له في المسائل التي خالف فيها إمام النحاة، قال ابن ولاد، دم ليس بمصدر كما ادعى أبو العباس بل هو اسم، وأما قوله: «الدميان» فليس فيه دليل لأن قولهم دميان كقولهم دموي وتحريكه في التثنية كتحريكه في النسب لأن التعويض من حركة الإعراب التي كانت في الميم إذا قلت: دم قد وجب لها في الموضعين جميعاً وكذلك لو أردنا في شعر أن نثني يداً على الأصول لقلنا يديان كما تقول يدوي بالتحريك[1]. . .

(1) انظر المنصف 2/148، والمقتضب 1/231، والكتاب 2/190، وشرح الكافية 2/163، وأمالي ابن الشجري 2/34، والخزانة 3/351.

وجاء في باب جمع النساء والرجال:

قال سيبويه: ولو سميت رجلاً بمصران ثم حقرته لقلت مصيران ولا تلتفت إلى مصارين لأنك لا تحقر المصران. يريد أنه حفر مصران من حيث جمع ثانية ولما كان جمعاً كثيراً وليس قياسه الجمع لم يراع باب مصارين فيه، وهو الصواب، فصغر على الألف والنون نظروا فيه إلى الواحد.

يريد رحمه الله أنك لا تجمعه على مصارين من حيث لم يصغر عليه لكونه كثيراً ألا تراه يصغر تصغير قضبان فكان مفاعيل حين لم يصغر عليه في بابه لم يكن جمعاً له فجرى مجرى عثمان، قال أبو الحسن: مصران اسم رجل أقول فيه مصيرين لأن العرب قد كسرته على مصارين وإن كان جمعاً فلذلك تقول مصيرين ولا ينظر إلى قول سيبويه إنهم لو صغروا مصراناً صغروه على غير لفظه ولقالوا مصير، قال: وهذا ليس بحجة لأنهم قد كسروا مصراناً وهو جمع فقالوا مصارين فلذلك تقول مصيرين، ولو صغرت مصراناً قبل أن يكون اسماً لقلت اميصرة لأنهم قد قالوا امصرة وهو على غير القياس لأن مصيراً مفعل من صار يصير، قال أبو علي هو فعيل ولله دره من المصر لما فيها من الجمع هنا لم يراعوه، التزم سيبويه ترك مراعاته بعد التسمية وصغر مصراناً على لفظه كعثمان وليس بمنزلة سراحين الذي يتبعه سريحين لأن مصارين جمع وقع في غير موضعه لأن مصران لا يجمع فلم يراعوه فوجب بعد التسمية ألا يراعي.

ومصير كأمير يجمع على أمصرة ومصران بضم الميم مثل رغيف وأرغفة ورغفان وجمع الجمع مصارين عند سيبويه، وقال الليث المصارين خطأ، وقال الأزهري المصارين جمع المصران جمعته العرب ذلك على توهم النون أنها أصلية وقال بعضهم مصير إنما هو مفعل من صار إليه الطعام وإنما قالوا مصران كما قالوا في جمع مسيل الماء مسلان شبهوا مفعلاً بفعيل ولذلك قالوا قعود وقعدان ثم قعادين جمع الجمع وكذلك توهموا الميم في المصير

أنها أصلية فجمعوها على مصران[1]. وقال المبرد: لا يكون إلا مصراناً بضم الميم وتصغيره مصيرانا لأنه إنما لحقته الألف والنون للجمع فلا تغير علامة الجمع وتقول في مفرده مصير بفتح الميم ومصران بضمها للجميع[2].

ونصل إلى باب ما يحذف في التصغير فنجد ابن خروف يقول:

ناقض أبو العباس سيبويه في هذا الباب في عثول فحذف الواو وهي للإلحاق وأبقى اللام وليست للإلحاق وإنما هي تضعيفه ورد على سيبويه حذفه إحدى اللامين وإبقاء الواو ثم حذف الحرف المضاعف في مقدم وأبقى الميم وقال الميم أولى بالبقاء، فرأى في عثول أن حرف الإلحاق أولى بالبقاء من الحرف المكرر ورأى أن الميم أولى بالبقاء من الحرف المكرر في تصغير مقدم، وإن كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقي المكرر فقد صار المكرر أولى بالبقاء وصارت الواو أولى بالبقاء عنده من المكرر وكذلك هي عند العرب وليس في الدنيا عربي يقول عثالل فلا يقال عيثلل وكلهم يقول مقيدم بالعوض.

ورد ابن خروف على النحاة بحجج من نحاة آخرين غالباً قال في الباب نفسه:

قال أبو العباس: أخطأ سيبويه في اليد والصواب اليدد لأنه صغره وهو الملحق.

قال الفارسي: لا يقال اليدد كما قال أبو العباس لأن الذي صار به غير مدغم هو النون وقد حذفت في التصغير ولا يجوز لك ألا تعتد بالتحقير لأنه بناءً على حده كما أن التكسير كذلك ألا ترى أن استضراب اسم رجل ينصرف وتضيرب لا ينصرف وهو تصغيره.

وأبو الحسن يصرف ألبب اسم رجل، قال ابن خروف: وأما صرف

---

(1) المقتضب 2/279.

(2) التاج، مصر 3/543، وشرح الشافية 2/210 عرضاً.

أبـي الحسن لألبب ففاسد لأن الذي منع تصغير افعل من الصرف كونه على بناء ما أحيمر زيداً وكذلك هذا مثاله تصغير المدغم في التعجب تصغير الفعل المضاعف وتدغم وتبقى ياء التصغير على سكونها لأنها لا أصل لها في الحركة.

وسنناقش هذه المسائل التي ذكرها في هذا الباب تباعاً:

أما عثول فيذهب أبو العباس إلى أن تصغيره عثيل لأن فيه زائدتين: الواو وإحدى اللامين والواو أحق عند أبـي العباس بالحذف لأنها من الحروف التي تزاد وجوز أبو العباس ما قال سيبويه[1] من أن تصغيره عثول. ولكن المختار عنده عثيل[2] ومن عوض على قول سيبويه قال عثييل وعثيويل وعلى قولنا ـ أبـي العباس ـ عثيليل.

وأبو العباس يقول إن الراء في محمر أولـى بالحذف من الميم فيقول فيها محيمر وفي محمار محيمير وكذلك الدال في مقدم فهو يجعل الميم أولى بأن ـ يبقى في الكلمة ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف؛ فينبغي أن يحذف الملحق للميم لأنه يحذف لها ما هو أولى منه.

واعتمد أبو العباس على القياس وحجة سيبويه فيما رواه عن الخليل السماع عن العرب مع اعتماد على القياس من وجه آخر، ولذلك قال الرضي: «لا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس»[3].

وإذا صغرت الندد فإنك تحذف النون اتفاقاً؛ وفي تصغيره عندئذٍ خلاف قال سيبويه أليد بالإدغام كأصيم؛ وقال المبرد: اليدد بفك الإدغام لموافقة أصله. ووافق الرضي سيبويه في شرح الشافية[4] قال: قول سيبويه أولى؛

---

(1) الكتاب 2/112.
(2) المقتضب 2/247.
(3) شرح الشافية 1/254.
(4) شرح الشافية 1/254.

وحجته أنه كان ملحقاً بالخماسي لا بالرباعي فلما سقطت النون لم يبق ملحقاً بالخماسي ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال اليدد كفريدد.

أما السبب[1] فإنك إذا صغرته قلت اليبب أو أليب على خلاف بين الصرفيين[2] من قال أليب بالإدغام ومنهم من جعلها اليبب وهو أولى من الإدغام[3].

ثم قال ابن خروف: واستبرق عنده استفعل نطعت الفاء حين نقل إلى الأسماء وتركت الألف أولاً لقوتها كما تركت ميم مستفعل وترك صرفه في التسمية به يدلك على أنه منقول من الفعل؛ وقال أبو العباس: هو أعجمي نقل إلى العربية على مثال الفعل ـ فإن أسميت به لم تصرفه لإمارات الفعل فيه.

وهذا قول فاسد لأنه لا يدري في العجمية فعل والأعجمي الذي لا ينصرف إنما نقل علماً وهذا جنس في العربية ولو جعل أعجمياً لم ينظر فيه لشبه لفظ الفعل إلا أن يكون منقولاً علماً.

وقد اختلف في «استبرق» هل هو عربـي أو منقول عن الأعجمية. وهذا الاختلاف يتضح في البحث عن هذه اللفظة في المعاجم، فقد ذكرها الجوهري في الباء من القاف في برق على أن الهمزة والتاء والسين من الزوائد وذكرها أيضاً في السين والراء؛ وذكرها الأزهري في خماسي القاف على أن همزتها وحدها زائدة وقال إنها وأمثالها من الألفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية؛ والعربية وذكرها صاحب (اللسان) في (اسق) لم أجدها في برق. وكان الزجاج قد اعتبرها في قوله تعالى: ﴿عاليهم ثياب سندس

(1) بنات السبب عروق في القلب يكون منها الرقة، اللسان لبب 2/226.
(2) كالرضي، انظر شرح الشافية 1/254.
(3) خلط صاحب اللسان بين الإدغام والإعلال فقال: وهو أولى ممن أعلها 2/226.

خضر واستبرق﴾ اسماً أعجمياً أصله بالفارسية استقره ونقل من العجمية إلى العربية[1].

وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في أربعة مواضع[2] وأكثر التفاسير على أنه عربي وليس بمستعرب دخل في كلامهم فأعربوه[3].

وناقش ابن خروف باب تحقير الأسماء المبهمة فقال:

خالفت الأسماء المبهمة والموصولات في التحقير كما خالفت في غيره ففتح الأول وزيدت الألف في الآخر قبل وبعد؛ وقد ذكر ما زيد فيه بعد الآخر وهو ذيا وقيل الآخر وهو أليا.

وقول سيبويه: وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها تمام للطرف وما قبل الطرف فالألف في هذيا في الطرف وفي ألبا قبل الطرف وهو آخر الكلمة أيضاً واتكل على التمثيل الذي مثل به.

وتعقب المبرد عليه فاسد وقلة إنصاف وذيا مما حذفت عينه لاجتماع السياءات قال الأستاذ أبو بكر: وقد لا يحذف فيه من حيث أجرى في التسمية به كلا فمد، وإن شاء لم يحذفها لأنها غير متمكنة استعملت استعمال الحرف وعليه قياس قوله في التسمية بها إذا قال ذاء ولو كانت متمكنة لم تحذف كحي وعيي في حي وعي.

قال (ابن خروف) ويلزم على هذا أن تكون ياء التصغير ثانية ولا سبيل إلى ذلك فلا بد من الحذف لإرادتهم تفسير المبهمات وهم إذا صغروا لاء اسم رجل قالوا لوى وإذا صغروا غير المتمكن لم يمنعهم قلة تمكنه من أن يجري على حكم التصغير في المتمكن.

---

(1) اللسان 11/285.
(2) الكهف 31؛ والدخان 53؛ الرحمن 54؛ والإنسان 21.
(3) البحر المحيط 6/122.

وتناول نقد المبرد لسيبويه طرفاً من تصغير المبهمات فقال متعقباً[1] ذكر سيبويه ـ أن الألف تلحق في أواخرها، وليس كما وصف ولكن الألف تلحق في أواخر بعضها وقبل أواخر بعض فما لحقته الألف قبل أولاء فيمن مد الباء وتصغيره لو زدتها في آخر الياء فتدغم ياء التصغير في ألف الاء ثم تأتي بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك ولكنهم كرهوا وقوع هذه الألف هاهنا لأن الألف تحذف خامسة من نحو حبنطى وقرقرى فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال ـ التصغير وأرادوا أن يسلم آخره على الكسر؛ وقال في هذا الباب: لا يصغر اللاتي لاستغنائهم بتصغير التي وجمعها في قولهم اللتيات. وكان الأخفش يقول في تصغير اللاتي اللويتا وفي اللائي اللوئيا ويراه أبو العباس قياساً صحيحاً ورد ابن ولاد على المبرد بأربعة أجوبة:

1 ـ أنه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان إلزامه صحيحاً. وذلك أنه إذا تكلم على معظم الباب جاز أن يجعل الكلام عاماً وإن شذ الحرف.

2 ـ إنه ليس الأمر على ما حكاه عنه ألبتة وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاماً في أوائل الأسماء المبهمة لا في أواخرها فزعم أن أوائلها لا تغير ثم ذكر الأسماء التي تلحق أواخرها ألف خاصة لا عامة ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر.

3 ـ إن هذه الألف لما كانت تلحق آخر أولى المقصورة وصار موضعاً لها ودخلت الكاف عليها إذا قلت أولياك الحقوها أيضاً هذه الهمزة في المد كما ألحقوها الكاف وكانت الألف كأنها في الطرف.

4 ـ أن تكون الهمزة هي ألف التصغير وذلك أن الياء أدغمت في ألف ألاء ـ فلما انقلبت الألف.ياء صارت الهمزة ألفاً وأدخلت عليها ألف التحقير ـ فهمزت لاجتماع الألفين؛ وهذا الوجه اختاره أبو العباس وأما قول أبي العباس: «كان ينبغي أن يكون على قياسه أولياء» فخطأ عند ابن ولاد لأن

(1) نقد المبرد لكتاب سيبويه ص 376 وانظر رأي الزجاج في شرح الشافية 1/ 387.

الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفاً[1].

وناقش ابن خروف آراء أبي عثمان وأبي العباس وأبي علي في باب النون الثقيلة والخفيفة.

وكان قد أوضح في أول هذا الباب أن النونين تدخلان هنا للتأكيد والثقيلة ابلغ في التأكيد. وحذفت نون الرفع في المؤنث والمثنى والمجموع كما حذفت الضمة من المفرد وأشبهت لفظ المنصوب كما أشبه المفرد حين فتح لفظ المنسوب ومن هنا قال أبو عثمان لما فتح المفرد لهما حذفت النون في التثنية والجمع والمؤنث تشبيها بالمنصوب ولولا كون النون في الأفعال المضارعة علامة للرفع لم تخذف وسيبويه يجعل الحذف كونها علامة للرفع فاعتماد المبرد على قول المازني ورد قول سيبويه فاسد.

وأورد بعد ذلك بعض أبيات من الشواهد وعالجها علاجاً سريعاً ثم قال قال أبو علي الفارسي: قوله: كما أنك لم تجيء بها يعني النون مع اللام، قال فإذا جاز الا تأتي بالنون مع اللام مع أن اللام لازمة فألا تجيء بها مع الشرط أجوز، قال بعض أصحابه: قلت له ليس يجوز حذف اللنون التي مع اللام إلا في الضرورة. وإنما قال: وقد سمعنا منهم من يقول لتفعل والأكثر على ألسنتهم ما أخبرتك، قلت: وهذا تأول غير سديد لأن سيبويه إنما تكلم على النون مع ماضي الشرط وشبه ذلك بالنون واللام في القسم ثم رجع إلى الشبه فأجاز الاتيان بما والا يؤتي بها والاتيان بالنون مع ما والا يؤتى بها وكل حسن، ثم رجع إلى اللام فقال فأما اللام فإنها لازمة لليمين فشبهوا ما هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون فاثبت النون هنا بقوله إذ جاءت لإثبات النون وأثبت اللام بقوله فأما

(1) الانتصار ـ 276/279؛ وانظر المختضب 2/291 هامش.

اللام فإنها لازمة وأجاز في الشبه الثبات والحذف لأن المعنى الذي في اللام والنون ليس في الشرط وأما قوله عن سيبويه: وقد سمعنا منهم من يقول ليفعل، فليس من كلامه في هذا المعنى وإنما قال في باب الأفعال في القسم وقد يستقيم في الكلام أن زيداً ليذهب وليضرب في رواية الرباحي. وفي الشرقية: وقد ـ يستقيم في الكلام زيداً ليذهب وليضرب ولا يريد اليمين ولم يقع ضرب والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين ـ وهذا النص ليس فيه شيء ما ذكر لأن اللام إذا دخلت في خبر ان كان الفعل للحال كما يكون قبل اللام لأن إن إنما ـ تذكر للحال فإذا دخلت النون فيها كان على القسم لأن الفعل صار مستقبلاً ـ وقد تدخل اللام وحدها والفعل مستقبل ولا يراد القسم وهو قليل.

ونأتي إلى باب ـ ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ـ فنجد ابن خروف يقول معترضاً على ابن السراج «ومنع ابن السراج أن يكون فعال من أبنية الجموع، وليس كما زعم لأنه جار مجرى جموع التكسير في إحكامها[1].

وذكر ابن السكيت انهم يقولون للقدح زُجاجة مثلثة وجماعها زَجاج وزِجاج وزُجاج، وقال أبو عبيد أن أقل هذه الجموع ما جاء بالكسر[2] فصيغة فعال جمعاً مستعملة بكثرة في العربية.

ويعالج ابن خروف أوزان الصحيح التي أقرها علماؤنا بناء على أسس صوتية ويرد على أبي الحسن بعض آرائه، قال في باب ـ ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً قال أبو الحسن: كل شيء على فعل فهو يفعل نحو علم يعلم، وما كان على فعل فإنه يكون على يفعل ويفعل إلا ما كان أحد الحروف الستة فإن ذلك يخرج بعضه إلى يفعل ويبقى بعضه على الأصل قال ابن خروف، أهمل أبو الحسن أمر القياس في ما كان فيه أحد الحروف الستة، والظاهر من كلام سيبويه أن الهمزة والهاء يقاس ذلك فيها لقوله وصار الأصل في العين أقل والحاء ملحقة بالعين والحاء على الأصل، وقد ذكر في باب الواو التي هي فاء في هذه

(1) تنقيح الألباب 199.
(2) المخصص 15/87.

الأبواب أنهم فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين وهو نص القياس[1].

ورأينا أن نلقي الضوء على هذه الصيغ فنورد ما قاله الصرفيون بتلخيص شديد، اما فعل بفعل فيأتي لما كان متعدياً وغير متعد، وفعل يفعل يكون للمتعدي وغيره، وفعل يفعل لما يتعدى ولا يتعدى، وفعل يفعل لا يكون إلا لما لا يتعدى إذا استثنينا بعض الصيغ التي يعتبرها الصرفيون شاذه عن القاعدة.. وإذا وقعت حروف الحلق من فعل المفتوح في موضع العين أو اللام جاء فيه يفعل لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها والحروف الستة التي ذكرها علماء الصرف، أقصاها الهمزة والهاء والمخرج الثاني العين وا لحاء، وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين والخاء وقد تكون هذه الحروف في موضع اللام من الكلمة مثل قرأ وصنع... أو في موضع العين مثل ذهب، وإذا كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يفتح له شيء وإذا جاء في الكتاب[2] كرهوا أن يفتحوا هناء حرفاً لو كان في موضع الهمزة لم يحرك أبداً ولزمه السكون فحالهما في الفاء واحدة وجاء في شرح الشافية[3]. «ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً» ذلك لأن الفاء لا تكون إلا ساكنة في يفعل وإنما تتحرك في المعتل بحركة غيرها نحو يقول ويبيع[4]، وهذه كلها مقدمات لقياس وضعه علماء الصرف وهو ان كل فتح في عين مضارع فعل المفتوح العين لأجل حرف الحلق ولولاها لكانت اما مكسورة أو مضمومة، فقالوا: قياس مضارع فعل المفتوح عينه اما الضم أو الكسر، وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ـ هذا وقال: كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر إلا أنه ربما يكثر أحدهما في الاستعمال، وقال بعضهم بل القياس الكسر لأنه أكثر وأيضاً هو أخف من الضم، وإذا ما راعينا الاستعمال وجدنا

(1) تنقيح الألباب 233.
(2) الكتاب 2/254.
(3) 1/119.
(4) المقتضب 2/111، 112.

أنهم استعملوا اللغتين في ألفاظ كثيرة كعرش يعرش ونفر ينفر وشتم يشتم ونسل ينسل وعلف يعلف وفسق يفسق وحسد يحسد. . . وحاول الصرفيون أن يضعوا قاعدة أكثر دقة وتفصيلاً فقالوا: في الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال اما الضم واما الكسر وذلك اما سماعي واما قياسي، فالسماعي الضم في قتل يقتل ونصر ينصر وخرج يخرج والكسر في ضرب يضرب ويعتب عند من جعله من باب ضرب وقد يكون من باب قتل والقياس كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواوين والكسر فيهما يائين. . . وفي المثال اليائي والواوي الذي ورد من باب ضرب(1). .

ويتصدى ابن خروف للمبرد وذلك في قول سيبويه(2): وإن لم يقولوا حببت يريد لم يقولوه كثيراً أو يريد لم يتله من يقول أحببت وقد حكاه عن بعضهم في باب ما جاء فيه فعل من غير فعلت ورد المبرد عليه بارد لأنه وإن منعه هنا فهو أجازه في غير هذا الموضع وحكاه عن بعضهم وإنما نفاه عن الذي محبوب في مفعول أحب وهو لا يقول حببت ورد ابن ولاد عليه فاسد لأنه تأول هنا على سيبويه مع ما تقدم أنه أراد حببت بفتح الباء وهو الذي حكى عن بعضهم ولم يرد حببت (بكسر الباء) لأن مضارعه لا يكسر.

وقال يعقوب في الحب لغة أخرى حببته أحبّه حباً، وحكى أبو عمر حباً بكسر الحاء. قال وأنشدني أبي عن الكسائي:

أحب أبا مروان من حب غيره

قال ابن كيسان: ورُوي هذا البيت أحب بالكسر وكذلك أحب ولم يحك أحد حببت بكسر الباء.

والكثير في الاستعمال ـ كما يتضح من استقراء كتب اللغة أحببته أحبه

---

(1) شرح الشافية 1/118.

(2) باب ـ الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا.

فأنا محب إياه والكثير في اسم المفعول محبوب، وقد جاء المحب قليلاً في الشعر نحو قول عنترة:

ولقد نزلت، فلا تظني غيره   مني بمنزلة المحب المكرم

وقد جاء حبه يحبه ثلاثياً، وقد استعملت اللغتان معا. جاء في شعر غيلان بن شجاع النهشلي:

أحب أبا مروان من أجل تمره   واعلم أن الجار بالجار أرفق
فـاقسـم لـولا تمـره مـا حببتـه   وكان عياض منه أدنى ومشرق

قال الجوهري: «وحبه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف».

واعتبر الأزهري المحب شاذا، وحكى عن الفراء قال: وحببته لغة، قال غيره وكره بعضهم حببته وأنكر أن يكون هذا البيت ـ يقصد ـ بيت غيلان ـ لفصيح[1]. وذكر أبو حيان أنه سمع في هذا الحرف الضم، فيكون فيه وجهان[2].

ونصل إلى باب ـ ما تلحقه الهاء في الوقف ـ فنجد ابن خروف يتصدى لأبـي الحسن وأبـي علي الفارسي، قال:

قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقول ادعه من دعوت فيكسرون العين وزعموا أنها لغة عامر وأنهم يقولون ادع لنا ربك فهي في ذلك كقولهم لم أبل ولم اك حذفوا الحركة من اللام كما حذفوا النون فكأنهم كرروا الجزم ثانياً فحذفوا الألف ثم أتوا بالهاء في إبله لأن اللام متحركة في الأصل فبينوا بها الحركة فكذلك فعلوا في ادعه لأنه في موضع يسكن فيه الآخر ثم كسروه للساكنين وأتوا بالهاء لبيان الحركة.

---

(1) شرح الشافية1/117.
(2) اللسان حبب 1/281.

قال أبو الحسن: وإن يقول كسروها لخفاء الهاء أجود ولو كان من أجل الساكن الأول كان مكسوراً من غيرها بعده وإنما تكسر العين من ادعه إذا كانت فيه الهاء.

وشرح الفارسي كلام أبي الحسن ولم يزد عليه شيئاً.

وقال ابن خروف: وكله فاسد لأنه يقال بالكسر من غيرها، وعليه قراءة العامريين ادع لنا ربك، ثم الاتيان بهاء السكت لبيان حركة الأصل ثم إذا كسرتها لما صار دخولها على ساكن وحرك لها فلم تبين حركة وصارت الحركة تابعة لها، وهذا فاسد من كل وجه وهذا بديع.

وقد جاء في شرح الشافية أن أبا الخطاب حكى عن ناس من العرب قولهم: ادعه واغزه من دعوت وغزوت كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف توهماً منهم أنهم لم يحذفوا شيئاً للوقف كما في لم أبله في الجزم، قال الشاعر: عذافر الكندي.

قالت سليمى اشتر لنا دقيقاً وهات خبز البر أو سويقا

إذ سكن الراء من قوله اشتر وهي عين الفعل وكان حقها الكسر، وكأن الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب. وقال آخر في الجزم:

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد

ثم ألحقوا هاء السكت لسكون العين في تقدير الحركة ويراها الرضي سبباً لكسر أول الساكنين، بينما يرى سيبويه أن كسر العين من ادعه لالتقائها ساكنة مع الدال.

فعلى كلام سيبويه لا يحتاج عند الحاق هاء السكت إلى ملاحظة أن العين في تقدير الحركة وعلى كلام الرضى يحتاج إلى ذلك لأن هاء السكت لا تلحق إلا متحركاً[1]..

---

(1) شرح الشافية 2/298.

ووقع في آخر باب ـ ما تلحقه الهاء لتبين الحركة ـ ان ابن السراج قال: غلاميه وقاضيه وعصايه هذا كله فاسد للبس الضمير. .

قال ابن خروف: وليس فيه لبس بضمير لأن ضمير الغائب لا يقع هنا مع ضمير المتكلم[1].

ويجب أن ننبه إلى أن ياء المتكلم ان كانت في الفعل فالحذف أحسن لأن قبلها نون عماد مشعرا بها كقوله تعالى: ﴿ربي اكرمن﴾ و ﴿ربي أهانن﴾ وان كانت في اسم ففيها خلاف بين النحويين، فبعضهم لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالاسكان نحو غلام كما جاز في المنقوص حذراً من الالتباس وأجازه سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال الوصل[2].

ونأتي إلى باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل، فنجد ابن خروف يقول: قد ذكرت في شرح الجمل في الوقف نحو أربعين وجهاً عامتها في كتاب سيبويه وكتب هارون ابن موسى[3] طالب الرباحي على سنبته: الصواب سنبت لأن سنبته لا يقع عليها الوقف إذا كانت الهاء بعدها، قال ابن خروف: وهذا تعسف لأن سيبويه إنما أراد أن يفرق بين تاء وتاء فإذا وقف عليها كان لكل حكمه[4] والسنبت الدهر والسنبته قطعة منه. .

وسنبته ـ كما جاء في باب الأبنية ـ فعلته إذا كانت نونها زائدة، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب والرضى[5]، وعلى قول سيبويه التاء فيها ملحقة ومما يدل على زيادة التاء أنك تقول سنبته وهذه التاء تثبت في التصغير تقول

---

(1) تنقيح الألباب 246.
(2) شرح الشافية 2/300.
(3) صاحب كتاب عيون سيبويه.
(4) تنقيح الألباب 247.
(5) شرح الشافية 2/340.

سنيبته لقوله في الجمع سنابت[1].

وتناول ابن خروف في باب ـ عدة ما تكون عليه الكلم[2] ـ قضية الاسم والفعل وأيهما الأول أو أيهما مشتق عن الآخر، قال:

وقع في الشرقية ولأبـي نصر في الرباحية من جهة القالي قوله وهو الأول يقول الاسم كان قبل ثم الفعل ثم الحروف التي جاءت للمعاني ولا يكون الاضمار إلا بعد المظهر الا ترى أنك تذكر الاسم وتستغني عن الفعل تقول هو زيد وأخوك عمرو ولا يستغني الفعل عن الاسم ولا تستغني هذه الحروف التي للمعاني عن الاسم والفعل ويستغنيان عنها تقول فعل زيد فيستغنيان عنها ولا بد لها من أحدهما.

قال أبو نصر: الصواب لا بد لها منهما، قال: أحسب الطره تفسيراً للأخفش وهي صحيحة وردها المبرد على سيبويه وليست له وبئسما صنع وحكى عنه ابن ولاد أنه قال لا أرى هذا الذي ذكر تقوية للفعل على الحرف لأن الاسم أيضاً تستغني به الحروف عن الفعل كقولهم زيد من بني تميم وأنا منك وإليك وأنا في الدار فهذان بمنزلة قام زيد وجعل الوجه في تقوية الفعل على الحرف مضارعته للاسم ووقوعه في معناه وموضعه نحو يقوم زيد في موضع زيد قائم.

قال ابن خروف: وهذا كله فاسد لأن من مذهبهما ـ أعني المبرد والأخفش ـ أن خبر المبتدأ إذا كان جارا أو مجروراً متعلق بمستقر أو كائن أو ثابت وأيضاً فإن الاسم لم يستقل بالحرف من غير أن يتصل بمجروره فليس من الحروف ما يستقل به الاسم أو ما يستقل به الفعل فإن استقل الاسم بالحرف فعلى حلوله محل الفعل نحو يا زيد في النداء وأما أنك منطلق لأن المعنى أنادي زيداً وحقاً أنك منطلق.

---

(1) اللسان سنب 1/457.

(2) الكتاب 2/304.

وكل فعل مفتقر إلى الاسم وليس الاسم مفتقرا إلى واحد منهما في كل موضع وأما جعله المضارعة هي المقوية ففاسد أيضاً لأن من الأفعال كثيراً لم يضارع الاسم ولا حل محله فيلزمه أن يكون كالحروف في الضعف[1].

كان ابن خروف قد قدر في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً أنه عمل فيه النصب، ولكن هذا الرأي مخالف للمشهور، والظاهر أن ابن خروف قد رجع عن هذا الرأي في شرحه هذا. . والتقدير في زيد عنك أو في الدار زيد: كائن أو مستقر أو كان أو استقر، ولكن اختلف في الأولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الإفراد والتصريح به في قوله:

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن[2]

وهذا عند بعضهم من الشاذ، وقال ابن جني أنه جائز لكونه أصلا، وقال أبو حيان في شرح التسهيل، في هذا البيت دليل على أن الفاعل في الظرف هو العامل إذ ظهر في البيت[3].

ونسير مع الباب نفسه حتى نصل إلى قول سيبويه.

نحو إنما وكأنما ولعلما. قال ابن خروف: قال الأستاذ أبو بكر: هذا نص في إنما وكأنما ولعلما فلم يخرج من الباب الا ليت.

قال ابن خروف: وليس بنص لأنه يحتمل أن يمثل بالبعض وهو يريد الكل، وقد قال النابغة:

الا ليتمـــا هـــذا الحمـــام لنـــا

---

(1) تنقيح الألباب 256.

(2) صدره ـ لك العز إن مولاك عز وإنْ يهن ـ الهمع 1/98.

(3) الدرر اللوامع 1/75.

ويروى بالنصب والرفع.

وقد ذكر سيبويه ليتما في موضع آخر[1]، قال:

وأما ليتما زيداً منطلق فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً وهو قول النابغة الذبياني:

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وهذا شاهد على أن ليت إذا اتصل بها ما جاز أن تعمل وأن تلغى وقد روى هذا البيت بالوجهين وسيبويه وجماعة من النحويين يرجحون إلغاء ما في ليتما فيروون البيت بالنصب فيغلب في لعلما وكأنما الإلغاء وفي ليتما العمل لقرب شبهها بالفعل[2].

أوضح سيبويه ان من في زيد أفضل من عمرو، لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فقد فضلته على واحد ومن العمرين فضلته على اثنين ومن الرجال فضلته على جماعة معلومين فإذا أردت العموم حذفت فقلت أفضل الرجال وإلى هذا أشار سيبويه بقوله إلا أن هذا وأفضل منك لا يستغنى عن من فيهما، يعني إذا أردت في أفعل معنى التبعيض.

ورد المبرد عليه التبعيض في هذه من بقوله زيد أفضل من الناس أجمعين فاسد لأن هذا موضع زيد أفضل الناس بالإضافة والعموم وان تكلم به فعلى المبالغة والكثرة والمراد التبعيض، ومنع ابن ولاد في رده على المبرد ابتداء الغاية في هذه هنا واعتل بأن ابتداء الغاية لا يكون إلا أن يكون لها انتهاء كقولك خرجت من الدار إلى المسجد وهو فاسد لأنك قد تذكر الابتداء ولا تذكر انتهاء أما لأنك لا تعلمه أو لا تريد أن تخبر به كقولك خرج زيد من الدار وأكل زيد من السمكة فالابتداء في أفضل من زيد معلوم والانتهاء مجهول وهذا امدح.

---

(1) الكتاب 1/282..

(2) الخزانة 1/297.

والذي يقصده المبرد أنك إذا قلت: الخليفة أفضل بني تميم لم يجز لأنه ليس منهم، وإذا قلت: الخليفة أفضل من بني تميم جاز التركيب لأن من دخلت للتفضيل وأخرجتهم من الإضافة[1]، وهذا يصح في هذا المثال ونحوه من الأمثلة ذات الدلالات الخاصة التي تتحكم في التركيب النحوي والدليل على ذلك أنك لو قلت زيد أفضل من رأيت لكان عربياً. .

ولا يفوتنا أن نلاحظ أن أسلوب التفضيل إذا جرد من (أل) والإضافة لزمته (من) نحو زيد أفضل من عمرو، قال تعالى: ﴿النبـي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ وقد تقدر (من)[2] ولا تذكر، قال عز وجل: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ و ﴿والآخرة خير وأبقى﴾.

وفي الشرح بقية قضايا ناقش من خلالها علماء اللغة والنحو وخص أبا بكر الزبيدي بقسط وافر منها، وهذه القضايا بابها الأبنية، وقد فصلناها في كتابنا «سيبويه في الأندلس».

---

(1) المقتضب 3/38.

(2) الهمع 2/102.

ملاحظات حول هذا الشرح

بقيت بعض الملاحظات حول هذا الشرح الجليل رأينا تسجيلها حتى نستطيع أن نلم بأبعاد هذا الشرح أو هذا الجزء من شرح ابن خروف ومن هذه الملاحظات:

1 ـ يوجد من هذا الجزء من «تنقيح الألباب» نسختان الأولى «530 نحو تيمور» هي الأصل والثانية مصورة عنها والأوراق الأولى من هذه النسخة بها أكل أرضه وآثار رطوبة، وخطها على درجة من الوضوح تمكنك من قراءته مع بذل قليل من الجهد. . .

2 ـ لا يهتم ابن خروف بمعالجة أبيات الشواهد كثيراً فقلما نجده ينص على اختلاف الرواية كما في ص 168، 169 وربما لا يذكر البيت المستشهد به البتة ويكتفي بقوله بعد إيراد الشاهد: والذي بعده كما في ص 170، ويقول في ص 179: وشاهده في بيت ذي الرمة، ولا يذكر البيت. . . ويقول في ص 180: وشاهده في بيت عبد الرحمن بن حسان الأنصاري إبدال الياء. . . ولم يورد البيت ولم يورد قول الراجز في ص 190 ولم يذكر البيت في ص 192.

وقال في باب «دخول فعلت على أفعلت لا يشركه في ذلك أفعلت»: وشاهده في تخفيف مغلوظ، بدون ذكر الشاهد، ص 224. وتناول في الصفحات: 231، 241، 246، 250، 252، 258 ما ورد بالشواهد من وجوه استشهاد ولم يذكر الأبيات.

3 ـ ويستعين ابن خروف أحياناً بآراء غيره في شرح لفظ سيبويه مثال ذلك:

قال: قال سيبويه:

وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية.

قال ابن السراج: حقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي، فمن لك وإذا قلت رأيت الهلال من خلل السحاب فمن للهلال والهلال غاية لرؤيتك فلذلك جعل سيبويه من غاية في قوله: رأيته من ذلك المكان وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت إلى معها مذكورة أو منوية فإذا استغنى الكلام عن إلى ولم يكن يقتضيها جعلها غاية كما قلت أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى أي لم ترد ابتداء له منتهى أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى، هذا المعنى أراد والله أعلم.

قال ابن خروف تعليقاً: وهذا حسن[1].

4 ـ ومما يتميز به تنقيح الألباب المقارنة بين النسخ فكأن المصنف يحقق وهو يشرح مثال ذلك ما نورده متتبعين الشرح من أوله:

* ووقع في الشرقية ص 38.

* ثبتت هذه الرواية في الشرقية 56.

* ثم قال أم قرشياً صقراً. . في الشرقية، والرواية الصحيحة ما ثبت في الرباحية وللفارسي في الشرقية 57.

* ووقع[2] في بعض النسخ 63.

* والذي وقع في الكتاب طره لأبي الحسن غلط 67.

* ثم أورد نصاً لسيبويه وجده في النسخة الرباحية 72.

---

(1) تنقيح الألباب 259.

(2) ووقع في الشرقية 59، 60.

* ووقع في الرباحية وفي الشرقية 83 والصواب ما وقع في الرباحية 91.

* [1][2][3]أن زيداً ليذهب في رواية الرباحي وفي الشرقية 128.

* ووقع[4][5] في رواية أبـي نصر «هارون بن موسى القرطبـي، عن الرباحي 167.

* ووقع في الشرقية ولأبـي نصر في الرباحية من جهة السقالى 167.

* [6]ويرد على المبرد لوجود خطأ في نسخته جعله ينقض كلام سيبويه 175.

* ثبت عند أبـي نصر كوسه وموزه 183.

هذه نماذج من مقابلاته بين النسخ تدل على سعة اطلاعه ووقوفه على دقائق الأمور، ونحن إذا ما تتبعنا هذا الشرح مستهدفين إحصاء هذه المقابلات بدقة وجدناها تعد ظاهرة يتميز بها هذا الشرح عن غيره، ومن الغريب أنه لم يهتم بنص سيبويه فيورده كما سجله صاحبه ولم يهتم بتوثيق الشواهد كما رأينا اهتمامه بهذه الظاهرة، ولعلها كانت تخدمه في الرد على مخالفيه كالمبرد وأبـي الحسن الأخفش وغيرهما...

---

(1) ووقع في بعض النسخ 96.
(2) ووقع في بعض النسخ 114.
(3) هكذا وقع في بعض النسخ الشرقية 121، كما وقع في النسخ 138.
(4) ووقع في النسخ كلها 142.
(5) ووقع في نسخة عند ابن السراج 163.
(6) ووقع في الشرقية 173.

الخـــاتمـــة

وبعد، فهذا عرض لأثرين خالدين من التراث النحوي الأندلسي، والأمل معقود على أن تكون هذه الدراسة قد حققت شيئاً من الغرض المنشود، وهو خدمة العلم ونفض الغبار عن كنوز ظلت بين أدراج المكتبات في خزائن أوروبا ومتاحف الإفرنج قروناً طويلة، ولكنني أعتقد أن هذا العصر هو عصر الصحوة وزمن الاعتزاز بالذات، فلندفع بباحثينا وعلمائنا حتى ينهلوا من معين لا ينضب ويصححوا كثيراً مما عُدّ نظريات وآراء منسوبة لغير أصحابها.

والله ولي التوفيق.

د. محمد خليفة الدنّاع

فهرس الآيات القرآنية

(1) أي أن الآية وردت بالهامش.

(2) ﴿... وجعل...﴾.

(1) ﴿فليفرحوا﴾.

(1) «حسنا».

المصادر والمراجع

أولاً ـ المطبوعة:

1 ـ **الأنباري**: كمال الدين أبو البركات الأنباري.

الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد، التجارية الكبرى 1961.

2 ـ **ابن بشكوال**: أبو القاسم خلف بن عبد الملك.

الصلة، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966.

3 ـ **البطليوسي**: ابن السيد.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، دار الجيل 1973.

4 ـ **البغدادي**: عبد القادر بن عمر.

خزانة الأدب ولب ألباب العرب، ط بولاق 1093هـ.

شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط دمشق 1973.

5 ـ **ابن جني**: أبو الفتح عثمان.

الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1952.

المنصف على تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط الحلبـي 1960.

6 ـ **الحريري**: أبو محمد القاسم بن علي.

درة الغواص في أوهام الخواص، ط 1871.

7 ـ **ابن حزم**: أبو علي بن أحمد بن سعيد.

جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف 1971.

8 ـ **الزجاج**: أبو إسحاق.

ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1971.

9 ـ **سيبويه**: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.

الكتاب، ط بولاق 1316هـ.

وبتحقيق عبد السلام هارون، دار القلم 1966.

10 ـ **ابن سيده**: أبو الحسن علي بن إسماعيل.

شرح المشكل من شعر المتنبي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية للكتاب 1976.

11 ـ **السيد**: عبد الرحمن ـ دكتور ـ.

مدرسة البصرة النحوية، دار المعارف مصر 1968.

12 ـ **ابن السيرافي**: أبو محمد بن أبي سعيد بن المرزبان.

شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، ط الكليات الأزهرية 1974.

13 ـ **السيوطي**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ط السعادة القاهرة 1327هـ.

14 ـ **الشلوبين**: أبو علي.

التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي 1973.

15 ـ **الصبان**: محمد علي.

حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط الحلبي.

16 ـ **ابن الفرضي**: أبو الوليد عبد الله الأزدي.

تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966.

17 ـ **الفيروزأبادي**:

البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق 1972.

18 ـ **القزاز**: أبو عبد الله القيرواني ـ أبو جعفر.
ضرائر الشعر، تحقيق د. محمد زغلول سلام ود. محمد هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
19 ـ **ابن مالك**:
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي 1967.
20 ـ **المبرد**: أبو العباس محمد بن يزيد.
المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1386هـ.
21 ـ **المخزومي**: مهدي ـ دكتور ـ.
مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة، ط مصطفى الحلبي 1958.
22 ـ **ابن منظور**: جمال الدين محمد بن مكرم.
لسان العرب، ط بولاق.
23 ـ **النحاس**: أبو جعفر أحمد بن محمد.
شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق أحمد خطاب، بغداد 1973.
24 ـ **هارون**: عبد السلام محمد.
معجم شواهد العربية، ط مكتبة الخانجي 1972.
25 ـ **ابن هشام**: جمال الدين.
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، التجارية الكبرى 1967.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك وحمد الله، دار الفكر 1972.
26 ـ **ابن يعيش**: موفق الدين يعيش.
شرح المفصل، ط المنيرية.

ثانياً ـ المخطوطات والدوريات والرسائل العلمية:

1 ـ **أبو حيان:**
ارتشاف الضرب من لسان العرب، مخطوط، دار الكتب المصرية رقم 1106 نحو.

2 ـ **ابن خروف:** أبو الحسن.
تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، 520 نحو، تيمور.

3 ـ **السيد:** أمين علي ـ دكتور ـ.
الاتجاهات النحوية في الأندلس، رسالة دكتوراه، دار العلوم جامعة القاهرة.

4 ـ **الشنتمري:** يوسف بن سليمان بن عيسى ـ الأعلم ـ.
تحصيل عين الذهب، 300 نحو، أسكوريال.
النكت في تفسير كتاب سيبويه، 143 الأوقاف، المغرب.

5 ـ **ابن الضائع:** أبو الحسن.
شرح الجمل، مخطوط دار الكتب المصرية، 19 نحو.

6 ـ **الصفار:** أبو القاسم.
شرح الصفار لكتاب سيبويه، 955 نحو، دار الكتب المصرية.

7 ـ **القرطبي:** أبو نصر هارون بن موسى.
تفسير عيون سيبويه، المتحف البريطاني 11561.

8 ـ مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.

المحتوى

الموضوع	الصفحة

